

الكتاب الرابع

العلاقات الدولية

- مناهج البحث في العلاقات الدولية •
 - المناهج التقليدية •
 - المناهج المعاصرة •
- العلاقات الدولية في الاسلام •
- تطور النظام السياسي الدولي •
- العوامل المؤثرة في السياسة الدولية •
 - عناصر القوة الوطنية •
 - توازن القوى •
 - الحركة الاستعمارية •
 - صناعة السياسات الخارجية •
- وسائل تنفيذ السياسات الخارجية •
 - الانعماج الدولي •

مناهج البحث في العلاقات الدولية

حدثت تطورات كثيرة في دراسة العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية ، إذ كانت تدرس بشكل نادر قبل ١٩٢٠ ، واخذت في البداية شكل التاريخ الدبلوماسي ، ثم الجوانب القانونية ، وما لبثت أن أخذت مسالك جديدة ، كالمناهج التحليلية .

وفي عام ١٩٤٨ ظهرت مساهمة هامة في مجال العلاقات الدولية ، تتمثل في ظهور كتاب البروفسور « هانز مورجانتو » عن « السياسات بين الأمم » *Politics among Nations* . وبهذا وضح أن السياسة الدولية هي المسمى لتحقيق القوى ، واعتبر ذلك بمثابة المنهج الواقعي في السياسة الدولية .

وقد انعكس هذا التطور وغيره على مناهج دراسة العلاقات الدولية ، حيث أن هناك مجموعتين من مناهج البحث في العلاقات الدولية هما :

الأولى - المناهج التقليدية .

الثانية - المناهج المعاصرة .

ولاً - المناهج التقليدية :-

يتناول في هذه النقطة مجموعة من المناهج التقليدية أهمها :-

١ - المنهج التاريخي *Historical Approach*

٢ - المنهج القانوني *Legal Approach*

٣ - منهج سياسات القوى *Power Politics Approach*

٤ - منهج المصلحة الوطنية *National Interest Approach*

Idealist Approach	٥ - المنهج المثالي
Descriptive Approach	٦ - المنهج الوصفي
Ideological Approach	٧ - المنهج الايديولوجي
Comparative Approach	٨ - المنهج المقارن
Analytical Approach	٩ - المنهج التحليلي

ونتناول دراسة هذه المناهج التقليدية بالتفصيل فيما يلي :-

المنهج التاريخي : Historical Approach

يعد المنهج التاريخي من أوائل المناهج التي اتبعت في دراسة العلاقات الدولية ، وقد اتبعت الجامعات البريطانية لعدة سنوات ، وفيه تتم دراسة تاريخ الدبلوماسية والعلاقات بين الدول لفترة محددة ، وكان لهذا المنهج مغزى هام عندما كانت أوروبا الميروح الرئيسي للعمل الدولي ، اذ كان التاريخ العلى موازى أساسا للتاريخ الاوروبى فى تلك الفترة .

عندما بدأت دراسة العلاقات الدولية ، ولا سيما فى الجامعات الغربية ، كانت الدراسات تتبع هذا المنهج ، لا سيما فى مجال التاريخ الدبلوماسى ، الا أن هناك عدة مآخذ يأخذها بعض الدارسين على هذا المنهج هى :-

١ - ما يتعلق بالتحيز ، فالدراسات التى اتبعت هذا المنهج التاريخى ، كثيرا ما كانت تغلب جانبا على جانب آخر ولذلك وصفت بالتحيز .

٢ - ان الدراسات التى اتبعت هذا المنهج كانت لا تأخذ فى الاعتبار ما يسمى بالارتباط السببى Causal inference أو الشظور المتعلقى المنتظم بمعنى أن هناك علاقة وثيقة بين السبب والنتيجة ، أى أن هناك سببا ونتيجة ، وقد تصبح النتيجة سببا لنتيجة أخرى . معنى ذلك أن هذه الدراسات كثيرا ما كانت تشتم بالانفصالية وعدم الارتباط ، وعدم وجود علاقة ارتباطية سببية .

٤ - التاريخ لا يتطور في اتجاه واحد ، بحيث يمكن استخلاص قوانين تحكيمه
... إلا كان الامر ، فإنه يساهم بدور ملين في تفسير ظواهر العلاقات
الدولية ، ويمكن أن يكون هذا المنهج أكثر فاعلية إذا ساندته مناهج
أخرى . . .

٢ - المنهج القانوني : Legal Approach

يمكن إرجاع هذا المنهج الى « جروتيوس » Grotius الذي كتب
مؤلفه الشهير عن الحرب والسلام انتهت بكتابات « هانس كلنن » و « هرش
لوفر باخت » و « كوينسي رايت » .

ويتفرع عن هذا المنهج منهج التنظيم الدولي ، الذي يعمل على دراسه
العلاقات بين الدول ، من خلال دراسة سلوك الدول في المنظمات الدولية ،
واتبعت بعض المدارس الغربية هذا المنهج في بدايات الاهتمام بدراسة العلاقات
الدولية بها ولا سيما من قبل المتخصصين في العلوم القانونية ، ونجد أثر هذا
المنهج واضحا في المعاهدات الدولية والشخصية الدولية والمنظمات الدولية
وغيرها ، كالاقرار الدولي - والتكييف القانوني للحرب - وتسوية المنازعات
اندولية بالطرق السلمية وعناصر المسئولية الدولية .

وأهم ما يؤخذ على المنهج القانوني Legal Approach أنه يقدم جانبا
وأحدا من جوانب العلاقات الدولية وهو الجانب القانوني ، وبالتالي فإنه يهمل
الجوانب الأخرى في دراسة ظواهر العلاقات الدولية ، بمعنى أن دراسة
قانونية معينة عن سيادة الدولة مثلا ، تتعرض للجوانب القانونية لهيئة
السيادة ، وتتناول على وجه الخصوص ما يسمى بالدولة ناقصة السيادة
والدولة ذات السيادة ومعايير السيادة ومعايير نقصانها ، أي أنها لا تتعرض
للجوانب الأخرى غير القانونية ، نذكر منها على سبيل المثال ما يتعلق بقوة
الدولة ، في حين أن قوة الدولة بالمفهوم الواسع للقوة تؤثر على هذه السيادة

القانونية فإذا كان ميثاق الأمم المتحدة مثلاً يساوى في السيادة بين دولتين معينتين ولتكن الأولى الاتحاد السوفيتي ، والثانية اليمن الجنوبية ٠٠ فمن الناحية القانونية الدولية هناك مساواة بين الدولتين ، ولكن من الناحية العملية نجد أن هناك فروقا في السيادة بين الدولتين ٠٠ وعلى هذا الأساس فإن قوة الاتحاد السوفيتي كدولة تؤثر على سيادة الاتحاد السوفيتي ، كما أن قوة اليمن الجنوبية كدولة تؤثر على سيادتها من الناحية الفعلية ، وبالتالي فإن هناك فرقا واضحا ما بين السيادة بالمفهوم القانوني والسيادة بالمفهوم السياسي ٠٠ فالسيادة بالمفهوم القانوني تقف عند حد الشكل القانوني ، أما السيادة بالمفهوم السياسي فإنها تخترق الشكل وتنفذ إلى ما وراء الشكل ، وهو القوة بالمفهوم الواسع ، وعلى هذا الأساس تعطى للسيادة مدلولاً آخر يختلف عن المفهوم القانوني ٠٠ هذا المثال يوضح لنا أن المنهج القانوني قاصر في كثير من الحالات في شرح ظواهر العلاقات الدولية ، وإن كان هذا لا يمنع من توضيح أهمية هذا المنهج ، إلا أن أهميته تنحصر في جانب واحد ، وهو أنه يقدم جانبا واحدا من جوانب العلاقات الدولية ، وهو الجانب القانوني ، ولا يتعرض للجوانب الأخرى .

٣ - منهج سياسات القوى Power Politics Approach

ويعتبر المفكر « هانز مورجانثو » Morgenthau أول من أصل هذا المنهج ، فمن المهم في العلاقات الدولية من الناحية الواقعية أن نهتم بفكرتين أساسيتين :-

١ - فكرة المصلحة

٢ - فكرة القوة ، ومن هنا تأتي السيطرة .

والمصلحة تتحدد في إطار القوة ، والقوة تتحدد في إطار السيطرة . وعلى هذا الأساس فإن القوة السياسية تعد نتاجا لعدد من المتغيرات المادية وغير

المادية ، فالاتجاه السوفيتي لديه عناصر معينة للقوة : عسكرية ، اقتصادية ، سياسية ، تكنولوجية . الخ . . . وبالتالي تتحدد المصلحة في هذا الاطار ، وعلى اساس سيطرته تتحدد قوته .

اهم ما يؤخذ على هذا المنهج ما يلى : -

١ - النظام الدولى عند هانز مورجانتو نظام استاتيكي ، بمعنى أنه نظام جامد ولا يأخذ فى الاعتبار الديناميكية التى يتسم بها النظام الدولى ، علوة على أن القوة مسألة نسبية ، فعلى سبيل المثال : كانت بريطانيا قبل الحرب العالمية الثانية قوة عظمى بلا منازع فى العالم ، ولكنها عندما خرجت من الحرب العالمية الثانية أصبحت دولة من الدرجة الثانية نتيجة لعوامل متعددة ، وعلى هذا الاساس فان قوة الدولة ليست قضية جامدة ولكنها قوة تتسم بالديناميكية فى الحركة .

٢ - وهناك ملاحظة أخرى هى أن هناك عوامل أخرى غير القوة تساهم فى تفسير ظواهر العلاقات الدولية ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : الرغبة فى التعاون الدولى ، وحقوق الانسان وحرياته الاساسية ، والنزعات الاندماجية . الخ .

٤ - منهج المصلحة الوطنية : National Interest Approach

يعتبر هذا المنهج أن الهدف الاساسى للدولة هو تحقيق المصلحة الوطنية وعلى هذا الاساس فان انصار هذا المنهج يركزون فى دراسة العلاقات الدولية على كل ما يتعلق بالمصلحة الوطنية ، ويعتبرون أن المصلحة الوطنية تتضمن الاستمرارية فى العلاقات الدولية بمفهوم المصالح .

اهم ما يؤخذ على المنهج :

١ - يعتبر هذا المنهج أن السلوك الخارجى للدولة رشيد دائماً ، مع العلم بأن السلوك الدولى ليجى دائماً بهذه الحالة .

٢ - أن هذا المنهج يفسر العلاقات الدولية وفقاً لعامل واحد هو عامل المصلحة الوطنية ، ويتجاهل عوامل أخرى كالإيديولوجية أو البيئة السياسية مثلاً أياً كان الأمر ، فإن هذا المنهج من المناهج المهلقة في دراسة العلاقات الدولية لا سيما إذا عكس بمنهج أخرى مساعدة .

٥ - المنهج المثالي : Idealist Approach

يقوم هذا المنهج على أساس تصورات مثالية للعلاقات الدولية فيتعرض مثلاً لحكم القانون في العلاقات الدولية والخضوع لسلطة التنظيم الدولي ، والالتزام بأحكام المواثيق الدولية .

يؤخذ على هذا المنهج : -

انه لا يتعرض لواقع العلاقات الدولية ولكن يتعرض لما ينبغي أن تكون عليه وشتان بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون . ورغم ذلك فإن هذا المنهج يمكن أن يفيد في الدراسات المستقبلية والدراسات التي تعمل على تحويل العلاقات الدولية إلى الالتزام بحكم القانون واحترام الحقوق والحريات الانسانية وتحويل كل ما هو مثالي إلى واقع في المستقبل .

٦ - المنهج الوصفي : Descriptive Approach

يقصر المنهج الوصفي على وصف ظواهر العلاقات الدولية دون تحليل العوامل المؤثرة لعلها الوصف ، وعلى سبيل المثال : فيمكن أن يطبق هذا المنهج على السياسة الخارجية الاسرائيلية من خلال وصف مؤسسات هذه السياسة وتحسينها وتنظيمها ، والاشخاص الذين قولوها ويتولونها حالياً ، ثم يتعرض لوسائل هذه السياسة عن الطائفة الموسيقية كان يذكر خلال أن هناك علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وبين دول معينة ، وتذكر هذه الدول من خلال تبين التمثيل الدبلوماسي الاسرائيلي في الخارج والتفصيل الدبلوماسي الاجبي لدى إسرائيل ثم يتعرض للمعاهدات التي أبرمت بين إسرائيل وبين الدول الأخرى ، وذلك بوصف هذه المعاهدات ، وبهذا الشكل يمكن أن تقدم دراسة

وصفية للسياسة الخارجية الإسرائيلية هذا المنهج يمكن أن يفيد عند استطلاع ظواهر العلاقات الدولية ، ومقدمة لدراسة أخرى أكثر عمقا من الوصف .

٧ - المنهج الايديولوجي : Ideological Approach

هذا المنهج شائع ، ويكاد يغطي كل الدراسات التي تنتهجها الدوا الشيوعية ، فمعهد العلاقات الدولي في موسكو وهو معهد مشهور ، حيث تخرج من هذا المعهد كثير من أبناء الدول المتخلفة ، نجد أن المنهج الايديولوجي هو الصفة الاساسية التي تطفى على دراساته ، فكل شيء عند الدراسة في هذا المعهد هو التكييف مع ما يسمى بالايديولوجية الماركسية اللينينية .

« فعندما يتعرضون للسياسة الخارجية الامريكية نجدهم يركزون اسما على ما يسمى بالطابع الامبريالي للسياسة الامريكية والطلاقة بين الرأسمالية والاستعمار والتناقض بين الامبريالية ومصالح الدول المتخلفة ، ونجد ان ما يسمى « بالماركسية اللينينية » هي المفسر الاساسي لكل ما يتعلق بالسياسة الخارجية « الامبريالية الامريكية » ، وعندما نعرض هذه المدرسة للسياسة الخارجية السوفيتية نجد انها تركز على « التزام هذه السياسة بالماركسية اللينينية وأن الاتحاد السوفيتي هو المدافع الاول عن مصالح الشعوب في العالم وأنه يسمى لتحقيق مصالح الكادحين ، وأنه لا يتسم بالامبريالية كالولايات المتحدة ، ولكنه هو الذي يحارب الامبريالية ، وأن مصالح الاتحاد السوفيتي تمشي دائما وأبدا مع مصالح الدول النامية » ، وأن الشيوعيين في الدول المتخلفة هم الرواد الذين ينتظر أن يعملوا على تحويل هذه الشعوب الى ما يسمى بالنظم الشيوعية ، أي ان كل شيء في نظر معهد العلاقات الدولية في موسكو يتعلق بالولايات المتحدة والغرب هو « شر امبريالي » ، أما كل شيء يتعلق بالاتحاد السوفيتي ومعسكره فهو خير من الامبريالية ولا يمكن أن يكون الاتحاد السوفيتي امبرياليا ، أما الخلاف الصيني السوفيتي فتبزيروه عن القيادة

الصينية تنسب بالتحريف لأنها حادت عن تعاليم الماركسية اللينينية . ويطلق
السوفييت على الزعامة الصينية « المحرفون الصينيون » ، هذا المثال يوضح
لنا أنه وفقا للمنهج الايديولوجي كل شيء يلون أو يصبغ بالايديولوجية باعتبارها
هى المفسرة لكل ظواهر العلاقات الدولية ، وما عدا ذلك لا يمكن أن يفسر
العلاقات الدولية

اهم ما يؤخذ على المنهج الايديولوجي :

انه يفسر العلاقات الدولية وفقا لعامل واحد ، مع العلم ومن الديهي أن
العلاقات الدولية تفسر وفقا لعشرات العوامل ، ومن الصعب فى معظم الاحيان
- ان لم يكن فى كل الاحيان - الوصول الى تفسيرات متكاملة لظواهر
العلاقات الدولية .

٨ - المنهج المقارن : Comparative Approach

وقفنا لهذا المنهج تقارن السياسة الخارجية للدولة (أ) بالسياسة
الخارجية للدولة (ب) من خلال توضيح جوانب السياسة الخارجية للدولتين ثم
التوصل الى أوجه الشبه ، وأوجه الخلاف بين السياستين الخارجيتين وامكانية
الاستفادة من أوجه الشبه والخلاف فى جوانب السياسة الخارجية المستقبلية ،
كما يمكن أن يطبق نفس المنهج على السياسة الخارجية لدولة معينة فى فترتين
لكل منهما طابعها الخاص ، أو فى فترتين لكل فترة منهما زعامة خاصة تختلف
عن زعامة فترة أخرى تالية أو لاحقة ، وذلك للتوصل فى النهاية الى توضيح
أوجه الشبه وأوجه الخلاف ، وأوجه القصور والنقص اذا وجد ذلك من خلال
المقارنة بين السياسة الخارجية خلال الفترتين المعينتين أو السياسة الخارجية
بين الدولتين المعينتين ، كما يمكن أن يطبق هذا المنهج المقارن على السياسة
الخارجية لاثنتين من دولتين وهذا المنهج شائع فى بعض الكتابات الامريكية ، كما
أن المعاهد المتخصصة فى بعض الدول استخدمت هذا المنهج فى دراساتها ،
كما أن أجهزة المخابرات فى كثير من الدول المتقدمة تلجأ الى هذا المنهج فى
بعض الحالات .

٩- المنهج التحليلي : Analytical Approach

هذا المنهج يذهب الى أن للدول نمطا من المصالح **Pattern of Interests** والالتزامات ، وكذلك تقاليد الدولة التاريخية - موقعها الجغرافي - المصلحة الوطنية - أهداف الامن وحاجاته ، وإن هذه المصالح يتم تحديدها وفقا لنظام الاولويات ، بمعنى أن يوضع نظام تدرجى للمصالح بحيث يمكن عند اللزوم أن يتفاضى عن مصلحة معينة مع التركيز على مصلحة أخرى إذا كان الواقع العملي يقضى بذلك ، كما يركز هذا المنهج على ما يسمى بعملية السياسة الخارجية **Process** ووفقا لهذا المنهج ، فإنه من الأهمية التركيز على عملية السياسة الخارجية ، بمعنى كيفية صناعة القرار فى السياسة الخارجية وهذا يساهم فى تحليلها ، فلا شك مثلا أن طريقة مساهمة « خروشوف » فى صناعة السياسة الخارجية السوفيتية تختلف عن طريقة « بريجنيف » ، وطريقة مساهمة « ديجول » تختلف عن طريقة مساهمة « جيسكار ديستان » فى صناعة السياسة الخارجية الفرنسية ، كما أن طريقة « جمال عبد الناصر » فى صناعة السياسة الخارجية المصرية تختلف عن مساهمة « السادات » وطريقته فى صناعة السياسة الخارجية المصرية . وللمفروض من عرض هذه الأمثلة هو المساعدة على فهم المنهج التحليلي ، حيث أن العوامل الشخصية تستثناء فى تفسير عملية صناعة القرارات ، وهى من المسائل التى يهتم بها المنهج التحليلي .



ثانيا : المنهج المعاصرة فى دراسة العلاقات الدولية

١- المنهج السلوكي : Behavioral Approach

هناك صلة بين المنهج السلوكي والتقدم الذى أصاب الدراسات النفسية والاجتماعية ، ومن ثم يركز على دور الشخصية الوطنية ودورها فى العلاقات الدولية ، كما أنه يحلل الجوانب النفسية للحرب .

وقد قام كارل دويتش الذى يعد من السلوكيين بتطوير النظرية الكمية للتكامل الوطنى ، وقد طور العديد من العوامل القابلة للقياس كمؤشرات لتنمية الجماعات المختلفة ، ومن أمثلة ذلك وسائل الاتصال بين الاقاليم المختلفة ، وهذا يعكس الرغبة فى التكامل ، وبتطبيق نظرية التكامل فى المجال الدولى ، فان دويتش يؤكد على وسائل الاتصال والتدفق الاعلامى وغيره من المتغيرات التى تعد بمثابة عوامل حيوية فى العلاقات الدولية .

ويأخذ المنهج السلوكى فى اعتباره بعض العلوم الاخرى كعلم النفس الاجتماعى ، وعلم الاجتماع السياسى ، والانثروبولوجيا الاجتماعية ، وذلك للمساعدة على فهم ظواهر العلاقات الدولية ، وهناك بعض الدراسات التى اتبعت المنهج السلوكى ولا سيما فى المجالات الآتية :

١ - دراسة الشخصية الوطنية : فدراسة الشخصية الوطنية الامريكية مثلا تساعد على فهم السياسة الخارجية الامريكية ، ودراسة الشخصية الوطنية السوفيتية تساعد على فهم السياسة السوفيتية ، ودراسة الشخصية الوطنية المصرية تساعد على فهم السياسة الخارجية المصرية .

٢ - قياس الرأى العام ازاء مواقف خارجية معينة .

٣ - دراسة سيكولوجية الجماهير ابان الازمات الدولية .

٤ - تحليل اثر الدعاية فى المجال الدولى .

وهكذا ، فان مثل هذه المجالات تساعد على فهم العلاقات الدولية بالتركيز على الاعتبارات السلوكية ، ويمكن أن نضرب مثلا عارضا يساعد على فهم أهمية المنهج السلوكى ، ويتعلق هذا المثال بالعلاقات السوفيتية المصرية ، ولا سيما قبل طرد الخبراء السوفيت ، فأحد العيوب التى وجهت الى السياسة المصرية تجاه الاتحاد السوفيتى هو أن القائمين عليها ، لم يكونوا مؤهلين كلية

للإدانة هنا العوز ، كما أن النخبة الفنية المصرية لم تدرك حقيقة الشخصية الوطنية السوفيتية ، وإن شئنا الدقة الشخصية الوطنية الروسية وليست الوطنية السوفيتية ، ففي بعض الأحيان كانت الزعامة المصرية ترسل ممثلا الى موسكو ممن ليس على دراية بالشخصية الوطنية الروسية ، وتكون النهاية بيان مشترك فيه كلمات ومدلولات يفسرها المسئول المصري بطريقة معينة ، ويفسرها المسئول الروسى بطريقة أخرى ، هذا اذا اقتضى الامر ذلك ، ولو كانت النخبة الفنية المصرية على دراية متواضعة بالشخصية الوطنية السوفيتية لساعدتها ذلك كثيرا على فهم الكثير من مواقف الاتحاد السوفيتي ، فأحد جوانب الشخصية الوطنية الروسية هو الحذر ، والشك والتردد ، واستيعاب الموقف ببطء ، وعدم اتخاذ أى إجراء عملي الا بعد حذر شديد ، وهذه الامور البسيطة لم تكن فى اعتبار النخبة الفنية المصرية .

٢ - منهج النظام الدولي ومكوناته الفرعية :

The International System and its Subsystems

يتأثر هذا المنهج بتطبيق نظرية النظم System theory والظواهر الدولية وفقا لهذا المنهج تخضع لقواعد تنظيمها ، وعلى هذا الاساس فالوصول الى هذه القواعد يساهم فى تحليل العلاقات الدولية ، ونظمها ، ومن أمثلة النظام الدولي Global System ، نظام توازن القوى Bipolar System ونظام القطبية الثنائية Balance of Power ونظام تعدد المراكز : Poly centrism ، ويقوم نظام توازن القوى Balance of Power على عدد من التحالفات والمحاور التى تفككت قواها أو تكاد ، وذلك لمنع أى محور قوى من امتغالل أى تفوق . وقد تميز النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية بنظام الاستقطاب Polarization ونظام القطبية الثنائية Bipolar system بمعنى أنه فى أعقاب الحرب العالمية الثانية تميز النظام الدولي بوجود قطبين رئيسيين هما :

القطب الأول : الولايات المتحدة . **والقطب الثاني :** الاتحاد السوفيتي .
ورغم أن الدولتين العظميين كانتا في إطار التحالف أبان الحرب العالمية
الثانية ضد المحور ، الذي كان يتكون من ألمانيا وإيطاليا والامبراطورية
اليابانية . . .

وبهذا الشكل يبين النظام الدولي أنه بعد الحرب العالمية الثانية حدث
اختلاف في العلاقة بين الحلفاء ، حيث تحول الحليف الأمريكي الى قطب ،
وتحول الحليف السوفيتي الى قطب آخر مناوئ للقطب الأمريكي . . . وعلى
هذا الاساس فان الحرب الباردة ظهرت بشكل واضح في نهاية الحرب العالمية
الثانية ، ومن خلال المؤتمرات التي عقدت لتسوية الأوضاع المترتبة على الحرب
العالمية الثانية . . . وما يهمننا في هذا الصدد أن كلا القطبين الأمريكي والسوفيتي
سار في فلكهما مجموعة من الدول ، واعتبرت مجموعة الدول في كلا القطبين
تابعة لكل قطب على حدة ، والكلمة الاولى للقطب الأمريكي أو للقطب
السوفيتي ، ولكن مع ديناميكية العلاقات الدولية وظهور عوامل جديدة تحولت
العلاقة داخل القطبين من المركزية الى اللا مركزية ، فوجدنا في إطار القطب
الغربي بروز فرنسا كمناوئ بشكل أو بآخر للسياسة الأمريكية ، وتقدم
انجلترا وفرنسا في مجال السلاح النووي وهذا أدى الى تدعيم النزعة
اللا مركزية في داخل القطب الأمريكي وحلفائه ، وعلى الجانب الآخر حدثت
لا مركزية أيضا داخل القطب السوفيتي وحلفائه ، وأبرز سماتها النزاع
الصيني السوفيتي بالإضافة الى ظهور بعض النزعات الاستقلالية داخل أوروبا
الشرقية من أبرزها النموذج الروماني بزعامة «شاوشيسكو» والنموذج التشيكي
الذي انتهى بالفيزو السوفيتي لتشييكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، وذلك بسحق
إرادة النظام التشيكي حتى تخضع لأوامر النظام السوفيتي ، وبهذا الشكل
اتجه النظام الدولي الى نظام تعدد الاقطاب Multi polar system ويسميتها
بعض الكتاب سياسة تعدد المراكز poly centrism وبهذا الشكل أصبحت
هناك مراكز بارزة في النظام الدولي هي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي

وفرنسا في عهد دييجول والصحف في عهد ماوتسي تونج . وفي نفس الاطار برزت سياسة عدم الانحياز التي كانت امتدادا لسياسة التضامن « الأفرو آسيوى » وقد ساهم « جمال عبد الناصر ونهرو وتيتو » بدور بارز في سياسة عدم الانحياز ، وعندما برزت هذه السياسة عام ١٩٦١ ، أضفت طبعا أشد ديناميكية في النظام الدولي ، ولكن هذه السياسة ما لبثت أن تحطمت فيما بعد . وسوف نبرز هذه السياسة بالتفصيل في موضوعات لاحقة .

المهم : وفقا لهذا النظام يمكن التوصل الى قواعد عامة تحكم العلاقات الدولية ، ويمكن التوصل الى القوانين والانماط في كيفية عمل النظم والتوصل الى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل « التوازن والاختلال » التي تحكم تطور النظم .

أما النظام الفرعى **Subsystem** فيقصد به بعض المنظمات المنبثقة عن النظام في اطار محدد ، فقد يكون هذا النظام في اطار اقليمي أو اطار دولي ، ومن أمثلة الاطار الاقليمي منظمة جامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية . ومن أمثلة الاطار الدولي : عصبة الامم ، والامم المتحدة . وهذه المنظمات تأتي في مرتبة لاحقة لخصائص النظام الدولي ، وبالتالي فهي الفرع وليست الاصل ، ومن هنا فهي تدخل في اطار التنظيم أو النظام الفرعى .

ويؤخذ على هذا المنهج أن أقصى ما يتوصل اليه ليس نظما وانما هو اتجاهات **trends** في العلاقات الدولية ، وهناك بعض الكتاب الفرنسيين يضعون حدودا على هذا المنهج ومنهم « ريمون أرون » حيث يقول : ان أكثر القوانين عمومية في العلاقات السياسية الدولية لا يمكن أن تكون بطبيعتها أكثر من تعميمات محدودة القيمة العلمية جدا ، وإذا كان ما ذهب اليه «أرون» صحيحا في كلمته ، فقد أثبتت السوابق الدولية أنه من الممكن التوصل الى قواعد عامة تحكم النظام الدولي أو العلاقات الدولية ، ولكن هذه القواعد ليست مطلقة وهي

عرضة للتغيير ، ويمكن أن تفيد في تحليل العلاقات الدولية والتنبؤ بها ،
وصناعة القرارات في إطار العلاقات الدولية .

٣ - نظرية التوازن : Equilibrium Theory

أوجدت هذه النظرية أساسا لشرح ظاهرة التوازن في إطار العلاقات
الدولية ، والتوازن هنا ليس استاتيكيًا ، ولكن توازن من نوع آخر ، فهو
توازن واقعي ، وتوازن ديناميكي - وهو حالة من الاستقرار النسبي المؤقت
الذي قد يجفل الطريق ممهدا لظهور توازن جديد . فالتوازن اذا بسناطة
يقصد به أن هناك طرفين أو أكثر يجمعهم رابط معين ، وأن عناصر القوى لدى
الطرفين متقاربة ، ويقول Liske إن التوازن يمكن أن يتحقق في المنظمات
الدولية بشروط .

شروط التوازن هي :

١ - أن يكون هناك تقبل عام من جانب الدول الأعضاء للقيود التي يفرضها
التنظيم عليهم ، أما رفض تلك القيود فيعتبر خروجاً على التوازن .

٢ - أن يكون هناك تناسب بين النفوذ الذي تمارسه الدولة داخل هذا التنظيم
وقوة الدولة الحقيقية فاذا وجدت فجوة بين النفوذ والقوة الحقيقية فهذا
يعنى اختلالاً في التوازن .

٣ - أن يكون هناك استعداد من قبل الدول لتحمل المسؤوليات التي تتمشى
مع الالتزامات الرسمية .

٤ - أن تكون وظائف التنظيم متفقة مع احتياجات الدول الأعضاء فيها .

أما النقد الذي يوجه الى هذه النظرية فهو :

١ - السعى الى تحقيق التوازن قد يؤدي الى عدم التوازن أي التخلخل .

٢ - اختلاف مفهوم التوازن من دولة الى دولة أخرى .

٤ - منهج صناعة القرار : Decision Making Approach

أن القرار هو اختيار لبديل من البدائل *alternatives* ويخضع لتوجيه فريق عمل من المستشارين ، يوضحون ما لكل بديل وما عليه ، وكما هو معروف ، فإن لكل قرار مزايا ومساوىء ، ووفقا لمنهج صناعة القرارات تدرس العلاقات الدولية من زاوية صناعة قرارات العلاقات الدولية .

وعملية اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل وتشتمل على عدد من الافراد المتفاعلين في بيئة قرارية معينة ، وتضم هذه البيئة الوحدات المسئولة عن اتخاذ القرار الخارجى ، ومن الكتب التى تناولت صناعة القرارات الخارجية : هناك كتاب *The Foreign Policy System* لمايكل بويتشر ينقسم الى ثلاثة أقسام : -

- ١ - المحصلات .
- ٢ - العملية .
- ٣ - المخرجات .

٥ - نظرية المباريات : Game Theory

تقوم هذه النظرية أساسا على افتراض مواقف وتحليل أزمات دولية مفتعلة يمكن الاستفادة منها فى المواقف والازمات الدولية الفعلية ، وتستخدم هذه النظرية بحوث العمليات فى تحليلاتها ، وغالبا ما تستعين بفريق من الخبراء فى تخصصات معينة ، وتستعين أجهزة المخابرات فى الدول المتقدمة بهذه النظرية فى تقديراتها للمواقف الدولية .

وقد طبق كتاب لعبة الامم *The Game of Nations* لمايلز كوبلاند هذا المنهج ، اذ تعرض الكتاب لبعض أنشطة المخابرات الامريكية . . وقد ذكر مؤلف الكتاب أنه : -

اجتمع بأعضاء مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ المصرية ، وكان

مستولا عن قسم مضر في المخابرات الامريكية قبل عام ١٩٥٦ وقيل التأميم ،
واهتمت المخابرات الامريكية بسلوك عبد الناصر ، وطبقوا نظرية
المباريات على سلوكه .

هذا المثال يوضح أن هناك مواقف مفتعلة ، يحاولون تقدير المواقف بصدها
ويستعينون بشخصيات تتقمص زعامات مختلفة ويفتعلون حوارا ، وهذا
يساعد على فهم السلوك الدولي لدولة معينة في المستقبل ووضع بدائل جاهزة
للمواقف الدولية . وترتبط نظرية المباريات :

بالمحاكاة : Simulations

وأساس المحاكاة في حالات كثيرة هو مجموعة من الافراد الذين يقومون
بدور الوكيل ، وقد يرتبط ذلك ببرامج الحاسب الالكتروني ، وعلى سبيل
المثال فان المحاكاة قد تتكون من ٧ فرق ، ويتكون كل فريق من فردين أحدهما
يمثل عملية صناعة القرارات الخارجية والآخر يمثل عملية صناعة القرارات
الداخلية لدولة معينة .

وقد يكون هناك فرد أو أكثر يمثلون المنظمة الدولية أو الصحيفة الدولية
وتبدأ المباراة على أساس سيناريو ومجموعة من الاوامر ، وقد تعتبر المحاكاة
بمثابة محاولة لتكرار الواقع الخارجي والوصول الى فروض .



مراجع مختارة

Doctor, Adi H., *International Relations : An Introductory Study*,
New Delhi : Vikas Publications, 1969.

Colard, Daniel, *Les Relations Internationales*. Paris : Masson,
1977.

Hoffmann, Stanley, *Contemporary Theory in International
Relations*, New Jersey : Prentice Hall Inc., 1960.

Kaplan, Morton, *System and Process in International Politics*,
New York : John Wileys & Sons Inc., 1964.

Lerche Jr., Charles O. & Said, Abdul A., *Concepts of Interna-
tional Politics*, New Delhi : Prentice - Hall of India, 2nd Ed.,
1972.

Kaplan, M.A., *New Approaches to International Relations : Pro-
gress or Retrogression ? in The Year Book of World Affa-
irs*, 1968 London : Stevens & Sons, 1968.

● د. اسماعيل صبرى مقلد « العلاقات السياسية: للعولية : دراسة في
الاصول والنظريات » مطبعة جامعة الكويت ، كلية التجارة والاقتصاد
والعلوم السياسية ، ١٩٧١ .

● مايلز كوبلاندي : « تعبئة الأمم » ، تعريب مروان خير ، بيروت - الطبعة
الأولى ، ١٩٧٠ .

العلاقات الدولية في الإسلام

اجتهد البعض وذهب الى أن الإسلام قسم العالم الى دارين : دار الإسلام ، ودار الحرب ، ويلاحظ أن هذا التقسيم قد تأثر بواقع مؤقت ، فالإسلام يرمى الى توحيد بني البشر في ظل نظام قانوني ، هو الشريعة الإسلامية .

ومنذ القرن السابع الميلادي ، أي بدء الإسلام ، بدأ تأثير الإسلام في العلاقات الدولية ، كما ظهر ذلك واضحا في الحروب الصليبية التي دامت نحو ثلاثة قرون .

والأصل في الأحكام أن الدنيا كلها دار واحدة ، كما قرر الامام الشافعي ، أما الجهاد في سبيل الله ، فهو لاعلاء كلمة الله : « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » (١) .

والباعث على القتال في الإسلام هو دفع الشر ، وحماية المسلمين : « لئن فلدين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير ، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق ، إلا لئن يقولوا ربنا الله ، (٢) . وهكذا لا يهدف الجهاد الى فرض الإسلام على البشر بحد السيف ، فالباعث على القتال هو رد العدوان ، كما أن الرسول الكريم حرم قتل النساء والضيوخ والاولاد .

وتتمثل أهم حالات مشروعية الجهاد في دفع الاعتداء على المسلمين وديارهم وأموالهم ، وكفالة حرية العقيدة ، وانتشار الدعوة الإسلامية ، ونصرة المظلوم فردا أو جماعة .

والجهاد ليس هجوما ظلما للعالم ، ولا مجرد دفاع عن حدود الوطن المحدود المساحة ، ولكنه وسيلة في يد الحاكم العادل لحماية نشر الدعوة ، والدفاع

(١) الأنفال : ٣٩ .

(٢) الحج : ٣٩ .

عن المسلمين ، ولذلك فإن ابن خلدون لا يعتبر الحرب مشروعة ، الا اذا كانت جهادا في سبيل الله والدين في الخارج ، أو تأديبا للعصاة والبغاة في داخل السدولة ..

وإذا بدأ العدو الحرب أعلن الحاكم المسلم الجهاد ، وقد يباشر القتال دون انذار ، وإذا توقع الحاكم من العدو خيانة دون قتل أو فساد في الارض ، فلا يقاتل ، وإنما ينبذ اليه عهده ، لأن قاعدة المسلمين هي وفاء بعهد من غير غدر خير من غدر بغدر .

وأوصى الرسول معاذ بن جبل وصحبه ، حينما أرسلهم لفتح اليمن فقال « لا تقاتلوهم حتى تدعوهم ، فان أبوا فلا تقاتلوهم حتى يبيدوكم ، فان يبدؤكم فلا تقاتلوهم حتى يقتلوا منكم قتيلا ، ثم أروهم ذلك ، وقولوا لهم : هل ألقى خير من هذا السبيل ؟ .. فلأن يهدى الله على يديك رجلا واحدا خير مما طلعت عليه الشمس وغربت » .

وهكذا فالمسلمون لم يشنوا حربا الا بعد الانذار بالحجة والبرهان ، وتخيير العدو بين ثلاث : -

الاسلام - أو الجزية - أو الحرب .

وتنتهي الحرب في الاسلام إما باعتراف العدو للاسلام ، أو الدخول مع المسلمين في صلح مؤقت ، وهو الهدنة ، أو مؤبد وهو عقد الذمة ، وقد تنتهي الحرب بالفتح ، أي ضم الدولة المفتوحة الى دار الاسلام ، وقد تنتهي الحرب بترك القتال أو بالانسحاب الجماعي للجيش .

ومن آثار الحرب وجود الأسرى ، وقد استوصى الرسول بهم خيرا ، وقال الفقهاء : لا يجوز تعذيب الأسير بالجوع والمطش .

وإذا كان الفداء هو المال الذي يؤخذ من غير قتال أي بطريق الصلح كالجزية أو الخراج ، فالغنيمة هي ما أخذ من أموال أهل الحرب عنوة بطريق القهر ..

وكانت الفنائم تقسم بينه الفانحين في صدر الاسلام ، ودولة بنى أمية
وبنى العباس ، ومع قيام الدولة بالمفهوم الجديد أصبحت الفنائم ملكا لها ،
ولا يعطى منها للمقاتلين الا على سبيل المكافاة .

وإذا كانت دار الاسلام هي التي تجرى عليها أحكام الاسلام ويامن من فيها
بأمان المسلمين ، سواء أكانوا مسلمين أم ذميين ، فان دار الحرب هي التي
لا تجرى عليها أحكام الاسلام ، ولا يامن من فيها بأمان المسلمين .

وحرفت الدعاية المضادة تفسير بعض الآيات وهي : « **وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ
كُلًّا** كما يقتلونكم كافة » ، أو آية « **فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ
حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ، وَخَلَّوْهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ ،** ، علما بأن هناك آية سابقة تدعو الى
العفو عن المشركين .»

والواقع أن الأصل في النصوص القرآنية أن السلم هو أصل العلاقة بين
المسلمين وغيرهم ، وإذا وجد اعتداء تكون الحرب ضرورة دفاعا عن النفس ، أو
اتقاء لهجوم تكون فيه المبادرة ضربا من الدفاع ، فقال تعالى : « **وإن جنحوا
للسلم فاجنح لها وتوكل على الله ،** .» وقال تعالى : « **يا أيها الذين آمنوا
ادخلوا في السلم كافة ، ولا تتبعوا خطوات الشيطان ، انه لكم عدو مبين ،** » .

وعند الشافعية تنقسم الدنيا الى ثلاث دور - الأولى : دار سلام .
والثانية : دار حرب ، والثالثة : دار العهد وهي التي لم يظهر عليها المسلمون
وعقد أهلها الصلح بينهم وبين المسلمين على شيء يؤدونه من أرضهم يسمى
خراجا دون أن تؤخذ منهم جزية رقابهم لأنهم في غير دار السلام .

ومنشأ هذه الفكرة حالة نجران ، فقد عقد النبي « صلعم » صلحا مع
نصارى نجران ، وحالة بلاد النوبة ، اذ تم الفتح الاسلامى لها متاخرا ، وحالة
أرمينية ، فقد كتب معاوية عهدا لأهل أرمينية أقر فيه بسيادتهم الداخلية
المطلقة .»

واعتبر جمهور الفقهاء دار العهد دار اسلام ، لانهم تنازوا بالصالح اهل ذمة ،
تؤخذ جزية رقابهم ..

وهكذا ، نظم الاسلام العلاقات الدولية في وقت السلم ، ووقت
الحرب ..



تطور النظام السياسي الدولي

ظهر النظام السياسي الدولي أول ما ظهر في أوروبا ، وبعد أن انهار نظام الإقطاع ، وبرزت الدولة القومية ، أو الوطنية Nation state وبدأت معالم النظام السياسي الدولي في التكوين ، إذ قبل ذلك انتشرت الحروب الدينية في أوروبا ، وتشكلت معالم النظام الدولي الجديد بالنوص الي معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ م . ووفقا لهذه المعاهدة تم إنهاء الحروب الدينية في أوروبا ، ومنذ إبرام هذه المعاهدة وحتى مطلع القرن العشرين ، كانت السياسة الدولية مرادفة للسياسة الأوروبية ، ويمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين من مراحل النظام السياسي الدولي : -

المرحلة الأولى : تمتد منذ إبرام معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ م حتى أوائل القرن العشرين .

المرحلة الثانية : من أوائل القرن العشرين حتى الآن .

المرحلة الأولى من مراحل النظام السياسي الدولي : -

كانت السياسة الدولية مرادفة لاصطلاح السياسة بين الأمم Politics among nations أي ان اصطلاح السياسة الدولية حديث نسبيا وكانت وحدات التعامل الدولي هي الدولة القومية ، والعلاقات الدولية أصلا ووفقا لهذا النظام كانت علاقات حكومية فقط ، وكان حجم التعامل الدولي محدودا ، ولم يكن متعددًا كما هو عليه حاليا في المرحلة الثانية . وكانت أيديولوجية الدولة القومية تركز على السيادة الوطنية ، وعدم التدخل في شئونها الداخلية ، نظرا لأن مفهوم الدولة كان حديثا نسبيا ، فكانت كل دولة وطنية حساسة تجاه سيادتها ، وبالتالي كانت تحافظ عليها وتقاوم أي تدخل في شئونها من قبل الدول الوطنية الأخرى ، واعتبرت الإمبراطورية العثمانية رجل أوروبا المريض ، أما أقوى الدول فكانت تقع في أوروبا الغربية ، وبالتالي كان مركز الثقل في النظام الدولي ينحصر في أوروبا مثل بريطانيا وفرنسا

وهولندا ، ووفقا لهذا النظام ، كانت الصراعات لا تتعدى الحدود الاقليمية في أغلب الأحيان ، ولذلك فان تدويل المنازعات الداخلية لم يكن من سمات هذا العصر ، وكان طابع الصراع لا يتسم بالجانب الايدولوجي ، وكان يرجع في كثير من الأحيان الى الصراع بين العائلات المالكة . وقد اعطى هذا مرونة في التحالفات الدولية في ذلك الوقت ، أى امكانية الدخول أو الانسحاب من التحالفات الدولية . ونظرا لأن الخلاف كان بين العائلات المالكة فكان من السهل أن تدخل دولة معينة تجمعا معيننا ثم تنسحب منه وفقا لأهواء العائلة المالكة ، وكانت الثقافة في هذا النظام أساسا ثقافة اقليمية ، ولذلك فان الانتشار الثقافي كوسيلة للتأثير السياسى في هذا العصر كان قليلا ، وكانت صراعات المصالح يمكن تسويتها في بعض الأحيان عن طريق التفاوض ، ولم تكن هناك مؤسسات دولية يمكن الرجوع اليها ، ومن ثم في حالة تعذر حل الصراع كانت الحرب هي الوسيلة التي يتم الرجوع اليها ، وكانت التفرد بين الحرب والسلام واضحة ، اذ لم يكن هناك في هذا النظام حالة اللا حرب واللا سلم ، أو حالة النصف حرب والنصف سلم ، كما هو سائد في الوقت الحالى . . .

وقد تميزت للحرب في المرحلة الأولى بصفة خصائص أهمها :

- ١ - أن القدرة على الهجوم المفاجئ كانت محدودة .
- ٢ - ان الدولة التي تتعرض للهجوم كانت لديها فرصة كافية لتعبئة قواها في مواجهة أعدائها .

ورغم أنه كان هناك اعتراف بنظام الحرب فان آثارها التدميرية لم تصل الى الحد الذي يجعل العول تستبعد الحرب كأداة لحل منازعاتها ، وفيما يتعلق بعبء الحروب ، فقد نشبت في العالم ٢٧٨ حربا فيما بين عام ١٥٠٠ - ١٩٤٠ م . مما يبين مدى شيوع الحروب وفقا للنظام الدولي في المرحلة الأولى :

للرحلة الثانية من مراحل النظام السياسي الدولي :

بدأت للرحلة الثانية منذ بداية القرن العشرين ، والبعض يراها منسفة
نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ م . وتتميز هذه المرحلة
بصفة خصائص : -

أولاً - زيادة عدد الأطراف في الفترة بعد الحرب العالمية الثانية ، وتميزت
أيضا بظاهرة تصفية الاستعمار أو انحساره decolonization وعلى هذا
الأساس لامتدت الحدود الجغرافية للنظام السياسي الدولي لتشمل العالم
كله تقريبا ، وبالتالي تغير المفهوم الخاص بالوضع الاستراتيجي للدولة ، نظرا
لتدخل عوامل عديدة سنشرحها فيما بعد . المهم أن النظام السياسي الدولي
حتى ما بين القوى المؤثرة امتد ليشمل دولا أخرى خارج القارة الأوروبية وبرز
الولايات المتحدة كقوة عظمى في العالم super power بالإضافة الى بروز
الاتحاد السوفيتي ، تم الصين الشعبية ، ويفسر ذلك بنظام القطبين الثنائيين
Bipolar system وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، أو نظام
الاستقطاب Polarization وبعد أن كان مركز الثقل في أوروبا أصبح مركز
الثقل أساسا في خارج أوروبا بالإضافة الى أوروبا ، وهذا يؤكد ما قاله
الرسميون البريطانيون في أعقاب الحرب العالمية الثانية أن دولة مثل بريطانيا
أصبحت دولة من الدرجة الثانية ، أي أصبحت هناك قوى أهم منها وهي الولايات
المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي ، وتحول النظام الاستقطابي ، وهو
ما عرف بتعاون الاقطاب الى نظام تعدد الاقطاب

Multipolar system, Polycentrism

وفي أعقاب تعدد الاقطاب ظهرت الدول الجديدة new states ولا سيما في
قارتي آسيا وأفريقيا ، الأمر الذي أضفى طابع التعدد في وحدات للنظام
السياسي ككل وان كانت إمكانيات الدولة الجديدة أو للحدثة العهد بالاستقلال
newly independent إمكانيات محدودة نسبيا ، ولذلك فلن وزف هذه الدول
في السياسة الدولية كثيرا ما يكون وزنا مضويا ، كما أن الزلعة في هذه

الدول في أعقاب الاستقلال تميزت أمما بما صُفي بالزعامة الخارقة أو الزعامة الكارزمية Charismatic Leadership و الزعامة الكارزمية ترتبط بمواجهة الاحتياجات الفعلية للنظام السياسي الدولي ، فمثلا الزعامة الفرنسية الحالية والزعامة البريطانية الحالية ، وكذلك السوفيتية هي زعامة عادية . أما الزعامة الخارقة فمن أمثلتها : مصر في عهد عبد الناصر ، وغانا في عهد نكروما .

ويمكن أن نفرق بين مصطلحات ثلاثة : السياسي Politician ، وعالم السياسة Political scientist ، ورجل الدولة Statesman

١ - السياسي Politician هو الشخص الذي يشترك في الحياة السياسية سواء من خلال الأحزاب ، أو جماعات الضغط ، أو الجماعات المصلحية ، أو يؤثر في الرأي العام ، لا سيما إذا كان تأثيره سياسيا ، ولا يكون موضوعيا في معظم الأحيان ، « وزير الخارجية الأمريكي السابق كيسنجر وهو أصلا أستاذ في العلوم السياسية وعندما أصبح مستشارا للأمن القومي أو وزير الخارجية الأمريكية ، فالمفروض فيه أن ينحاز للسياسة الأمريكية بغض النظر عن الاعتبارات الموضوعية التي كان يقوم بتدريسها لطلبته في الجامعات » .

٢ - عالم السياسة Political Scientist : هو المتخصص في الدراسات السياسية ، وقد يكون خبيرا أو باحثا فيها ، ومن المفروض أن مخرجاته وأبحاثه تنسم بالموضوعية والدقة في إبراز الوقائع ، ولا يدافع عن وجهة نظر معينة ، وإذا كان يؤيد وجهة نظر معينة فعليه أن يعرض مختلف الوجوه الأخرى ، ثم يعرض وجهة نظره هو .

٣ - رجل الدولة States man : هو قمة النظام السياسي في الدولة ، سواء كان شخصا أو مجموعة أشخاص ، وقد يكون رئيس دولة أو حكومة أو ملك ، وقد يكون هؤلاء الثلاثة مجتمعين ، وفي بعض الحالات يجمع الفرد بين عالم السياسة وبين السياسي .

ومن الخصائص التي تميزت بها هذه المرحلة ، بروز المنظمات الدولية التي يطلق عليها أحيانا المؤسسات فوق الدول Super national institutions بمعنى أنها شكل من أشكال التجمع الدولي ، يضم عددا كبيرا من الدول نسبيا ويختلف هذا العدد في الوزن النسبي ، إلا أن هناك بعض الكتاب يذهبون الى القول أن المؤسسات ما فوق الدول لم توجد بعد ، نظرا لأن هذه المؤسسات تعنى في رأيهم ارادة أعلى من ارادات الدول ، وإذا اتخذت هذه الارادات قرارات فيتعين على الدول الانصياع لها والخضوع لها .

ويمكن أن تثار هنا قضية السيادة القومية ، فمن الناحية القانونية الدولية ، هناك مساواة في السيادة بين الدول ، وهو من أهم مبادئ منظمة الأمم المتحدة ، لكن من الناحية العملية والواقعية يختلف الوضع ، فامكانيات الدولة هي الترجمة العملية لسيادة الدولة ، فكلما كانت امكانيات الدولة قوية نسبيا ، كلما ساعدها ذلك على أن تحافظ على سيادتها ، والعكس صحيح .

وتميزت هذه المرحلة بالتنوع في وسائل تنفيذ السياسات الخوجية : -

بمعنى أنه أصبح هناك وسائل عديدة في تنفيذ السياسات الخارجية ، كالوسائل السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الاعلامية . . . فبعد أن كانت الحرب هي الوسيلة الأساسية في النظام السياسي الدولي في المرحلة الأولى ، أصبحت الحرب مجرد وسيلة من وسائل عديدة في المرحلة الثانية من مراحل النظام السياسي الدولي ، وإن كان القانونيون يطلقون على النظام الدولي : المجتمع الدولي .

لهم أن القوة في النظام الدولي لم يعد ينظر إليها على أنها مجرد التنوق في امكانيات العنف المادى ، أو القوة المسلحة ، كما كان ذلك سابقا ، وإنما أصبحت القوة عبارة عن المحصلة النهائية لعوامل عديدة مثل قوة الدبلوماسية

والدعاية ، ومدى كفاءة التنظيم السياسى والادارى بالاطراف الى الجسوانب
المعنوية او النفسية .

وتميزت هذه الموححة كذلك بتزايد دور الرأى العام فى السياسة المعنوية :

بعد أن كانت السياسة الدولية هى أساسا سياسة يضعها الملوك ، أصبح
هناك اليوم وفى كثير من الحالات سياسة تضعها فئات كثيرة ، كما أن دور
الرأى العام أصبح أكثر أهمية من ذى قبل فى صناعة السياسة الدولية والتأثير
عنيها واتخاذ مواقف بصددها ، كما برز دور الايديولوجية فى السياسة الدولية
وإن كان يمكن القول بشكل مبدئى أن الايديولوجية كثيرا ما كانت اطارا
مظهريا للسياسة الدولية . وعلى سبيل المثال : فهو النزاع للصينى السوفيتى
نجد السوفييت يتهمون الزعماء الصينيين بأنهم « محرفون » وأنهم عدلوا عن
« الماركسية اللينينية » ، وفى نفس الوقت يتهم الصينيون ما يسمونهم
بالعصابة الحاكمة Clique فى موسكو بأنها أيضا « مجرقة » وعدلت عن
الماركسية اللينينية . . . ويلاحظ أن الاتهام من أى من الطرفين موجه الى القادة
والزعماء وليس الى الشعب ، وهكذا يتبين لنا أن الايديولوجية عامل من
العوامل المؤثرة فى السياسة الدولية . كما أصبح للصراعات الداخلية دلالة
دولية ، فالصراع العرقى أو العنصرى من الصراعات التى كان لها دلالة دولية
والصراع بين المذنبين فى الاتحاد السوفيتى وبين الشيوعيين ، أخذ صفة دولية
بعد قيام الثورة الشيوعية عام ١٩١٧ ، وما زال هذا الصراع سائدا حتى
اليوم . وإن كان قد مر بمراحل متنوعة ، حيث يضطهد على وجه الخصوص
المسلمون والمسيحيون الارثوذكس واليهود ، وتنتهك الحريات الدينية ، وإن
كان الدستور السوفيتى ينص على حرية الفرد فى اعتناق العقيدة التى يرغب
فيها . . . وشتان بين القول والقانون من جانب ، والممارسة والتطبيق
من جانب آخر .

ومن مميزات الحرب في المرحلة الثانية :

- ١ - أصبح للهجوم المفاجيء أهمية ضخمة رغم أنه كان قليل الأهمية نسبيا في المرحلة الأولى .
- ٢ - الضربات الأولى قد تكون قاتلة ، ومن هنا برزت أهمية ما يسمى بإمكانية الضربة الأولى **First strike capability** أي انه في الحرب ، وفقا للنظام القديم في المرحلة الثانية أصبح للضربة الأولى إمكانات ضخمة قد تؤدي إلى قتل الخصم ، ولذلك سميت بالضربة القاطعة وإن كان ذلك قد تغير بعد التطور التكنولوجي وظهور ما يسمى بإمكانية الضربة الثانية أما في المرحلة الأولى من مراحل النظام السياسي الدولي ، لم يكن الحال كما هو هنا في هذه المرحلة .
- ٣ - كما أن التعاطف بين قوة الدولة العسكرية والشعور بالأمن لم يعد يتناسب طرقيًا كما كان الحال من ذي قبل .

وقد تمعونا هذه النقطة إلى الحديث أو الإشارة إلى :

ميزان الرعب الذري أو ما يسمى الرعب النووي الذي أعاد الأهمية للأسلحة التقليدية « ميزان الرعب النووي ، **Balance of nuclear terror** ، حيث بدأ الاستخدام الفعلي للسلاح الذري في أغسطس سنة ١٩٤٥ ، عندما ألقت الطائرات الأمريكية السلاح الذري على مدينتي هيروشيما وناجازاكي ، وبعد ذلك توصل الاتحاد السوفيتي إلى السلاح الذري ، وقبل أن يتوصل الاتحاد السوفيتي إلى السلاح الذري كانت أمريكا تحتكره ، لكن بعد أن توصل الاتحاد السوفيتي إليه أصبح هناك توازن ذري بين القوتين ، وقبل ذلك كان هناك عدم توازن ، بعد ذلك بدأت الولايات المتحدة في تطوير السلاح الذري والوصول إلى القنبلة الهيدروجينية ، ثم لحقها الاتحاد السوفيتي ، ولذلك فإن التطور من القنبلة الذرية إلى الهيدروجينية غير اسم التوازن ، فبعد أن كان

هناك ميزان في الرعب الذرى ، أصبح هناك ميزان في الرعب النووى :
Balance of nuclear terror ، وترتب على هذا التوازن أن استخدام
السلاح النووى - من الناحية الفعلية - أصبح شبه مستحيل ، ان لم يكن
مستحيلا بالفعل .

ومن هنا عادت الأهمية الى السلاح التقليدى ، فان كان السلاح النووى
عامل قوة فى السياسة الدولية الا أنه لا يستخدم بشكل فعلى . . . ومن هنا
نجد أن الاسلحة المستخدمة حاليا فى الحروب هى أسلحة تقليدية
متطورة ، وترتب على ذلك بروز ما يسمى بدول «النادى الذرى» التى توصلت
الى هذا السلاح وهى : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وفرنسا وانجلترا
والصين الشعبية ، وغيرها .

وفى النهاية ، فإن السياسة الخارجية فى المرحلة الثانية تميزت بالترشيد
Rationalization أو الرشادة اذا قورنت بالمرحلة الأولى .



مراجع مختارة

Padelford, Norman J., Lincoln, George A., Olivey, Lee C., *The Dynamics of International Politics*, New York : Macmillan, 3rd Ed., 1976.

Doctor, Adl H., *International Relations, An Introductory Study*, New Delhi : Vikas Publications, 1969.

Kaplan, Morton, *System and Process in International Politics*, New York : John Wiley & Sons, 1964.

Colard , Daniel, *Les Relations International*, Paris : Masson, 1977.

د. اسماعيل صبري مقلد « العلاقات السياسية الدولية » دراسة في
الاصول والنظريات ، مطبعة جامعة الكويت ، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم
السياسية ، ١٩٧١ م .

العوامل المؤثرة في السياسة الدولية

أولاً - الديناميات الاجتماعية : Social Dynamics

يركز هذا العامل على البعد الاجتماعي للظاهرة السياسية ، فالبشر يعيشون في جماعات انسانية Human Groups متباينة حيث تختلف ظروف التنشئة Socialization وما يرتبط بها من قيم ومعتقدات Values and Beliefs وهذا يؤثر بدوره على الاتجاهات والمواقف السياسية ، ويضفي أثرا في السياسة الدولية .

ويشير بعض الكتاب في هذا الصدد نكتتين أساسيتين هما :

١ - التوجه الأساسي للإنسان تجاه البيئة

Basic orientation of man towards his environment.

٢ - الصور النمطية

Picture of minds or stereo-typed Images

وفيما يتعلق بالصور النمطية ، فهي عامل يفسر بالتنشئة والتربية وما يرتبط بها من قيم ومعتقدات ، الأمر الذي يؤثر على الاتجاهات والمواقف السياسية .

مثال : هناك صور نمطية للشخص العربي لدى الأوروبي ، تولدت نتيجة عوامل عديدة ، ومثل هذه الصورة النمطية يمكن أن نسميها أيضا قوالب جامدة من الصعب تغييرها ، وبعبارة أدق يمكن تغييرها ببطء ، وهذه الصور النمطية تؤثر في الاتجاهات والموقف السياسي ، وبالتالي في السياسة الدولية . وهذه العوامل يمكن أن تساعدنا في تفسير السلوك السياسي في

المجال الدولي لرئيس دولة أو لشخص عسكري مثل «منجستو» في إثيوبيا ، أو «ماوتسي تونج» في الصين الشعبية ، أو «لينين» في الاتحاد السوفيتي ، أو هتلر في ألمانيا ، أو موسوليني في إيطاليا ، أو «نكروما» في غانا ، وهكذا فإن البيئة الاجتماعية والميراث الثقافي يساعد على تشكيل قيم الفرد . وهذه تأتي ظاهرة التفضيلات Preferences في المواقف السياسية ، وهذا يساعدنا على تفسير صعي بعض الزعماء السياسيين الى تجنب السياسات والأفعال التي لا تتماشى مع القيم والمعتقدات السائدة لدى شعوبهم . وهناك بعض العوامل التي ينبغي أخذها في الاعتبار وهي الدين والنظام الاقتصادي والقوى النسبية للجماعات المختلفة داخل المجتمع ، وقد أجريت دراسات ميدانية في الغرب ، أثبتت أن الدين يؤثر في الاتجاهات والمواقف السياسية حتى ولو كان الفرد لا يؤدي الشعائر الدينية ، ونظرا لأن الدين عامل من عوامل التنشئة والتربية ويقدم الكثير من القيم والعقائد . . . وإذا أردنا أن ندرس هذه الظاهرة في اطار دولي فيمكن تقسيم المجتمعات الى ثلاث تقسيمات أو مراحل من التنظيم الاجتماعي Three stages of social organization وهي : -

Traditional Society	١ - المجتمع التقليدي
Transitional Society	٢ - المجتمع الانتقالي
Modera Society	٣ - المجتمع الحديث

المجتمع التقليدي : Traditional Society

يتميز المجتمع التقليدي بأن العلاقات البشرية فيه محدودة نسبيا ، ويقوم الاتصال فيه على أساس العلاقات الشخصية والأسرية والعادات المحلية ، والمكانة غالبا ما تورث فابن شيخ القبيلة له مكانة معينة حتى ولو كان محدود الأفق أو على قدر ضئيل نسبيا من القدرات العقلية . ولا يركز في المجتمع التقليدي على المكانة المبنية على أساس القدرات الا بشكل محدود نسبيا ، ونتيجة للظروف الاضطرارية التي يمر بها المجتمع ، ولذلك فان النخبة في

المجتمع التقليدي يمكن أن نسميها نخبة تقليدية .. ولا ينظر بعين الاعتبار للنخبة الحديثة ، بمعنى الكفاءات الجديدة في المجتمع ، التي وهد نتيجة للظروف التي يتطور بها المجتمع « القبائل النيجيرية يتضح فيها هذا المثال جيدا ، » .

المجتمع الانتقالي : Transitional Society

يسود هذا المجتمع معظم الدول النامية ، وهي مرحلة وسط ما بين التقليدية والحديثة ، ويمكن أن نجد مثل هذه المجتمعات في مصر والهند .. ويجمع هذا المجتمع خصائص من المجتمع التقليدي وبعض خصائص المجتمع الحديث ، فمن الأول يأخذ تأثير العلاقات الخاصة في تقدير المواقف ، وكذلك العصبية القبلية ، ويأخذ من المجتمع الحديث تكافؤ الفرص في بعض الأحيان وبروز النخبة الحديثة التي اقتضتها ظروف المجتمع ، وكذلك وصول بعض الأفراد العاديين إلى الحكم .

المجتمع الحديث : Modern Society

يرتبط نظريا بتكافؤ الفرص والمكانة الاجتماعية القائمة على أساس الوزن المؤثر في المجتمع ، والدور المؤدى في المجتمع ، وفي نفس الوقت يؤخذ بدرجة كبيرة بمعيار الانتاجية للتمييز بين الأفراد والمجتمعات .

لكن هذا المجتمع يرتبط ببعض السلبيات مثل الانحرافات الخلقية وزوال دور الأسرة في المجتمع ، كما أن العوامل الشخصية والضغط الاقتصادي كثيرا ما عاقت المبادئ النظرية للمجتمع الحديث » .

وتؤثر خصائص هذه المجتمعات على السياسة الدولية سواء كان هذا التأثير على مستوى الزعامات أو كان هذا التأثير على مستوى الجماهير ، فبما يتعلق بالزعامات ، فان خصائص المجتمعات التي تنتمي إليها الزعامة تنعكس بدرجة أو بأخرى على مواقفها في المجال الدولي .. كما أن خصائص

الجماليات تحدد دورها في التأثير على القرارات في السياسة الدولية
من عدده ٠٠

وهذا يساعدنا على تفسير التناقضات في العلاقات الدولية والصعوبات
التي تواجه صناعة السياسة الخارجية وتنفيذها في المجال الدولي .

ثانيا - العامل الجغرافي :

تتأثر الظاهرة السياسية بعدد من العوامل منها العامل المكاني ، وهذا
لا يعني أن العامل المكاني هو المؤثر الوحيد في الظواهر السياسية ، ولكن هناك
عوامل أخرى تؤثر في الظاهرة السياسية ، سنتناولها فيما بعد ، ونحن هنا
نركز على ما يذهب إليه الكتاب بما يسمى بالعامل الجيوبوليتيكي :
Geopolitic factor ويمكن أن شرحها بطريقة أخرى وهي أن العامل
الجيوبوليتيكي يشرح العلاقة بين البيئة الطبيعية والسياسة :

Relations between physical environment and Politics

وهناك من يرى أنه فيما يتعلق باستخدام الجغرافيا لدراسة الشؤون
الدولية ، فإن الجغرافيا السياسية تعنى بدراسة تغير الظاهرة السياسية من
مكان لآخر ، طبقا للتأثر والتفاعل المتبادل بينها وبين مختلف ظواهر البيئة
كموطن للانسان :

Geography as an approach to international Affairs)

Political geography is the study of the variation of political
phenomena from place to place in interconnection with variations on other features of the earth as the home of man.

خرج من هذا بأن إنفكر الجيوبوليتيكي أثر وتأثر بالسياسة الدولية .

Mahan and Sea Power

ماهان والقوة البحرية

يتعرض ماهان للقوة البحرية Sea Power وهو هنا يعكس الواقع

الدولئى قن ذلك الوقت ، فى هذه الفترة كانت السيادة فى المقام الأول للدول البحرية ، وكان يقصد بالفتن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، عبنى أساس أن هذه القوى لم يكن لديها حدود برية Land Frontier اما القوى القارية Continent Power فهى التى لها حدود برية مثل ألمانيا وفرنسا ، وهذه القوى القارية لديها حدود أرضية ، وبالتالي فعليها أعباء اقتصادية خاصة بالانفاق العسكري اللازم للدفاع عن هذه الحدود الأرضية ، وهذه الأعباء لا توجد بالنسبة للقوى البحرية ، نظرا لأن حدودها أساسا هى البحار ، وبالتالي توصل « ماهان » الى أن القوة الأساسية فى العالم هى القوة البحرية .

ماكندر ومركز الأرض : Mackinder and the Heartland

هو جغرافي وسياسي انجليزي ١٨٦١ - ١٩٤٧ م . ساهم فى تطوير الفكر الجيوبوليتيكي الحديث . واعتبر ماكندر أن أوروبا وآسيا وأفريقيا بمثابة « الجزيرة العالمية » : The World Island

واعتبر أن قلب هذه المنطقة عبارة عن المساحة الداخلية فى أوروبا وآسيا وتمتد من ألمانيا الغربية والأجزاء الواقعة من الاتحاد السوفيتى فى أوروبا حتى وسط سيبيريا .

واعتبر الجزء الذى يمتد من شرق سيبيريا حتى جنوب شرق آسيا والهند والشرق الأوسط وأوروبا الغربية ، وتشمل النرويج ، بمثابة الهلال الداخلى Inner Crescent أو حافة الأرض Rimland وإذا أضفنا الى ذلك أفريقيا - فانه يطلق على كل هذا « الجزيرة العالمية » The World Island اما المساحة الواقعة فيما وراء ذلك ، وتشمل الأمريكتين ، فاعتبرها الهلال الخارجى : Outer Crescent

وقد انتقد « ماكندر » لأنه غض النظر عن اعتبار الولايات المتحدة قوة عظمى . ولذلك طور فكره واعترف فيما بعد بما يسمى North Atlantic Heartland واعتقد « ماكندر » أن عصر سيطرة القوة البحرية على وشك الانتهاء Premissile وفي العصر السابق على الصواريخ اعتقد « ماكندر » أن Eurasian Heartland لن يتعرض للهجوم ، وبامكانياته الكبيرة ، واليد العاملة ، سيكون قادرا على تكوين قوى كبرى ، واعتبر أن الأشياء الأخرى متساوية ، أي ان قلب الأرض Heartland هو المساحة الأساسية في العالم . . .

وبناء على ذلك ، اقترح « ماكندر » الفرضيات التالية : -

- من يحكم شرق أوروبا يحكم قلب الأرض
- Who rules East Europe commands the Heartland.
- من يحكم قلب الأرض يحكم الجزيرة العالمية
- Who rules the Heartland commands the World Island.
- من يحكم الجزيرة العالمية يحكم العالم
- Who rules the World Island commands the World.

سبيكمان والموقع الأمريكي : Spykman and American's Position

اهتم البروفسور « سبيكمان » ١٨٩٣ - ١٩٤٣ م بالعلاقة بين العوامل الدولية الجغرافية والسياسية والوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة والسياسة الخارجية الأمريكية وأكد على أهمية الدول التي تحيط بقلب الأرض Heartland وعمل على أن تمتد القوة الأمريكية لمنع الاتحاد السوفيتي من السيطرة على حافة الأرض التي على حافة قلب الأرض Rimland

أما « كوهن » فقد أتى بما يسمى المنهج المعاصر

Cohen, A Contemporary Approach

في الجغرافيا السياسية وقسم العالم الى اقاليم جيواستراتيجية
Geostrategig Regions

واعتبر ان هناك اقليمان مسيطران وهما :

١ - العالم البحري الذي يسيطر على التجارة

1 - Trade - dependent maritime world.

٢ - القوى القارية الأوروبية الآسيوية

2 - Eurasian contional Power Shatterbelts

ويواجه الاقليمان بعضهما البعض في ما اطلق عليه الاحزمة القابلة للتخطيم

د اى الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا ، ، ولذلك فهو يدعو الى تكوين

تحالفات لتأكيد أمن الغرب .

كارل هوسهوفر : Karl Haushofer ١٨٦٩ - ١٩٤٦ :

هو جغرافى ألماني ، وكان له تأثير على الفكر النازي ، وركز على القول

ان الدولة هامة في حد ذاتها ، وان القوة Power اهم شيء في الدولة ،

ولذلك دعا الى قيام مكان لمعيشة الجنس الجرمانى السامى ، مع الاكتفاء الذاتى

في الموارد المادية والسيطرة على : European Heartland .

العوامل الجغرافية والتسئون الدولية :

١ - **الطوبوغرافيا ونظم الدولة : Topography and State System.**

تؤثر الطوبوغرافيا في السياسة الدولية ، اذ انها تدرس شكل الارض ،

وما اذا كان هذا الشكل منبسطا او اذا كان غير منبسط ، وما اذا كان هناك

تضاريس وموانع طبيعية تعوق نظم الاتصالات في الدولة ونظم العلاقات بين

الكائنات البشرية فيها ، فمثل هذه المسائل الخاصة بشكل الارض ، لو

الطوبوغرافيا تشكل نوعا من المحددات - ان صح ذلك المتعبير - التي تواجه

النظام السياسى فى الدولة ، كما انها فى نفس الوقت تؤثر على السياسة الخارجية للدولة .

فالمملكة المتحدة ، مثلا ، او ما يسمى ببريطانيا العظمى ، تتكون من مجموعة من الجزر ، وليس لديها حدود ارضية ، فكان من الطبيعى ان يؤثر هذا العامل على السياسة الخارجية البريطانية ، ويساعد فى تفسير الحركة الاستعمارية البريطانية مع عوامل اخرى . ووضعية اليابان كمجموعة من الجزر اثر على النظام اليابانى ، بالاضافة الى عوامل اخرى وذلك لمواجهة مشاكل التضاريس ومحاولة التغلب عليها فى اطار زيادة الانتاجية ، كما ان هذا العامل اثر بالطبع على السياسة الخارجية اليابانية . والوضعية الطبوغرافية لاسرائيل كدولة مفروضة بالقوة ، ووجود وضعية طبوغرافية بعد قيامها فى عام ١٩٤٨ م . جعلت السياسة الاسرائيلية تثير قضية الامن ، وذهبت هذه النظرية الى ان مفهوم الامن هذا يحتاج الى ما سمي « بالحدود الآمنة » ، ولكن التطور التكنولوجى ، والتطور فى صناعة الاسلحة قد قلل من اهمية العامل الطبوغرافى نظرا لان هذا التطور قد قضى بدرجة معينة على عوائق الطبيعة والعوائق الطبوغرافية ، وبالتالي لم يعد مفهوم الامن مفهوم جغرافيا بقدر ما هو فى حاجة الى نوع من القبول والتراضى بين الشعوب التى تعيش فى الدولة التى تعاني من قضايا حدود او قضايا امن .

عامل الحدود :-

الحدود بالنسبة للدولة الوطنية National State مستلزم من مستلزمات قيام الدولة وعنصر من عناصر قيامها ، ورغم ان الحدود بطبيعتها وهمية ، الا انها اصبحت قضية حيوية من قضايا النظم السياسية ، وقضايا العلاقات الدولية ، وقد كان الصراع على الحدود ، ولا سيما فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، من العوامل المفسرة فى كثير من الاحيان للعلاقات

الدولية ، وما زالت الصراعات على الحدود في عالم اليوم من القضايا الرئيسية في العلاقات الدولية المعاصرة .

فالصراع على الحدود بين الصين والاتحاد السوفيتي ، ورغم ما يقال عن ايدولوجية مشتركة ، يفسر لنا في حالات كثيرة ضمن عوامل أخرى ، طبيعة العلاقات الصينية السوفيتية ، والصراع على الحدود في أفريقيا ، وهذه الحدود قد خلقها التقسيم الاستعماري ، حتى أن القبيلة الواحدة في أفريقيا كانت تقسم إلى جزأين : جزء ينتمي إلى دولة ، وجزء آخر ينتمي إلى دولة أخرى . ولذلك فإن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، ينص ضمن ما ينص على بقاء الحدود على ما هي عليه ، في محاولة لتقليل من الصراعات الأفريقية ، ورغم ذلك ، فإن قضايا الحدود ما زالت قضية رئيسية من قضايا الصراعات الأفريقية ، ونذكر من هذه الصراعات : الصراع الاثيوبي الصومالي على الحدود .

توزيع الموارد وأمنها وما يرتبط بها من قضية الطاقة والغذاء : -

Resource Security

يلاحظ أن الجغرافية الاقتصادية للعالم تبين أن توزيع الموارد يكثر في بعض المناطق وفي بعض الدول ، ولا سيما في المناطق النامية في القارتين الأفريقية والآسيوية ، بالإضافة إلى بعض الموارد الطبيعية الضخمة في أمريكا الشمالية ، والاتحاد السوفيتي ، وأوروبا . وإذا كان توزيع الموارد قضية من قضايا القوة في العلاقات الدولية ، إلا أنه بمفرده ليس كافياً لتفسير العلاقات الدولية ، ولا سيما إذا كانت الموارد غير مقترنة بالتقدم التكنولوجي . فالدول العربية البترولية لديها وزن يعتد به في النظام الدولي بسبب البترول إلا أن عدم وجود الكفاءات ، والكوادر الفنية ، والتقدم التكنولوجي ، يقلل نسبياً من إمكاناتها في النظام الدولي . وإذا كانت هذه الدول غنية بالدولار البترولي ، إلا أنها في عداد الدول المتخلفة . فالتركيب البنائي لاقتصادياتها

يبين أن مساهمة الموارد الاستخراجية هي الركيزة الأساسية لاقتصادياتها ، وبالتالي فإن أى تقلب فى أسعار هذه السلع الأساسية يؤثر انتعاشا وانكماشاً على اقتصاديات هذه الدول ، وكان ما يصنع أو يتحكم فى قرارات اقتصاديات هذه الدول هو الذى يتحكم فى الدولار البترولي ، أى أنه مصدر خارجى ، وهذا يساعدنا على تفسير الاتجاه الدولى نحو ايجاد نظام نقدى دولى جديد هو ما يسمى بنظام « سلة العملات » ، أو فى ايجاد نوع من العملة الجديدة للمتعامل الدولى ، حتى لا تتأثر دول مثل الدول البترولية ٠٠ لكن هذا النظم المقترح لم يلقى قبولا بعد ، إذ أن الدول البترولية العريضة ما زالت متمسكة بدولار الولايات المتحدة ، وترفض أى نظام نقدى ، ولها عذرها فى ذلك ، نظرا لأن قضايا العملة الدولية وبالذات العملة الصعبة ، قضية حيوية بالنسبة لدول البترول ، وأى نظام جديد يثير فى البداية نوعا من التحفظات .

ويتحدث كتاب العلاقات الدولية فى الغرب عن الحظر البترولى العربى عام ١٩٧٣ م ٠ ويذكر فى هذا الصدد الدور البارز للملك « فيصل » ، إذ أنه استطاع - لأول مرة - أن يعيه العرب لاستخدام هذا السلاح فى وجه الغرب والولايات المتحدة الأمريكية .

وقد استنتجت هذه الدراسات مدى وجود بعض الامكانيات للدول البترولية العربية ، مما جعل هذه الدول تمارس نوعا مميّنا من المقاطعة أو الحظر فى العلاقات الدولية لم يمارس من قبل ، رغم امكانيات القوى الكبرى وبالذات امكانيات الولايات المتحدة الأمريكية ، وخاصة فى المجالين :
التكنولوجى والعسكرى .

نظرية المناخ :-

يتحدث بعض الكتاب ، خاصة الفرنسيون منهم ، عن نظرية المناخ فى العلاقات الدولية ، ويتعرضون لتقسيم العالم الى مناطق حارة ومناطق مدارية ،

ومناطق معتدلة دافئة ومناطق باردة ٠٠ ويضيفون أن الدول المتقدمة تقع في المناطق الباردة ، وإن الدول المتخلفة تقع في المناطق الحارة ، أما المنطقة الحرجة وهي الواقعة بين الحارة والباردة « والعالم العربي جزء منها » ، فهي منطقة وسط ما بين التقدم والتخلف ، ويحورون هذه الحقائق لخدمة دعاوى عنصرية ، ويذهبون الى أن هناك بعض الاجناس غير مؤهلة للتقدم ، وبعضها مؤهل له ٠٠ وواضح أن هذه دعاوى عنصرية في المقام الأول ، فقد أثبتت الوقائع التاريخية والاقتصادية ، بل والانثروبولوجية ، أنه بين كل الاجناس يوجد ذوو القدرات العالية ، والقدرات المتوسطة ، والقدرات الدنيا ٠٠ غاية الأمر أن هناك ظروفًا معينة تساعد جنسًا معينًا وتعوق جنسًا آخر ، ومنها « المناخ » ، فلا شك أنه يشكل تحديًا بالنسبة للجناس القاطنة في المناطق الحارة ، وبالتالي فالقضية في الأساس هي قضية غير عرقية ، وهي في المقام الأول قضية امكانيات وظروف ، ولا يجب بناءً حال من الأحوال أن تستغل هذه النظرية للدعاء بتفوق جنس على جنس آخر ، أو عنصر على عنصر آخر .

ثالثًا - العامل الديموجرافي :-

مما لا شك فيه أن الامكانية الديموجرافية Demographic Capability عامل من عوامل القوة ، لكن هذه القوة ليست مطلقة بأي حال من الاحوال ، بمنظورها الديموجرافي ، والقضية لها عدة أبعاد ، وقد بينت آخر الاحصائيات سنة ١٩٧٦ أن سكان العالم بلغ أربعة آلاف مليون نسمة ومعدل الزيادة ٣٪ ، ويحاول بعض الكتاب أن يفسر الدول من منظور العامل الديموجرافي ، فهناك بعض الدول التي يزيد عدد سكانها عن ٨٠٠ مليون كالصين ، و ٦٠٠ مليون كاليابان ، وهناك بعض الدول التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠ مليون كاليابان وأندونيسيا ، والاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة ٠٠ وهناك بعض الدول التي يتراوح عدد سكانها ما بين ٢٠ - ١٠٠ مليون مثل ألمانيا الغربية - إيطاليا

- فرنسا - بريطانيا - مصر ، وإذا أردنا أن نبين توزيع سكان العالم ، فإن أمريكا الشمالية ، يسكن فيها حوالي ٦٪ من سكان العالم ، وأمريكا اللاتينية ٨٪ . أنظر الجدول التالي :-

الجدول التالي يبين النسبة المئوية لتوزيع سكان العالم على مختلف القارات :-

القارة	النسبة المئوية
آسيا	٥٧٪
أفريقيا	٩٧٪
أمريكا الشمالية	٦١٪
أمريكا اللاتينية	٧٪
أوروبا ، بدون الاتحاد السوفيتي ،	١٣٫٢٪
الاتحاد السوفيتي	٦٫٥٪
الأوقيانوسية	٠٫٥٪

ويعانى العالم النامي من الانفجار السكاني ، حيث يعيش أكثر من نصف سكان العالم فى آسيا ، بينما يعيش حوالي العشر فى أفريقيا ، و ١٢٪ فى أوروبا ، و ٦٪ فى أمريكا الشمالية ، ويعيش حوالي نصف سكان العالم فى جنوب شرق آسيا على مساحة تقدر بحوالي عشر أرض العالم ، ويعيش حوالي ١٥٪ من سكان العالم فى أوروبا . أى أن أكثر من ٧٠٪ من سكان العالم يعيشون فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وأن عدد السكان الكبير لدولة معينة لا يضمن التأثير فى الشؤون الدولية كما أن الدول الصغيرة تواجه وضعا أقل دوليا إذا قورنت بالدول الأكبر منها فى عدد السكان ، ويلاحظ أن تركيب السكان يخلق مطالب تواجه النظام السياسى . . ويتزايد دور عدد السكان إذا ارتبط بالكيف ، بالإضافة الى التقدم التكنولوجى .

يستنتج من الاحصائيات السابقة انه رغم ان عدد السكان عامل مهم فى

السياسة الدولية ولا يمكن انكار اهميته ، الا ان هذا العامل تتزايد اهميته اذا اقترن بالتقدم التكنولوجي ووجود الكوادر الفنية ، وهنا تصبح الامكانية الديموجرافية عاملا اكثر تأثيرا في السياسة الدولية ، فدولة مثل الولايات المتحدة يبلغ عدد سكانها اكثر من ٢٠٠ مليون ، ودولة مثل الاتحاد السوفيتي عدد سكانها ٢٢٥ مليون ، والصين اكثر من ٨٠٠ مليون ، الا ان الولايات المتحدة بمعايير عناصر القوة في العلاقات الدولية اكثر تأثيرا من الصين الشعبية ، او من الاتحاد السوفيتي ، نظرا لوجود عناصر قوى اخرى ، تتفوق فيها الولايات المتحدة على الصين الشعبية ، او الاتحاد السوفيتي ، ولو كانت هذه العناصر متوفرة لدى الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي ، وفي هذه الحالة الافتراضية ، فان الصين وروسيا يمكن لكل منهما ان يتفوق على الولايات المتحدة .

رابعاً - الدين :

يعد الدين عاملا من العوامل التي تؤثر بشكل متميز في السياسة الدولية واذا كان العالم تسوده اديان مختلفة فلا شك ان هذه الاديان تؤثر على اتجاهات وسلوك معتنقيها في السياسة الدولية . فاضطهاد المسلمين في عدد من الدول يفسر بعدد من العوامل بينها العامل الديني .

وقد ذهب بعض الكتاب الى ان الدين له صلة بالمواقف الاجتماعية والسياسية ، حيث ان الدين يقدم خلفية من **Background Values** للفرد والجماعة ، ويمكن ان ترجع جذور القيم الثقافية والسياسية الى للمعتقدات الدينية ، حتى اذا كان افراد المجتمع علمانيين ، بالطريقة التي يقدمونه بها .

واذا كانت الاسرة تعد عاملا في التنشئة ، فان المسجد ، او الكنيسة ، او المعبد ، يعدون من المؤسسات التي لها دور في التنشئة ، وبالتالي فان التنشئة الضيائية لمخاتر بدرجة كبيرة بالاديان السالدة .

وكثيرا ما توجد دراسات عن دور الدين في العلاقات الدولية ، ولكنها تكون محدودة التوزيع restricted circulation وتناقش في إطار محدود ، وبدرجات مختلفة من السرية ، كما أن بعض الدول في مطورها الدولي وفي سياستها المعلنة تركز على ما يسمى بالعلمانية ، أى فصل الدين عن السياسة ، واتخاذ مواقف من القضايا الدولية على أساس علماني ، ولكن الواقع غالبا ما يكون غير ذلك ، فموقف الهند ، مثلا ، من قضايا أفغانستان والباكستان ، والاقليّة الاسلاميّة الكبيرة في الهند يفسر ضمن ما يفسر بالعامل الديني والصراع بين الهندوكية والاسلام رغم السياسة المعلنة للهند عن علمانيّتها . .

ومواقف الغرب من اسرائيل ، ومن قضايا الاقليات الاسلاميّة في العالم يفسر ضمن ما يفسر بالعامل الديني ، رغم عدم وجود هذا العامل في السياسات المعلنة للغرب .

وإذا استعرضنا خريطة الأديان في العالم ، فإننا نجسد الأديان الوثنية العديدة في أفريقيا وآسيا ، ونذكر هنا على وجه الخصوص الهندوسية ، والجينية ، والبوذية . وهناك الديانة اليهودية التي تصد أول الديانات السماوية ، وهناك الديانة المسيحية التي تجسدت في عدة طوائف أو مذاهب تختلف فيما بينها بدرجات ليست صغيرة ، وهي الكاثوليكية والارثوذكسية والبروتوستانتية . . كما تنتشر الديانة الاسلامية ، وهي آخر الديانات السماوية . .

وإذا رجعنا الى السوابق التاريخية فإننا سنجد أن الصراع الديني بين الأديان المختلفة ، بل وداخل بعض الأديان ، ولا سيما الديانة المسيحية ، كان من العوامل المؤثرة بشدة في السياسة الدولية ، وفي هذا الصدد ، يمكن أن نذكر الحروب الصليبية ، حيث كانت المواجهة التي قامت بها المسيحية للتصدي للاسلام ، وإذا رجعنا الى الحركة الاستعمارية التي سيطرت على

العالمين الغربي والإسلامي ، فانها تفسر في أحد جوانبها بالعامل الديني المتمثل في مواجهة المسيحية الاوروبية للاسلام .

وإذا استعرضنا التوسع السوفيتي الشيوعي في آسيا الوسطى ، ومواجهته للاسلام بشدة ، نظرا لأن الايديولوجية الماركسية تعتبر الاسلام أخطر الأديان التي تواجهها ، فالاسلام دين ودنيا وعقيدة شاملة ، ولذلك فان الاسلام عانى الكثير من جراء الشيوعية السوفيتية في آسيا الوسطى . . . وإذا رجعنا الى محاولات الدول الكبرى لاستخدام الوسائل الثقافية في سياساتها الخارجية تجسد لنا الغزو الثقافي الذي تمارسه تلك الدول في العالمين العربي والإسلامي ، وهذا في حده ذاته يعكس مواجهة القيم والمعتقدات العربية والإسلامية ، والسعي للقضاء عليها بالاشكال غير المباشرة .

وقد انعكس العامل الديني في العلاقات الدولية على التنظيم الدولي بأشكاله المختلفة ، فاتحاد الكنائس العالمي ، والمنظمة الدولية للاعلام المسيحي والرابطة الكاثوليكية الدولية للاذاعة والتلفزيون ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، والمؤتمر اليهودي العالمي ، والمنظمة الصهيونية العالمية ، كل هذا يعكس دور الدين وتأثيره في السياسة الدولية .

كما أن الدول المختلفة الأديان في العلاقات الدولية تحاول دائما أن تجد خصائص مشتركة بين دينها وبين دين الدولة الاخرى ، وذلك في اطار السعي لتقوية العلاقات بينها وبين هذه الدولة ، واضعاف العلاقات مع الدول الاخرى .

وإذا رجعنا ، مثلا ، الى البيانات الامريكية حول العلاقات الامريكية الاسلامية نجد أن الولايات المتحدة تعلن أنها مصممة على تدعيم روابط الصداقة والتعاون بينها وبين الدول الاسلامية ، وأن هناك قيما انسانية وأدبية متعددة يشترك فيها الامريكيون مع هذه الدول بما في ذلك احترام الدين والقانون والشعور بأهمية الاسرة والضيافة .

وإذا درسنا بيان الرئيس كارتر الصادر في ٧ فبراير ١٩٨٠ نجده يقول أن الولايات المتحدة ارتبطت في البداية بعلاقات وثيقة وقيمة مع العالم الإسلامي ، إذ كانت المغرب ، وهي دولة إسلامية ، أول من اعترف بالاستقلال الأمريكي ، كما توجد في الولايات المتحدة جالية إسلامية نشيطة ، بالإضافة إلى الدارسين المسلمين في الولايات المتحدة ، ومراكز الدراسات الإسلامية المنتشرة هناك ، والعلاقة القائمة بين الولايات المتحدة والإسلام ، هي علاقة صداقة ، فالولايات المتحدة يهتما بتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الإسلامية ومع المسلمين في جميع أنحاء العالم .

كما يحاول الاتحاد السوفيتي في علاقاته الدولية أن يعلن أن الدستور السوفيتي يحترم الأديان ، وأن هناك ما يسمى بحرية الدين في الاتحاد السوفيتي ، ولكن الواقع يبين أن السياسة الفعلية لا تتماشى مع السياسة المعلنة في هذا الصدد .

كل هذا يوضح أن الدين من العوامل التي لها تأثيرها الذي يؤخذ بعين الاعتبار في السياسة الدولية .

خامسا - العامل الاقتصادي :-

يلاحظ أن الامكانية الاقتصادية تؤثر بدرجة كبيرة في السياسة الدولية ، فالقوة الاقتصادية هي أساس القوة التكنولوجية ، وأساس بناء الكوادر والاطارات في المقام الأول . وفيما يتعلق بكثير من ظواهر العلاقات الدولية ، كانت القوة الاقتصادية مفسرا أساسيا لهذه الظواهر ، بالإضافة إلى عوامل أخرى ، فالظاهرة الاستعمارية كانت في إحدى صورها مظهرا من مظاهر التفوق الاقتصادي لقوى معينة على حساب قوى أخرى ، كما أن العلاقات الاقتصادية بين الدولة الاستعمارية والدولة المستعمرة كانت في إحدى صورها من صور التنمية الاقتصادية في السلع المصنعة ، وغيرها من السلع الزراعية ، والمواد الاستخراجية .

وكانت العلاقات الاقتصادية الدولية ولا زالت مظهرا من مظاهر التخصص لصالح الدول الصناعية ، وبالذات الدول الاستعمارية ، نظرا لفارق السعر الضخم بين أسعار المواد الأولية من جانب ، والسلع المصنعة من جانب آخر ، ومن هنا توصل الاقتصاديون الى ما يسمى معدل التبادل الدولي .

Terms of Trade وهو ببساطة = نمن الوحدة من الصادرات

نمن الوحدة من الواردات
وإذا طبقنا هذا النموذج على الدول التي كانت مستعمرة من جانب ، والدول الاستعمارية المتقدمة حاليا من جانب آخر ، لتبين لنا مدى تدهور معدل التبادل الدولي بالنسبة للدول المتخلفة أو النامية ، وتحسن معدل التبادل الدولي بالنسبة للدول المتقدمة . . وهذا يساعدنا على تفهم مطالبة الدول النامية بتحسين معدل التبادل الدولي الخاص بهذه الدول حتى يكون هناك نوع من التكافؤ في العلاقات الدولية الاقتصادية ، ولكن شتان بين دعوة الدول النامية وبين فرض هذه الدعوة من خلال احداث التغيرات البنائية في اقتصادياتها للاتجاه نحو انتاج السلع نصف وشبه المصنعة والمصنعة ، فمن هنا يمكن لهذه الدول أن يتحسن معدل تبادلها الدولي ، لأن عالم اليوم ليس عالم الدعوات ولكنه عالم الواقع . . فكلما زادت الامكانية الاقتصادية ، كلما أضفى ذلك قوة على بعد الأمن للدولة المعنية . . فالخطر البترولي العربي عام ١٩٧٣ م . أضفى قوة على السياسة العربية ، واثّر على أمن الدول التي عانت منه . .

ظاهرة الشركات متعددة الجنسية : Multinational Enterprises

ونعني بهذه الظاهرة انه نتيجة لظاهرة التركيز ، وظاهرة الاحتكارات في العلاقات الاقتصادية الدولية ، بالإضافة الى ظاهرة التركيز والاحتكار في النظم الاقتصادية الغربية ، الأمر الذي ساعد على ظهور الشركات المتعددة الجنسية . وهناك بعض المصادر التي يقدر عددها بحوالي ٢٠٠ شركة متعددة الجنسية ، (م ٢٥ - العلوم السياسية)

حيث تسيطر هذه الشركات على الاسواق العالمية ، ولا سيما فى مجالات الكيماويات والادوية والحاسبات الالكترونية ، ومصادر الطاقة والسيارات . . وهذه الشركات المتعددة الجنسية تسيطر على الكثير منها الولايات المتحدة . . وفيما يتعلق بالامكانية الاقتصادية الامريكية فقد برزت الولايات المتحدة كقوة اقتصادية مؤثرة ، ولا سيما فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، كما استطاعت القوة الاقتصادية الامريكية ان تسيطر على مؤسسة التنمية الدولية : International Development Association على مؤسسة التمويل الدولية والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، وتسيطر حاليا على صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، اذ كانت الولايات المتحدة هى الدولة الكبرى الوحيدة التى تخرج من الحرب دون خسائر مدمرة فى قاعدتها الصناعية ، اذ استحوذت على ٦٩٪ من اجمالى احتياطي الذهب الكلى على المستوى الدولي . . ولم يكن عليها ديون بالاضافة الى وزنها القوى فى التجارة الدولية ، ولذلك ساهمت الولايات المتحدة فى بناء الاقتصاد الاوروبى واليابانى بعد الحرب .

ظاهرة التنمية فى التجارة الدولية : Interdependence and Trade

ذكرنا مفهوم التبعية الاقتصادية وما يتصل به من تحكم اقتصاديات خارجية ، وهى الاقتصاديات المتبوعة فى اقتصاديات اخرى « اقتصاديات وطنية » ، وتتضمن هذه السيطرة ان التيارات الانتعاشية والتيارات الانكماشية المرتبطة بالاقتصاديات المسيطرة تنتقل تلقائيا الى الاقتصاديات التابعة . وهذا فى حد ذاته من اخطر القيود على مفهوم السيادة الوطنية ، وقد ذكرنا بعض الامثلة الخاصة بالدول ذات المحصول الواحد One crop Economy الدول التى تتميز بسيطرة مادة استراتيجية كالبترول مثلا على اقتصادياتها ، وهى من ابرز الامثلة على الدول التابعة فى عالم اليوم للقوى الخارجية ، رغم ما تشدق به هذه الدول من عبارات كالاتقلال والسيادة ومعاربة الاستثمار وخلافه . . فالواقع ان هذه الدول تعاني شكلا قويا من اشكال السيطرة الخارجية ، وهو التحكم فى اقتصادها وخضوعه لما يسرى على اقتصاديات الدول

المخارجية ، ولا سيما ما يتعلق بالتيارات الانكماشية وتدور قيمة العملة ،
والتقلب في قيمتها الفعولية .

التحزون النقدي والاقتصادى الهولوى بين الدول الصناعية الغربية واليابان :

فى بعض الاوقات تنخفض قيمة الدولار ، وعندما يحدث هذا الانخفاض
يجد ان بعض البنوك كاليابانية مثلا ، تطرح فى السوق الكثير من عملاتها ، وفى
نفس الوقت فان هذه الدول تغطى الولايات المتحدة الكثير من احتياجاتها من
الدولار ، حتى يستطيع الدولار الأمريكى ان يقاوم انخفاض قيمته . وهذا
التصرف النقدي يهدف اساسا الى حماية النظام النقدي الدولى والمحافظة على
العلاقات الاقتصادية والتفدية بين هذه الدول .

اما العملة الصعبة ، فهى العملة التى يزيد طلبها عن عرضها ، وكما
زاد الطلب عن العرض ، زادت قيمة هذه العملة . ومن هنا أصبحت
هناك عملات دولية يطلق عليها عملة صعبة ، وهى على وجه الخصوص :
الدولار الأمريكى - المارك الالمانى - الفرنك الفرنسى - الاسترلىنى الانجليزى
- الين اليابانى .

وتعتمد الدول الصناعية على استمرار الصادرات ، وذلك بزيادة الانتاج
الكلى للمحافظة على درجة عالية من العمالة داخل هذه الدول .

وبين الجول المتالى علاقة كصادرات بالانتاج فى هذه الجول

مقرا بنسبة مئوية .

السنة			الدولة
١٩٧٢	١٩٦٠	١٩٥٠	
٪١٤ر٤	٪١١ر٦	٪ ٩ر١	الولايات المتحدة
٪٣١ر٩	٪٣٠ر٣	٪٢٠ر٧	اليابان
٪٤١ر٨	٪٣١ر٧	٪١٧ر٣	الاميا الغربية
٪٧١ر٣	٪٤٣	٪٤٢ر٥	كندا

وهناك سوء فهم يشجع الى أن معظم التجارة تتكون من التبادل بين الدول الأقل تقدما والدول الصناعية ، ولكن حقيقة الأمر أن ٤/٣ التجارة الدولية للدول الصناعية تتم مع الدول الصناعية الاخرى .

وقبل ارتفاع أسعار البترول ، تشكل ثلثي التجارة الدولية من المواد المصنعة ، وشكل الطعام حوالي السبع ، والمواد الاولية أكثر من السمس بقليل وقد أثر ارتفاع أسعار البترول على هذا التشكيل .

أما تعويم العملة فيعنى أن تترك الدولة تحديد سعر عملتها يخضع لقانون العرض والطلب ، ولا يجرؤ على مثل هذا الا الدول القوية لمقتصدوا .
ونجد فى هذه الارقام والنسب :

١ - التبعية الاقتصادية .

٢ - نجد أن العلاقة بين الصادرات والانماج فى دولة مثل اليابان تحتل مكانة مميزة اذا قورنت بالدول الغربية الثلاث الاخرى ، ففي عام ١٩٥٠ احتلت المرتبة الثانية فى هذا الاطار المقارن بعد كندا ، وفى عام ١٩٦٠ احتلت مكانة متقاربة بدرجة كبيرة من المرتبة الثانية بعد المانيا الغربية مباشرة . وفى عام ١٩٧٢ احتلت المرتبة الثالثة رغم أن اليابان كانت قد دمرتها الحرب تدميرا شديدا ، كما أنها تعاني فقرا فى مواردها الطبيعية ، وتعتمد أساسا فى إنتاجها على القوى العاملة اليابانية ، وعلى التقدم التكنولوجى ، وفيما يتعلق بالعلاقة بين السياسة والاقتصاد فاليابان عند الكثيرين عملاق اقتصادى وفزيم سياسى ، وظاهرة القومية السياسية هذه تفسر بهزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية ، والفرط التى فرضت عليها حتى لا تطور تقدمها المسكرى بشكل ينافس القوى الكبرى الاخرى بالاضافة الى ربطها بمعاهدات واتفاقيات مع الغرب ، مما يعمق من ظاهرة القومية السياسية هذه .

ولكن التطورات الاخيرة فى السياسة اليابانية تبين أن اليابان تحاول الآن

ان تعطى أهمية أكبر لمكانتها السياسية في النظام الدولي ، رغم القيود الكثيرة المفروضة عليها .

وفيما يتعلق بألمانيا الغربية ، فرغم أن القوة الاقتصادية لألمانيا الغربية تؤثر بشكل مسيطر في النظام الدولي ، إلا أن هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية وتقسيمها إلى شرقية وغربية بين الحلفاء ، كل ذلك وضع قيودا شديدة على دور العملاق الألماني في السياسة الدولية ، فلا يخفى أن الكثير من التقدم التكنولوجي السوفيتي اعتمد على العقيدة الألمانية ، كما أن الكثير من التقدم التكنولوجي الأمريكي اعتمد على العقيدة الألمانية أيضا . . . وهكذا نجده أن القيود التي فرضت على ألمانيا بتقسيمها إلى شطرين شطر يرتبط بالمعسكر الشيوعي ، ويتبع الاتحاد السوفيتي ، والآخر يرتبط بالمعسكر الغربي ويصبح تابعا للقوى الغربية ، كل ذلك يعد بمثابة القيود الشديدة التي فرضت لمرحلة تطور الوضع الألماني في النظام الدولي .

حدد كذلك أن دور السوق الأوروبية المشتركة يزيد في الناتج الإجمالي العالمي وهذا يعني : -

١ - أن اقتصاديات هذه الدول تتقدم رغم عيوب نظامها الاقتصادي .

٢ - الحركات التكاملية لها أهمية ، رغم العداوات الثقافية والتاريخية بين دول السوق إلا أنهم سموا إلى تكامل اقتصادي كان له هذه الأهمية .

وفيما يتعلق بمساهمة اليابان في الناتج الإجمالي العالمي ، فقد زاد من ٢٨٪ عام ١٩٦٠ إلى ٨٨٪ عام ١٩٧٣ ، وهذا يعني أن القوة الاقتصادية اليابانية في تزايد مضطرد ، وتؤثر في النظام الدولي ، وبالتالي تؤثر بشكل أو بآخر في الاقتصاد الدولي .

أما أوضاع الدول النامية ، فإنها تساهم - تقريبا - بحوالي ١٠٪ من الناتج الإجمالي العالمي رغم أن بها حوالي ثلثي سكان العالم ، وأن نصيب هذا

الكم الهائل من السكان يبلغ ١٧٪ من المصادرات العالمية .

ويبين هذا أهمية الاعتبارات الكيفية ، وفي نفس الوقت يبين مدى كفاءة

النظم السياسية والاقتصادية في النظم المختلفة .

فالعامل الاقتصادي بملحقاته وتوابعه أصبح عاملا مؤثرا في النظام الدولي

وهناك من يصدر الحكم على الزعامات بالمعايير الاقتصادية ، واستخدام المؤشرات

الكمية فينظر مثلا : -

١ - إلى معدل النمو الاقتصادي لبلده في عهده .

٢ - مدى التغير في هيكل الاقتصاد : هل زراعة ، أم صناعة - التطورات

والتغيرات ... الخ .

٣ - توزيع الدخل القومي : هل الدخل يوزع بنسب تتماشى مع إمكانيات هذه

الفئات ، أم يتسبب فيها اجحاف ببعض الفئات .

وعند الحديث عن السياسة الخارجية يتحدث الكتاب عن اقتصاديات

السياسة الخارجية ، فمثلا : مساعدة دولة معينة لدولة ما في حرب من حروبها

فينظر الى هذا الموقف من حيث التكلفة الاقتصادية لهذه الحرب ، وهل تتماشى

مع المنجزات التي ترتبت على هذه المساهمة أو على هذه الحروب .

ولعل هذه الامثلة تؤكد أهمية العامل الاقتصادي وضرورة أخذه في

الحسبان عند تقييم السياسات .



والبيانات التالى يبين هدفى المساعدات الاقتصادية الرسمية من اجل التنمية
مقاسة بنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى

السنة	1970	1965	1970	1971	1972	1973	1974	1975
بلجيكا	0.88	0.70	0.46	0.50	0.55	0.51	0.57	0.62
كندا	0.19	0.19	0.42	0.42	0.47	0.43	0.51	0.51
الدايمرك	0.09	0.13	0.38	0.43	0.45	0.47	0.49	0.50
فرنسا	1.38	0.76	0.66	0.66	0.67	0.58	0.55	0.51
المانيا	0.31	0.40	0.32	0.34	0.31	0.32	0.30	0.28
اليابان	0.22	0.10	0.16	0.18	0.09	0.14	0.11	0.08
هولندا	0.24	0.27	0.23	0.23	0.21	0.25	0.24	0.24
نيوزيلندا	0.31	0.26	0.61	0.58	0.67	0.54	0.61	0.65
النرويج	0.11	0.16	0.32	0.33	0.41	0.27	0.36	0.47
البرتغال	1.45	0.59	0.67	1.42	1.79	0.71	0.47	0.67
السويد	0.05	0.19	0.38	0.44	0.48	0.56	0.69	0.70
سويسرا	0.04	0.09	0.15	0.11	0.21	0.15	0.15	0.15
الملكة المتحدة	0.56	0.47	0.37	0.41	0.39	0.35	0.34	0.32
الولايات المتحدة	0.53	0.49	0.31	0.32	0.29	0.23	0.29	0.20

ففي بلجيكا ، نجد أن معدل المساعدات يتجه الى الانخفاض ، وكذلك ألمانيا والولايات المتحدة . والمؤشر الذي تعطيه الارقام هنا هو أنه رغم أن مساعدات بعض الدول تزيد من الناحية الكمية ، إلا أن نسبة هذه المساعدات الى الناتج القومي الاجمالي تتناقص . وهذا يعطى مؤشرا للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وهو أن الدول الغنية تعطى مساعداتها بحساب .

وفيما يتعلق بالدول الشيوعية : بعد عام ١٩٧١ م زادت التجسرة بين الشرق والغرب ، اذ عملت الولايات المتحدة على تحسين علاقاتها بالاتحاد السوفيتي والصين ، وارتفعت صادرات الولايات المتحدة الى الاتحاد السوفيتي من ١٦٢ مليون دولار عام ١٩٧١ الى ١٢٢ بليون دولار عام ١٩٧٣ ، وارتفعت الصادرات الامريكية للصين من ٦٠ مليون دولار في ١٩٧٢ الى ٦٨٠ مليون دولار عام ١٩٧٣ . وواجهت التجارة بين الشرق والغرب عدة صعوبات ، حيث أن اقتصاديات الدول الشيوعية تتميز بالتخطيط المركزي ، أما اقتصاديات الدول الغربية فيطلق عليها اقتصاديات السوق المفتوحة ، ويلاحظ أن : القوة الدافعة الرئيسية في المصلحة السوفيتية الجديدة في التجارة مع الغرب تكمن في الحاجة الى التكنولوجيا الغربية ورؤوس الاموال الغربية ، ويؤخذ في الاعتبار أن الانتاج الزراعي واحدا من اضعف القطاعات الاقتصادية في الدول الشيوعية ، ومن كل هذه الامثلة يتضح أن العامل الاقتصادي يعد عاملا يعتد به في السياسة الدولية .

سادساً - العامل التكنولوجي :

التكنولوجيا - ببساطة - هي التطبيق العملي للعلوم . . . وقد أصبحت التكنولوجيا واحدة من الامكانيات التي لها وزن كبير في التأثير على السياسة الدولية ، ويحتوى التقدم التكنولوجي على جانبين رئيسيين هما :

- ١ - التقدم التكنولوجي المدني .
- ٢ - التقدم التكنولوجي العسكري .

ورغم التطور في ثورة الاتصال بين الأمم ، ورغم التبادل العلمي الواسع النطاق ، فإن الدول لا تنتشر. صر التقدم المدني أو العسكري بسهولة ، فيمكن للدول المتقدمة تكنولوجياً أن تصدر المتاد التكنولوجي للدول الأخرى ، ولكن من المصعب أن تكشف عن أسرار العمليات الصناعية المتعلقة بالتقدم التكنولوجي ، وهكذا نجد أن أحد التحديات التي تواجه الدول المختلفة تتمثل في الهوة التكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة تكنولوجياً .

العلاقة بين التكنولوجيا والبيئة : -

يعد النموذج الصيني من الأدلة الواضحة على هذه القضية ، فقد تستخدم دولة معينة بعض الأجهزة التكنولوجية التي تنمى مع الظروف البيئية ، وإذا انتقلت هذه الأجهزة التكنولوجية إلى دولة أو دول أخرى ذات ظروف بيئية مختلفة ، فيصبح من الصعوبة بمكان أن يتم استعمال هذه الأجهزة وإذا حدثت بعض الأخطار المتعلقة بالقرارات الخاصة باستيراد هذه الأجهزة فقد تلحق أضراراً ضخمة باقتصاديات الدول المستوردة ، لذلك فإن الصين الشعبية تروج كثيراً لما يسمى بالعلاقة بين الاستفادة من التقدم التكنولوجي من جانب والظروف البيئية والمحلية من جانب آخر : Local Touch

الثقافة التكنولوجية : -

يذهب بعض الكتاب الغربيين إلى القول بأن الأخذ بالتقدم التكنولوجي يستلزم استيعاب الثقافات الغربية ، ولكن النموذج الياباني والصيني الشعبي يبين أنه ليس من اللازم أن يكون هناك علاقة بين التقدم التكنولوجي واستيعاب الثقافات الغربية .

تقييد انتشار التكنولوجيا : -

وفيما يتعلق بذلك فإن للدول التكنولوجية تصر على عدم نشر أسرارها هذا

التقدم ، واكبر دليل على ذلك المجال العسكري ، حتى انه هذا التقييد انتقل الى مجال العلاقات الدولية للسمى نحو ابرام المعاهدات ومنها على سبيل المثال معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، فرغم أن احد مبررات هذه الاتفاقية هو تميم السلام العالمى ، والتخفيض من تكاليف الاسلحة ، الا انه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن هذه الاتفاقية فى أحد جوانبها تعنى أن السلاح النووى يصبح احتكارا لعدد معين من الدول ، وهذا يساهم فى تفسير موقف السياسة الصينية التى رفضت التوقيع على اتفاقية حظر الانتشار ، والسياسة الاسرائيلية التى لم توقع على هذه المعاهدة . . . واذا كانت مصر قد وقعت على هذه الاتفاقية ، فانها لم تصدق عليها ، أخفنة فى الاعتبار الموقف الاسرائيلى .

المسألة وكيف أثرت على العلاقات الدولية : -

كانت البعثات الدبلوماسية تقوم بمهام أساسية فى الدبلوماسية الدولية حيث كانت المسافات الطويلة تقف عائقا أمام لقاء رؤساء الدول والحكومات وجها لوجه . . . ولكن مع التقدم التكنولوجى ، ضعف دور الدبلوماسية والبعثات الدبلوماسية ، وأصبحت كثير من المهام يقوم بها رؤساء الدول وجها لوجه وهذا ما يسمى بدبلوماسية القمة . Top Diplomacy او الدبلوماسية الشخصية Personal Diplomacy . بمعنى أن كثيرا من القضايا الدولية أصبح من السهل أن تقرر من قبل رؤساء الدول والحكومات وجها لوجه نتيجة التقدم التكنولوجى .

بناء الأمة : Nation Building

التقدم التكنولوجى عملية أساسية من عمليات بناء الأمة ، واذا فرقنا بين بناء الأمة فى دولة كالنرويج ، وبناء الأمة فى اليمن ، لتبين لنا كيف أن العامل التكنولوجى وعوامل أخرى تساعدنا على تفسير هذه الظاهرة .

توقيت الانتقال التكنولوجي بين الدول :

Timing Technological Transfer

وهي عملية من العوامل الأساسية التي تساعدنا على تفسير عناصر القوة بين الدول ، فانتقال التكنولوجيا ، وتوقيت هذا الانتقال ، اذا صح التعبير ، في دولة كالولايات المتحدة ، وفي دولة أخرى كالاتحاد السوفيتي ، يساعدنا على وضع تصنيف يوضح أولوية القوة بين الصلاحيين بمعايير السياسة الدولية ، وتوقيت انتقال التكنولوجيا الى اسرائيل من جانب ، وإلى دولة عربية كسوريا ، يساعدنا على فهم عامل التوقيت ، وكيف يؤثر على معايير القوة بالنسبة للدول المتوسطة والكبرى ، أي أن التكنولوجيا تعد عاملا ديناميكيا في السياسة الدولية ، وأضفت طابعا دوليا على الأنشطة الانسانية .

وهكذا العامل التكنولوجي ، يعد عاملا يمارس نفوذا مسيطرا :
L'influence déterminante حيث أن التقدم العلمي والتكنولوجي يؤثر على كل الاشكال السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية في لعبة العلاقات الدولية ، أي ان التقدم العلمي والتكنولوجي ساعد على تدعيم الاتصال الدولي في كافة المجالات وقوى من سيطرة الانسان على البيئة .

سابعاً - العامل الايديولوجي : -

هناك عدة تعريفات للايديولوجية نذكر منها أنها تصور يبلغ درجة معينة من التكامل للعالم السياسي بمعنى أنها لم تتحقق بعد «فهي تصور» ، ومن المفروض أن يتم السعي لتحقيقها من قبل أنصارها .

الايديولوجية تتسم بالتكامل ، بمعنى أن الاطار الفكري لها يبلغ درجة معينة من الشمول ، ويمكن أن نطلق عليه التكامل للعالم السياسي ، بمعنى أن الجوانب المختلفة للايديولوجية يمكن أن تشكل عالما ، أو بعبارة أخرى ، اطارا عاما وشاملا به درجة من التناسق يمكن أن تصفه بالسياسي أو العالم السياسي

والظاهرة السياسية في هذا الصدد ظاهرة كهجرة Micro تشمل الجوانب المختلفة غير السياسية وإن كانت تتكيف بالجانب السياسي ، وتوجد عنده نفسيمات للايديولوجية ، فهناك الايديولوجية الشاملة نذكر منها في هذا الصدد الرأسمالية والشيوعية ، وهناك الايديولوجية التوسعية نذكر منها الايديولوجية النازية والفاشية والصهيونية . وهناك من يعتبر القومية شكلا من اشكال الايديولوجية ، وستعرض للقومية فيما بعد . . . وقد ذهب بعض الكتاب الى اعتبار أن سياسة عدم الاحياز ايديولوجية عدد كثير من الدول النامية . . . وفيما يتعلق بالعلاقات الدولية-، فإن الايديولوجية تساهم في تحديد كيفية النظر الى العالم الخارجى . . . فالايديولوجية الماركسية اللينينية تنظر نظرة صعبة للعالم الخارجى ، بل ان موقفها من كثير من القضايا الاولية ، كثيرا ، ما يتكيف بهذه النظرة . . . والايديولوجية الرأسمالية ايضا كثيرا ما تتأثر الدول التى تتبعها بهذه الايديولوجية عند النظر الى العالم الخارجى . . . فالسياسة الخارجية الامريكية - على سبيل المثال - فى حالات كثيرة تفسر بانها بالايديولوجية الرأسمالية أو ما يسمى احيانا بالايديولوجية الليبرالية عند النظر الى العالم الخارجى . . . فقيام حلف شمال الانسى NATO وتكوينه ودور الولايات المتحدة فى تدعيم هذا الحلف عند انشائه يفسر بعوامل كثيرة منها الدفاع عما يسمى بالعالم الحر فى مواجهة ما يسمى بالعالم الشيوعى أو العالم المستبد ، كما ان قيام الاتحاد السوفيتى بالسيطرة على حلف وارسو ، وضم دول اوروبا الشرقية لهذا الحلف يفسر بعوامل كثيرة منها الدفاع عن العقيدة الشيوعية باستمرار فرضها فى النظم او فى الدول الشيوعية ، بالإضافة الى مواجهة سياسات دول حلف الاطلنطى ، الخاصة بدول العالم الحر . . .

وفى حالات كثيرة ، تعد الايديولوجية اطارا مظهريا للسياسة الدولية والعلاقات الدولية ، بمعنى انها تستغل فيما يسمى بالسياسة العالمية من خلال تبرير مواقف معينة أو سياسات فعلية معينة ، فالنزاع الصينى السوفيتى مثلا

يتخذ من الأيديولوجية الماركسية اللينينية سبباً ظاهراً لتبرير موقف كل من طرفي النزاع . فالزعامة الصينية الشعبية تتهم الزعامة السوفيتية بالتحريف وجورجية وإبتدرا للمفاهيم الماركسية اللينينية ، وكذلك الزعامة السوفيتية تتهم الزعامة الصينية الشعبية الشيوعية بالخيانة وبالخروج عن التعاليم « المنامية للماركس وأنجلز ولينين » ، ولهذا فان السياسة السوفيتية تعادى السياسة الصينية ، وهذا هو الاطار المظهرى للصراع بينهما .

أما الاطار الواقعى فيرجع الى أسباب أخرى منها قضايا الحدود ، فالصين الشعبية تتهم الاتحاد السوفيتى باستيلائه على مساحات كبيرة وشاسعة من الاراضى الصينية ، كما أن هناك نوعاً من تعارض المصالح الوطنية بين كل من الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى بالإضافة الى الاعتبارات العرقية ، فالجنس السائد فى الصين هو الاصفر ، أما فى الاتحاد السوفيتى فتتنمى شعوبه الى أجناس أخرى غير الاصفر ، ولا يخفى أن الاعتبارات العرقية كثيراً ما تؤثر على السياسة الدولية .

ثامناً - البحث عن الأمن :-

يعد موضوع الأمن من العوامل المؤثرة فى السياسة الدولية ، وقد وصف بعض الكتاب الأمن بأنه درجة معينة من الحماية للقيم التى تم تدعيمها سلفاً :

Some degree of protection of values previous by acquired

ويرى آخرون أن الأمن هو تحرر الفرد أو الدولة من الخوف :

Freedom from Fear ، ورغم بساطة هذا التعريف إلا أنها لا تخلو

من معانى لمفهوم الأمن . فامن الدولة - وهذا ما يهمنى - من القضايا الخطيرة التى تهتم بها الدول حيث أن الامكانيات العسكرية والامكانيات السياسية والاقتصادية تبعاً فى سبيل المحافظة على أمن الدولة ، وإذا كان هناك ما يسمى بالأمن الخارجى والأمن الداخلى ، ووجود جهات عديدة متعلقة بالمحافظ على هذين الجانبين ، ورغم التداخل بين الأمن الداخلى والأمن الخارجى ، إلا أننا سنركز

أساسا على الأمن الخارجى ، وكيف يؤثر على العلاقات الدولية ، وإذا كانت الزعامة أو الشعب فى دولة معينة ، تعتقد أن دولا أخرى تعادىها ، فقد يترتب على ذلك شعور بعدم الامان ، وهكذا كان الوضع فى الصين الشعبية ، عندما غيرت الزعامة الصينية مواقفها بسرعة ضد الولايات المتحدة وموقف كوبا من النظام الأمريكى . . والأمن الداخلى هو العامل الاساسى فى المصالح الوطنية . .

وترتبط القوى العسكرية وتطويرها فى اطار السعى لتحقيق الأمن وهذا يفسر لنا الصراعات الدولية .

ويبين الجدول التالى بعض الصراعات المختلفة التى نشبت منذ الحرب

العالمية الثانية : -

جداول بين المراتب العالمية الهامة
منذ الحرب العالمية الثانية

حروب استعمارية	حروب داخلية في النظم الاول	حروب داخلية مع تدخل خارجي	حروب غير تقليدية بين هول اندرنيسيا - ماليزيا	حروب تقليدية بين الدول
الجزائر ١٩٦٢ - ١٩٥٤	الحروب الاصلية الصينية ١٩٤٩ - ١٩٤٥	البحر ١٩٥٦	١٩٦٥ - ١٩٦٢	عدن - اليمن ١٩٥٩ - ٥٤
انجولا ١٩٧٥ - ١٩٦١	كولومبيا ١٩٥٣ - ١٩٤٦	خليج البنغال ١٩٦١ - ١٩٦٠		الجزائر - المغرب ١٩٦٢ - ١٩٦٢
فلسطين ١٩٥٩ - ١٩٥٢	كوستاريكا ١٩٤٨ الكونغو ١٩٦٤ - ١٩٦٠	بورما - الصين ١٩٥٤ - ١٩٥٠	فيتنام ١٩٤٩	المغرب - اسرائيل ١٩٧٣ - ١٩٦٧
الكوبون الينسي ١٩٦٠ - ١٩٥٥	كوبا ١٩٥٩ - ١٩٥٨	الحروب الاصلية البنغاليين ١٩٥٤ - ١٩٤٨	كردستان ١٩٧٤	مدراس - نيكارجوا ١٩٥٧
الحرب الينسي ١٩٥٦ - ١٩٥٢	الميويتيكان ١٩٦٢ - ١٩٦١	الكونغو كاتنجا ١٩٦٤ - ١٩٦١		الهند - الصين ١٩٦٢ - ١٩٥٤

حروب استعمارية	حروب داخلية في القلم الأول	حروب داخلية مع تدخل خارجي	حروب غير تقليدية بين الدول	حروب تقليدية بين الدول
جواتيمالا ١٩٦٢ - ١٩٦١	الهند ١٩٤٨ - ١٩٤٥	فلبين ١٩٦٣	كوبا ١٩٤٩ - ١٩٤٧	كوبا ١٩٤٩ - ١٩٤٧
الهند الصينية ١٩٥٤ - ١٩٤٥	المراق والاكراهه ١٩٦٣ - ١٩٥٩	جمهورية الدومينيكان ١٩٦٥	كوريا ١٩٥٣ - ١٩٥٠	كوريا ١٩٥٣ - ١٩٥٠
	لبنان ١٩٥٨			
اندونيسيا ١٩٤٩ - ١٩٤٥	المليين ١٩٥٤ - ١٩٤٨	اليونان ١٩٤٩ - ١٩٤٤	المرق - المراق ١٩٦١	المرق - المراق ١٩٦١
كينيا ١٩٥٨ - ١٩٥٢	بورنيو ١٩٦٢ - ١٩٥٢	جواتيمالا ١٩٥٤	المغرب واسبانيا حول احتلال اسبانيا للريف المغربي ١٩٥٨ - ١٩٥٧	المغرب واسبانيا حول احتلال اسبانيا للريف المغربي ١٩٥٨ - ١٩٥٧
مغسفر ١٩٤٧	بيرو ١٩٦٦ - ١٩٦٥	لاوس ١٩٦١ - ١٩٥٩	فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٥	فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٥

مسقط - عمان	١٩٥٦ - ١٩٥٨	شيشي	١٩٧٣	السلطان	١٩٦٠ - ١٩٤٨	الصومال - اثيوبيا	١٩٦٤ - ١٩٦٠
ايران الغربية	١٩٦٣ - ١٩٦٣	أرجواي	١٩٧٣ - ١٩٦٩	نيجيريا	١٩٦٧	الاتحاد السوفيتي	١٩٤١ - ١٩٤٧
موزمبيق	١٩٧٤ - ١٩٦٣	أنونيسيا	١٩٦٧ - ١٩٦٦	التبت	١٩٥٩ - ١٩٥٥	وايزران	١٩٥٦
غينيا بيساو	١٩٧٤ - ١٩٦٣	نيجيريا	١٩٧٠ - ١٩٦٧	اليمين	١٩٦٢	السويس	١٩٧١
		دوميسيا	١٩٦٨	تنسيكو سلوفاكيا	١٩٦٨	الهند - باكستان	١٩٧١
		الارجنتين	١٩٧٣	تايلاند	١٩٦٠	سافادور - هندوراس	١٩٧١
				كينوديا	١٩٦٩		

وفى الجدول المذكور : تقسم الحروب الى حروب تقليدية بين الدول -
وغير التقليدية ، وحروب داخلية مع تدخل خارجي ، وداخلية أساسا ،
وحروب استعمارية ، ويمكن ابداء ملاحظة أنه اعتبر الحرب الجزائرية
المغربية حربا تقليدية ١٩٦٢ - ١٩٦٣ . والحروب بين العرب واسرائيل
تقليدية . . وفى نيجيريا اعتبر الحرب داخلية مع تدخل خارجي . . وهكذا
والنقسيم هنا متداخل .

قيود على استخدام الوسيلة العسكرية : -

منك عدة قيود على استخدام الوسيلة العسكرية وهي : -

١ - الرعب النووي : Nuclear Terror

والخاص بما يسمى بميزان الرعب ، وأصبح بعد ذلك ميزانا للرعب
النووي مما أدى الى عودة الاهمية للأسلحة التقليدية ، والحروب
المحدودة . وبالتالي وفقا لهذا المفهوم فان الحروب السائدة الآن هي
حروب تقليدية ، وحروب محدودة ، ومن هنا عادت الاهمية الى
الاسلحة التقليدية .

٢ - قوانين الحرب : Rules of War

الحرب فى القانون الدولى التقليدى كانت مشروعة ولم تكن
محرمة ، وبعد تطور القانون الدولى ، وادراك النظم والشعوب لمطامحة
الحروب ، بدأت الدعوة لتحريم الحروب . . ومن هنا كان التطور فى
القانون الدولى الذى اتجه نحو بحريم الحروب ، وعدم اللجوء اليها الا
فى حالات معينة .

وفى نحدث كتاب حروسوس Grotius : the Law of War and Peace

عام ١٦٢٥ م عن الحروب وشرعيتها .

وكان ميثاق منظمة الأمم المتحدة انعكاسا لهذم المحاولات وتبوجا
لها ، ولذلك حرم ميثاق الأمم المتحدة الحروب ، وان كان قد اباحها فى

بعض الحالات التي من أهمها ما نصت عليه المادة ٥١ من الميثاق بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي وفقا للضرورة ، أى انه يحق للدولة أن ترد على الاعتداء ، وهنا يكون الرد شرعيا سواء كان هذا الرد من قبل الدولة بمفردها أو من قبل مجموع الدول التي تشترك مع الدولة فى بعض الموائيق ، مثل موائيق الدفاع المشترك ، أو موائيق الضمان الجماعي . وبهذا الشكل فان الدولة تمارس حق الدفاع عن النفس ، واذا كان هذا ما يذهب اليه القانون الدولي فالواقع يقول شيئا آخر ، فالسوابق التاريخية للحروب تقول أن الدولة التي تبدأ بالحرب تدلى فى بياناتها وتصريحاتها أنها ليست البائدة بالحرب ، وأنها كانت مهددة ولذلك فهي تمارس الحرب وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٥١ من الميثاق . والمثال على ذلك اسرائيل سنة ١٩٦٧ - وحيث أنه لا توجد سلطة ما فوق الدول 'Supra Nationa' تستطيع أن تعطى سلطة الزامية لقرارات الأمم المتحدة فستظل القوة الخاصة بقانون الأمم المتحدة هي قوة معنوية فى المقام الاول .

٣ - الرأى العام : Public Opinion

وله عدة تقسيمات : « دولى - رسمى - غير رسمى - قطاعى . . . الخ . » وتعد القوة الخاصة بالرأى العام الدولى من القيود على استعمال الوسيلة العسكرية فى العلاقات الدولية سواء كان هذا الرأى العام الدولى رسميا - أى حكوميا فى المقام الاول - أو قطاعيا « مثل الاتحادات المهنية » ، فكل هذه الاشكال من الرأى العام تضع قيودا على لجوء الدول الى الحروب لكن الواقع يبين أن الرأى العام كثيرا ما يمكن خداعه ، ومن هنا يأتى دور وسائل الاعلام . ويمكن لدولة معينة أن تلجأ الى الحرب ، وتبرر ذلك من خلال قوتها الاعلامية ، أى تقنع الرأى العام الدولى بأشكاله المختلفة أنها كانت ضحية للعديوان ، وبالتالي يقف الى جانبها ، ومن هنا يفقد هذا العامل بعض أهميته فى حالات معينة .

٤ - تكاليف الحروب : Costs of War

كثيرا ما يكون الجانب الاقتصادى الخاص بتكاليف الحروب من العوامل الى تضع حدودا على استعمال الوسيلة العسكرية ، على سبيل المثال : بلغت موازنة الدفاع الامريكية عام ١٩٧٥ أكثر من ٩٢ بليون دولار ، اى حوالى ٦٪ من الناتج القومى الاجمالى الامريكى ، وهذا يبين انه اذا امكن توجيه جزء كبير من هذه الموازنة الى اقتصاديات السلام ، وليس الى اقتصاديات الحرب ، فان هذا يمكن أن يساعد فى تدعيم السلام الدولى ، ويمكن أن يضع حدودا على استخدام الوسيلة العسكرية ، كما أن معنى مصر نحو السلام يفسر بمواس كثيرة منها تحديات التنمية فى مصر ، وأهمية وجود ما يسمى بالدعم القوية التى يمكن أن تخلص الاقتصاد المصرى مما يسمى بالحلقات المفرغة للفقر .

ناسا - ظاهرة القومية :-

وهى من العوامل الهامة التى تؤثر فى السياسة الدولية ، وجديد بالذكر انه فى اللغات الانجليزية والاوروبية كلمة Nationalism تعنى وطنية وقومية فى نفس الوقت ، أما فى اللغة العربية فهناك كلمتان : الوطنية والقومية .. والوطنية تشير الى الانتماءات الخاصة بدولة معينة ، أما القومية فتشير الى شعور يجمع مجموعة من الافراد بالانتماء المشترك ، وكثيرا ما يظهر هـ الشعور فى شكله الواضح ابان الازمات ، وهذا الولاء للقومية يطلق عليه الولاء الاخير Terminal Loyalty ، يسمى أن هؤلاء الافراد لهم ولاءات متعددة كالولاء للمشييرة وللدولة ، وأخيرا للقومية .. واذا طبقنا هذا على القومية العربية ، فسنجد أنها شعور مشترك بين مجموعة من الافراد تجمعهم عدة سمات منها : اللغة المشتركة - التراث المشترك - التحديات المشتركة - التاريخ المشترك .. الخ . ولذلك فان الولاء الاخير للمصر هو أساسا الولاء

للقومية العربية ، وقد يكون هذا الولاء غير واضح لبعض الافراد ، إلا أنه يظهر لديهم بعدة أشكال ، ولا سيما في أوقات الازمات ، حيث يظهر ما يسمى بالولاء الاخير للقومية العربية ٠٠ مثلما حدث في حروب ٥٦ - ٦٧ - ١٩٧٣ م . وحروب التحرير في الدول العربية ، حيث تجسد مفهوم القومية العربية ٠٠ كما أن هذا المفهوم يتجسد في خارج البلاد العربية ، فوجود بعض الافراد العرب في دولة أجنبية ينتمون الى جنسيات مختلفة ، نجد أن عامل القومية الذي يجمعهم أكثر وضوحا ٠٠

في بعض الحالات ، تكون هناك مبالغة في القومية ، وتصبح القومية نوعا من الخطر الذي يهدد النظام الدولي والعلاقات الدولية ، مثال ذلك : التطرف في القومية ، مثلما حدث في ألمانيا في عهد هتلر ، من التطرف في القومية الألمانية الى حد التمصب ، الأمر الذي كان له كثير من التأثيرات السيئة على العلاقات الدولية ، وهناك بعض الكتاب الذين يعتبرون الدين عاملا من العوامل التي تشكل القومية ، ورغم اعتراف الكثير من الكتاب بأهمية العامل الديني ، ودوره في التأثير على السلوك ، إلا أن النظريات الحديثة في القومية لا تعتبر الدين عاملا مكونا لها ، وإن كان هذا العامل كبيرا ما يضمن أثرا بشكل غير مباشر من خلال اللغة التي انتشر بها ٠٠ فالدين الاسلامي أضفى تأثيرا على اللغة العربية وعلى التراث العربي ، وهذا التأثير استوعبه المسلم والمسيحي بشكل أو بآخر ، وبوعي وبغير وعي ، وحتى لو كان غير مسلم ، إذ أنهم يتكلمون اللغة العربية ، كما تأثروا بقضايا الحضارة الاسلامية سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر ٠٠

ويركز كثير من الكتاب على دور القومية في السياسة الدولية ، وهناك عدة عناصر تساهم في تشكيل القومية ، مثل ما يدعيه البعض بوحدة العنصر Race ، وقد أكد علم الاجناس أنه لا يوجد عنصر نقي ، وأن هناك اختلاط بين الاجناس ، لذلك لا تعد وحدة العنصر من العوامل التي

تشكل القومية •

وتعد العوامل الجغرافية مساعدة في تشكيل القومية ، فجبال البراس ساعدت على تشكيل القومية الاسبانية ، وساعدت جبال الالب في تشكيل الوحدة الايطالية ، الا أن هذا العامل ليس ضروريا في كل الاحوال •• وبعد اللغة من العوامل الاساسية في تشكيل القومية ، فاللغة أداة ذات مغزى في الاتصال ، بالإضافة الى كونها أداة حفظ التراث ، فالازدواجية اللبوية في كندا أدت الى تقوية النزعة الانفصالية في أفليم كويك ، لارتباطه باللغة الفرنسية ••

كما يعد التاريخ المشترك من العوامل الهامة في تشكيل القومية ، ومن امثلة ذلك انتشار العربي المشترك •



مراجعہ اختصار

- * Padelford, Lincoln, Olivey, *The Dynamics of International Politics*, New York, Macmillan, 1976.
- * De Rivera, Joseph H., *The Psychological Dimension of Foreign Policy*, Columbus, Ohio : Charles E. Merrill, Publishing Co. 1968.
- * Rockeach, Milton, *The Nature of Human Values*, New York: The Free Press, 1973.
- * Pounds, Norman J.G. *Political Geography*, New York : McGraw Hill Book Company, 1972.
- * Berelson. Bernard, ed., *Population Policy in Developed Countries*, New York : McGraw Hill, 1974.
- * Balassa, Bela, ed., *Changing Patterns in Foreign Trade and Payments*, New York : W.W. Norton and Company Inc., 1970.
- * Lewis, W. Athur, *The Development Process*, New York, U.N. Center for Economic and Social Information, 1970.
- * Knorr, Klaus, *Power and Wealth*, New York : Basic Books Inc., 1973.
- * Possony, Stefan J. & J.E. Pournelle *The Strategy of Technology*, Cambridge, Mass : Dunellen Press, 1970.
- * Knorr, Klaus, *On the Uses of Military Power in the Nuclear Age* Princeton, 1966.
- * Doctor, Adi H., *International Relations, An Introductory Study*, New Delhi : Vikas Publications, 1969.
- * Dyke, Vernon Van, *International Politics*, Bombay : Vakils Feer and Simons Private Ltd., 1966.
- * Wright, Quincy, *The Study of International Relations*, Bombay : The Times of India Press, 1970.

القوة الوطنية في العلاقات الدولية

القوة الوطنية : National Power

ليست القوة الوطنية قاصرة على القوة العسكرية أو العنف . كما قد يتبادر الى الذهن ، ولكنها تحتوى على عناصر أخرى عديدة ، فالقوة القومية تحتوى على العامل الجغرافى والامكانية الاقتصادية والسكان ، والامكانية العسكرية ، بالإضافة الى كفاءة الاجهزة السياسية والدبلوماسية والدعائية . واذا كانت هذه العوامل تعد من العوامل المؤثرة فى السياسة الدولية ، الا انها فى نفس الوقت عناصر من عناصر القوة الوطنية أو القومية . . . ونذكر بادىء ذى بدء أن استخدام القوة الوطنية لا يرتبط بالمعايير الاخلاقية ، رغم أن الدوا، كثيرا ما تلجأ الى تبرير استخدام القوة وتدعى أنها تلتزم بالمعايير الاخلاقية . وفيما يتعلق بالقوة الوطنية للدولة ، فان هذا المفهوم لا يعنى فقط قدرة الدولة فى التأثير على الآخرين ، ولكن يرتبط أيضا بطريقة تقدير الدولة لقوتها . . طريقة تقدير الدول الاخرى لهذه القوة ، اذ ان تجارب الدول المتخلفة تبين أنها تسيء فهم قوتها .

مفومات القوة الوطنية : -

١ - العامل الجغرافى : -

اذا كان العامل الجغرافى ، كما سبق وذكرنا ، من العوامل المؤثرة فى السياسة الدولية ، فهو فى نفس الوقت يعد عنصرا من عناصر القوة الوطنية أو القومية ، وفيما يتعلق بهذا العنصر فان هناك عدة مسائل تؤخذ بعين الاعتبار منها : حجم الدولة - الاتساع الجغرافى للدولة -

شراء المواد الخام ، وهذا يبين أن الامكانية الاقتصادية يزداد وزنها كمنصر من عناصر القوة الوطنية أو القومية اذا اقترنت بالتقدم الاقتصادي وما يرتبط به من خصائص بنيانية اقتصادية وتقدم تكنولوجي وكوادر فنية ، وهذا يساعدنا على تفهم الفروق بين الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية والفقيرة في موارد أخرى كاللؤلؤ البترولية ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، الدول المتقدمة والفقيرة في الموارد الطبيعية كاليابان مثلا .

٣ - السكان :-

كما ذكرنا سابقا ، فيما يتعلق بالعامل الديموجرافي ، فانه من الاهمية بمكان أن يؤخذ في الاعتبار عند التعرض للعامل السكاني نوعا من الاعتبارات الكمية والكيفية ، وهذه هي الصورة المثالية للعامل السكاني ، أي يرتبط التزايد في عدد السكان بالخصائص الكيفية للسكان ٠٠ وعلى الصعيد الدولي ، فهناك عدد من الدول ، وهي بالذات الدول المتقدمة تعاني من نقص في تزايد عدد السكان ، وهناك دول نامية تعاني مما يسمى بالانفجار السكاني ، وفيما يتعلق بالدول المتقدمة ، فهناك عدة عوامل ترتبط بالتناقص في عدد السكان ، منها التطور في النظام الحضاري لهذه الدول ، وما يرتبط به من قيم ومعتقدات ، بحيث أن نظم الزواج التي تعرفها المجتمعات الأخرى ، أصبحت لا تعرفها هذه المجتمعات ، حتى أن النظرة إلى المولود أصبحت نظرة مادية بحتة في الدول التي تعاني من نقص في تزايد السكان ٠٠ فالرجل أو المرأة يقارن بين انجاب طفل جديد ، أو شراء سيارة ، أو الانتقال من مسكن إلى آخر ، أي أن النظرة أصبحت قاصرة للغاية ٠٠ كما أن النظم المرتبطة بتطرف هذه الحضارات ، أدى إلى أن الزواج أصبح الاستثناء ، وعدمه هو القاعدة ، وهذا يساعدنا على تفسير سمي النظم السياسية في هذه

الدول كفرنسا مثلا الى تشجيع تزايد المواليد ، نظرا لان هذا التناقص في عدد السكان يهدد مقومات هذه الدول . وعلى الجانب الآخر نجد التزايد الرهيب في عدد السكان في الدول المتخلفة ، وكثيرا ما يكون الكم على حساب الكيف ، وتكون المحصلة النهائية تتمثل في عدم الاستفادة من العامل الديموجرافي ، نظرا لانه عامل عددي ، وليس عاملا نوعيا ، وفيما يتعلق بالسوابق التاريخية اعتمدت الدول الاستعمارية على ابناء المستعمرات في الحصول على القوة البشرية التي تستخدمها في بعض المجالات المدنية والحربية . ففي الحرب العالمية الثانية استفادت الامبراطورية الفرنسية من ابناء مستعمراتها خلال هذه الحروب ، سواء الافريقية او العربية او الآسيوية ، كما استفادت الامبراطورية البريطانية من هذه القوة البشرية للمستعمرات البريطانية ، وذلك في الجهود الحربية البريطاني ، وفي عالم اليوم ، نجد ان دولة كبلجيكا أو فرنسا تعتمد على القوى العاملة القادمة من دول الجزائر والمغرب وتونس . وذلك في ممارسة الاعمال الوضيعة التي لا يقبل الفرنسيون عليها . وبالتالي يساهمون في تدعيم الاقتصاد الفرنسي .

٤ - الامكانية العسكرية :-

ترتبط الامكانية العسكرية بالتقدم التكنولوجي في صناعة الاسلحة وخصائص الكوادر العسكرية . وبالتالي فان الدولة التي تعتمد على الخارج في استيراد المعدات العسكرية تعاني ضعفا نسبيا في قوتها الوطنية . اذا قورنت بالدولة التي تصنع بنفسها المعدات العسكرية ، وهذا يساعدنا في بعض الجوانب على تفسير العلاقات المصرية السوفيتية ، والسورية السوفيتية ، حيث أن النظام السوفيتي يستخدم العتاد العسكري وعناصر اخرى خاصة بقوته الوطنية في ممارساته

السياسية وضغوطه الدبلوماسية مع دولة كصهر أو سوريا .. وهناك نقطة أخرى تتعلق بالإمكانية العسكرية وهي : قدرة الدولة على صناعة الاسلحة التقليدية والنووية ، فكما سبق وذكرنا : أن القوى الكبرى Super Powers ممتاز ضمن م تمتز به بإمكانيات امتلاك السلاح النووي ، وعلى هذا الاساس تتشكل عناصر القوة الوطنية .. ولا يخفى أن الإمكانية العسكرية عامل له وزن كبير في الحكم على القوة الوطنية للدولة ، لا سيما اذا كانت هذه الدولة تواجه التزامات وطنية كبرى ، أو تواجه قضايا اقليمية ملحة .

٥ - كفاءة الأجهزة السياسية والدبلوماسية والدعائية : -

وهذا في حد ذاته يشير عددا من القضايا سبق أن تعرضت لها علوم أخرى ، منها قضية النظام السياسي وماهية هذا النظام ، وما اذا كان هذا النظام ديمقراطيا ، أو شموليا ، أو تسلطيا ، وهذه المعايير لا تؤخذ كما تقول به الدساتير أو المواثيق أو الزعماء السياسيين ، ولكنها تستند على معايير موضوعية ، فالنظام النازي كان يصف نفسه بأنه ديمقراطي ، وكذلك النظام الفاشي ، وكذلك نظام نكروما في غانا ، والنظام السوفيتي ، ولكن الواقع يدل على عكس ذلك .. وفيما يتعلق بالنظام السياسي تثار عدة قضايا منها مدى وجود نظام حزبي ، أو نظام الحزب الواحد ، ومدى وجود جماعات ضغط وجماعات مصالح ، ودرجة المشاركة السياسية وطرق صناعة القرار ، وهل هو قرار أوتوقراطي أم ديمقراطي .. وفيما يتعلق بكفاءة الاجهزة السياسية والدبلوماسية والدعائية في القوة الوطنية ، فاننا نركز على مدى قدرة هذه الاجهزة على ترجمة امكانيات الدولة ، وتعبئتها لتصبح عنصرا فعالا من عناصر القوة الوطنية أو عدم قدرتها على تحقيق هذه التعبئة ، ومجمل القول أن هذا العامل يرتبط بمدى التحديث السياسي والمشاركة

السياسية والاستقرار السياسي ، كذلك تعد الروح المعنوية **Morale** من مكونات القوة الوطنية .

قضية تقدير القوة الوطنية للدولة

وهي قضية متعددة الجوانب وليس من السهل حسابها أو تقديرها ، إذ تنيد القوة القومية في تحقيق أهداف السياسات الوطنية ، وعلى الرغم من أن قوة الدولة مسألة نسبية ، إلا أنه يؤخذ في الاعتبار الوزن النسبي للدول الأخرى ، علاوة على أن عناصر القوة ليست ثابتة ، وهي عرضة للتغيير .

أساليب استخدام القوة الوطنية أو القومية : -

أولاً - أسلوب الإقناع : Persuasion

بمعنى أن الدولة المؤثرة تمارس أو تستعمل قوتها القومية من خلال العمل على استمالة الدول الأخرى تجاه القضية التي تهم الدولة المؤثرة ، وهذا الأسلوب شائع في العلاقات الدولية ، وأقرب مثل على ذلك السياسة الأمريكية تجاه التطورات الأخيرة في الصراع العربي الإسرائيلي ، وسياسة الدول الغربية تجاه النظم العنصرية في أفريقيا الجنوبية ، حيث ترى الدول الغربية أن أسلوب فرض العقوبات على النظم العنصرية ، أسلوب غير فعال وأن أسلوب الإقناع يعد من أفضل الأساليب للتعامل مع النظم العنصرية .

ثانياً - أسلوب تقديم الإغراءات : Rewards

يتمثل هذا الأسلوب في تقديم المساعدات الاقتصادية أو العسكرية أو التنازلات الإقليمية ، وفيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية ، فنجد أن دولة مثل الولايات المتحدة وألمانيا الغربية تلجأ لأسلوب تقديم المساعدات الاقتصادية كوسيلة من وسائل تحقيق أهدافها وسياساتها الخارجية ،

رغم الانتقادات التي توجه الى هذا الاسلوب ، والقائلة أن هذه المساعدات تمثل نسبة ضئيلة من الناتج القومي الاجمالي لهذه الدولة أو غيرها ، كما أن أسلوب تقديم المساعدات العسكرية من الاساليب الشائعة في العلاقات الدولية ، ولا يخفى الارتباط بين الجوانب العسكرية الخاصة بالمساعدة والجوانب السياسية الخاصة بسياسات الدول المؤثرة التي تتبع هذا الاسلوب وكيف أنها تقدم المساعدات العسكرية وفقا لما يسمى بالشروط المعلنة سواء كانت هذه الشروط صريحة أو ضمنية ، ومن أبرز الامثلة على أسلوب المساعدات العسكرية الاسلوب السوفيتي في تقديم المساعدات العسكرية تجاه دولة كمصر أو سوريا ، وكيف أن هـذا الاسلوب كان من العوامل المؤثرة بدرجة كبيرة في تدهور العلاقات المصرية السوفيتية ، وكيف أن هذا الاسلوب من العوامل التي تشكل مشكلة في العلاقات السورية السوفيتية .

أما أسلوب التنازلات الاقليمية ، فقد شاع خلال الحرب العالمية الثانية سواء بزيادة الاراضي أو نقصانها . . . وفيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي فان قضية التنازلات الاقليمية من القضايا التي تناز فيما يتعلق بتسوية الصراع .

وبالاضافة الى ما سبق ، هناك الاغراءات السياسية ونذكر منها : أسلوب الحكم الذاتي الذي اتبعته بعض الدول الاستعمارية في أعقاب الحرب العالمية الثانية كمقدمة للاستقلال السياسي ، أو أسلوب موافقة الدول الاستعمارية على تقديم أو منح الاستقلال السياسي للمستعمرات وهو لا يبدو أن يكون استقلالا اسميا ، حيث أن التبعية الكاملة كانت ولا زالت منتشرة بين معظم الدول التي حصلت على استقلالها السياسي وبدخل في أسلوب تقديم الاغراءات أيضا تأييد الموقف السياسي لدولة معينة ، وهذا الاسلوب شائع في العلاقات الدولية .

وعلى سبيل المثال : فالغزو الفيتنامي الشيوعي لكمبروديا ادى خلال
عام ١٩٧٩ الى وجود موقفين مختلفين :

● **الموقف الاول :** الموقف السوفيسى ، الذى يوزيد الغزو الفيتنامي
الشيوعي .

● **الموقف الثانى :** الموقف الصينى الشعبى ، الذى يعارض الغزو
الفيتنامي الشيوعي .

وبالطبع فان تأييد الاتحاد السوفيتى للغزو الفيتنامي انشيوعي
لكمبروديا ، يفسر بعدة عوامل منها المصلحة الوطنية السوفيتية ، والصراع
الدولى على المستوى العالمى ، والصراع القائم فى آسيا ، والصراع
الاقليمى فى الشرق الاقصى .

اما معارضة الصين الشعبية للغزو الفيتنامي الشيوعي لكمبروديا ،
فترجع الى عدة عوامل منها : الصراع الذى اشتد اخيرا بين الصين
الشعبية والاتحاد السوفيتى ، والتطور فى العلاقات الصينية الامريكية
وقيام العلاقات الدبلوماسية بينهما ، الامر الذى ادى الى رد فعل
سوفيتى يعبر بشكل غير مباشر عن الصدمة من التطور فى العلاقات
الصينية الامريكية ، بالاضافة الى التطور الجديد فى العلاقات اليابانية
الصينية ، وعلى هذا الاساس يمكن القول انه قد تكون مثلث قوى جديد
فى آسيا وبالتحديد فى الجزء الشرقى من آسيا ، رأس هذا المثلث هى
الولايات المتحدة الامريكية وقاعدته الصين الشعبية واليابان . وهذا
يساهم فى تفسير الموقف السوفيتى الخاص بالاصطدام مع هذا المثلث
من وراء قاعدته ، وذلك بتأييد النظام الشيوعي الفيتنامي فى غزوه
لاراضى كمبوديا ، مع الاخذ فى الاعتبار التطورات السائدة فى ايران .
وما يرتبط بذلك من دور قائم وممكن للاتحاد السوفيتى بمحاولة تحويل
الاضلاع فى ايران لصالح الاتحاد السوفيتى .

ثالثاً - أسلوب فرض العقوبات : Punishment :

ويدخل فى اطار هذا الاسلوب المقاطعة الاقتصادية ، أو الحصار البحرى ، وفرض قيود على الهجرة ، أو قيود على التجارة الدولية .. من أمثلة هذه الاساليب المقاصح الاقتصادية التى فرضتها الدول العربية على اسرائيل ، على أساس ان المقاصح عمل من أعمال الدول التى فى حالة حرب مع دولة أخرى ، وبالتالي فالحرب الاقتصادية تدخل فى اطار الحروب التى تمارسها الدول العربية ضد اسرائيل .

ومن أمثلة القيود على الهجرة : ما لجأ اليه الاتحاد السوفيتى فى بعض الاحيان من فرض قيود على هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل ، وتخفيف هذه القيود فى فترات أخرى .

أما القيود على التجارة الخارجية : ما لجأت اليه الولايات المتحدة بفرض قيود شديدة على تصدير ما سمي بالسلح الاستراتيجية ، وذلك بمنع تصديرها الى الاتحاد السوفيتى ، والصين الشعبية ، حتى أوائل السبعينيات ..

رابعاً - أسلوب التهديد باستخدام القوة : -

سواء أكان هذا التهديد ظاهراً أو مقنعاً .. ومن خلال عدة طرق كالانذار أو الطرق الدبلوماسية ، ومن أمثلة أسلوب التهديد باستخدام القوة ما لجأت اليه الادارة الامريكية فى عهد الرئيس « أيزنهاور » بالسعى لانسحاب القوات البريطانية والفرنسية والامرائيلية ابان حرب السويس عام ١٩٥٦ ، وما لجأ اليه النظام السوفيتى من خلال الانذار المعروف الذى وجهه الى بريطانيا وفرنسا واسرائيل فى ٥ نوفمبر عام ١٩٥٦ بالانسحاب من الاراضي التى تم الاستيلاء عليها خلال حرب السويس سنة ١٩٥٦ ، ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن الانذار السوفيتى (م ٢٧ - العلوم السياسية)

قد جاء في وقت متأخر نسبيا . وبعد ان تكاد للنظام السوفيتي ان الولايات المتحدة تعارض القوات المندية خلال أزمة السويس . كما ان مقارنة الانذار السوفيتي ببيان الحكومة السوفيتية في ٢١ أكتوبر عام ١٩٥٦ يؤكد لنا هذا القول ، فبيان الحكومة السوفيتية السابق على الانذار بعدة ايام كان غير واضح وصيغ بلهجة معتدلة .

اما الانذار السوفيتي الشديد . اللهجة ، فقد جاء بعد ان عارض الرئيس الامريكى بشدة الفوز الثلاثي خلال حرب السويس ٥٥ على أن هذا لا يدل من أن النظام السوفيتي خلال حرب ١٩٥٦ ، وعلى رأسه « خروشوف ، بولجانين » كان نظاما مختلفا عن النظام السوفيتي في عهد « بريجنيف ، كوسيجين » .

خامسا - اسلوب استخدام القوة المسلحة : Armed forces :

وذلك للحصول على مزايا اقليمية أو اسقاط نظام معين . ومن امثلة هذا الاسلوب ما لجأت اليه اسرائيل في حرب ١٩٦٧ ، أو ما لجأت اليه الاتحاد السوفيتي بفزو تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨ . فهذا يدل على أن هذا الاسلوب من الاساليب التي كثيرا ما تستخدم في العلاقات الدولية ، وهو الاسلوب السافر ، أو الاشد عنفا من اساليب استخدام القوة القومية .

القيود التي ترد على ممارسة القوة القومية : -

لولا - الاخلاقيات الدولية : International Morltit :

تعد من المعايير التي ترشد السلوك الدولي . ورغم الاختلاف النسبي في مفاهيم الاخلاق ، الا انه قد أصبح هناك شبه اتفاق عالمي على مجموعة من المعايير الاخلاقية . نذكر منها : عدم اللجوء الى الحرب ، أو استخدام القوة في العلاقات الدولية . واحترام حقوق الانسان وحرياته

الاساسية ، وحق الدول فى تقوير مصيرها ، واذا كانت هذه المفاهيم شبيهة مقبولة دوليا ، الا ان الدول عند استخدامها للقوة القومية كثيرا ما تهمل هذه المفاهيم من الناحية الفعلية ، وان كان من الممكن لهذه الدول ان تدافع عن هذه المفاهيم من الناحية الاسمية ، وعلى كل حال ، فان الاخلاقيات الدولية يمكن اعتبارها قيما يجعل الدول تتردد فى استخدام القوة القومية او الوطنية ، ولا سيما الاساليب التى لا ترتبط بالعنف أو القوة .

ثانيا - الراى العام الدولى : -

الراى العام ببساطة هو خلاصة الراى السائد بين مجموعة من البشر تجاه قضية معينة فى وقت معين ومثار اهتمام معين ، وليس من اللازم ان يكون الراى العام راى الاغلبية ، فقد اثبتت معظم الدراسات التى اجريت انه فى حالات كثيرة يكون الراى العام راى فرد او عدد قليل من الافراد ، وبعملية التفاعل بين راى الفرد او المجموعة القليلة ، من جانب ، والجماعة من جانب آخر ، تاتى ظاهرة الراى العام ، وهذا قد يعطى بعض التبريرات لما ذهب اليه Allport من ان الراى العام هو حاصل ضرب الآراء بعضها فى بعض وليس ماحصل جمعها . . . بمعنى ان الراى العام لا يحسب بالجمع ، ولكن يحسب بعملية التفاعل ، وهو فى البداية راى فرد معين او عدد قليل من الافراد .

وهناك عدة تقسيمات للراى العام بينها تقسيمان : -

- ١ - الراى العام الدولى والراى العام الداخلى .
- ٢ - الراى العام الرسمى والراى العام غير الرسمى .

اما الراى العام الدولى ، فهو الراى العام الذى يتصدى الحواجز

الدولية ويتكون من مجموعات تنتمي الى وحدات سياسية مختلفة ، وهذا
الرأى العام الدولى قد يكون رأيا عاما رسميا ، مثل المواقف الرسمية
لمجموعة من الدول التى أدانت غزو الاراضى فى حرب السويس ، هذه
الادائة تشكل رأيا عاما رسميا ، وهناك الرأى العام الدولى غير الرسمى
نذكر منه الرأى العام الدولى للاتحادات النقابية الدولية ، أو اتحاد
البرلمانيين الدولى ، أو الاتحادات الدولية المختلفة للصحفيين أو المحامين
فهذا الرأى العام الدولى يتعدى الحواجز الدولية أو الحدود السياسية
وان كان غير رسمى لأنه لا يعبر عن وجهات نظر رسمية .

والرأى العام الدولى كثيرا ما يكون قيذا على استخدام القوة
القومية : فالرأى العام الرسمى أو غير الرسمى الذى أدان السياسة
الامريكية فى فيتنام ، كان من العوامل المساعدة فى انسحاب القوات
الامريكية من فيتنام . . والرأى العام الرسمى الذى أدان غزو ايطاليا
للحبشة ، كان بمثابة القيد على ممارسة ايطاليا لقواتها القومية أو
الوطنية فى الحبشة ، وذلك لأن عصبة الأمم فى ذلك الوقت أدانت الغزو
الايطالى على الحبشة .

ثالثا - القانون الدولى :

يعد القانون الدولى من القيود التى تمارس على استخدام القوة
القومية ، ونظرا لأن القانون الدولى كان فى البداية قانونا غربيا ، فأيد
فى البداية الحروب ومنها الحروب الاستعمارية ، وسواء أكانت هـ
الحروب عادلة أو غير عادلة . . وبعد ذلك بدأ القانون الدولى يميز بين
ما سمي بالحرب العادلة والحرب غير العادلة ، وأباح ما سمي بالعادلة .
ولم يبيح غير العادلة . . الا أن الدول فى لجونها للحرب تلجأ الى هذا
الاسلوب أو غيره سواء أكان عادلا أم غير عادل ، وتصنف حربها بأنها
عادلة ، وكثيرا ما تكون فى الواقع غير عادلة . . بعد ذلك بدأت الدول

تبرم المواثيق التي تحرم الحرب ، فقد دعا مؤتمر « لاهاي » سنة ١٨٩٩ الى امتناع الدول عن استخدام العنف المسلح وتحييد الحلول السلمية ، اما عصبة الأمم فقد أقر عهدها عدم مشروعية الحرب العدوانية ، وأنه يمكن لمجلس عصبة الأمم أن يفرض العقوبات وبالذات الاقتصادية على من يلجأ الى استخدام القوة بشكل غير مشروع . وواضح أن الدولة التي ستلجأ الى الحروب غير المشروعة ستندمب الى القول بأنها حرب عادلة ومشروعة ، ثم كان ميثاق « مريان كلوج » سنة ١٩٢٨ ، الذي ندد بالحرب وعدم مشروعيتها .

وقد حرم ميثاق الأمم المتحدة اللجوء الى القوة المسلحة في العلاقات الدولية ، وان كان قد أباح في المادة (٥١) من الميثاق الحرب التي تدخل في اطار الدفاع عن النفس أو الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي ، وفقا للترتيبات الاقليمية ، نذكر منها الترتيبات الدفاعية التي تقيمها منظمة مثل منظمة حلف شمال الاطلسي ، أو حلف وارسو ، أو جامعة الدول العربية .

وفي الخاتمة نقول : ان فريقا من الكتاب وبالذات دارسي السياسة ينكرون القيمة العملية للقانون الدولي ، حيث أنه ما زال اطارا شكليا ولا توجد مؤسسات تجبر الدول على تنفيذ أحكامه ، وامكانية استخدامه وتفسيره بما يتمشى مع مقتضى الحال .

رابعاً - مبدأ السيادة القومية :

هو أحد القيود المفروضة على استخدام القوة القومية ، فمن الناحية القانونية تتساوى الدول في السيادة سواء كانت الدول عظمى أو صغرى ، فالجميع متساوون في السيادة أمام القانون الدولي ، وهذا ما تم تأكيده في ميثاق الأمم المتحدة ولكن الواقع يقول شيئا آخر :

فالسيادة في حاجة الى عدة عناصر تقوى من وضميتها الفعلية ،
وتجعل الدولة ذات درجة معينة من السيادة بالفعل لا بالقول ، ومن هذه
المقومات - بطبيعة الحال - المقومات الاقتصادية ، والمقومات التكنولوجية
والمقومات الديموجرافية ، والمقومات العسكرية ، وخصائص النظام
السياسى القائم ، كل هذه العناصر الاساسية ومدى التفاعل بينها يساعد
الدولة أو لا. ولما عالجها على ان تحتفظ بسيادتها بشكل فعلى .

فالدولة التى تعاني من القحط أو الجفاف ، وتستجدى النجدة
الدولية ، والدولة التى تعاني من تدهور أوضاعها الاقتصادية ، وتعتمد
على التمويل الخارجى بشكل أساسى والتى تعاني من النقص الشديد فى
الكوادر الفنية وتعتمد على الخارج فى تكملة ، وتعاني من التخلف
التكنولوجى ، وتعتمد على الخارج فى استيراد المعدات التكنولوجية هى
دولة ذات سيادة من الناحية القانونية ، ودولة غير قادرة على الاحتفاظ
بسيادتها من الناحية الفعلية .

ويمكن أن نجمل قولنا فى هذه النقطة بأن هناك مساواة فى
السيادة بين الدول من الناحية القانونية . . أما من الناحية العملية ،
فكلما قل وزن الدولة ، كلما قل دورها فى المحافظة على سيادتها من
الناحية الفعلية ، فالدول الكبرى أكثر قدرة من الدول الصغرى على
المحافظة على سيادتها .



مراجع مختلوة

- * Morgenthau, Hans J., *Politics among Nations : The Struggle for Power and peace*, Calcutta: Scientific Book Agency, 1969.
- * Deutsch ,Karl, W., *The Analysis of International Relations*, New Jersey : Prentice-Hall, Inc., 2nd. ed., 1978.
- * Tunkin, Grigary, ed., *Contemporary International Relations*, Moscow: Progress publishers, 1969.
- * Boyd Andrew, *An Atlas of World Affairs*, New York, Proeger Publishers, 1970 .
- * Colard, Daniel, *Les Relations Internationales*, Paris: Masson, 1977.

● هانسر و. بالدوين : « استراتيجية انقذ : الاستراتيجية الامريكية في السبعينيات والثمانينيات وحتى سنة ٢٠٠٠ » ، ترجمة د. محمود خيرى بنونة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٢ م .

● د. اسماعيل صبرى مقلد : « العلاقات السياسية الفولوية ، دراسة في الاصول والنظريات » ، مطبعة جامعة الكويت ، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٢ م .

توازن القوى فى العلاقات الدولية

كان توازن القوى من القضايا الهامة التى تميزت بها العلاقات الدولية خلال القرن الـ ١٩ ، وكان توازن القوى متحركا ، بمعنى أنه من السهل أن يتحول الحليف الى عدو ، والعدو الى حليف ، تبعا لخصائص المصالح التى كانت سائدة ، حيث لم تكن هناك استمرارية فى التحالف ، نظرا لعدم الاستمرارية فى مفهوم المصلحة فى ذلك الوقت ، وما لبث أن تحرك توازن القوى الحركى هذا الى توازن قوى ثابت نسبيا ، بمعنى أن المجموعات المتصارعة أو الدول المتصارعة بدأ يتكون لديها مفهوم ثابت نسبيا للمصالح ، وبالتالي تميزت المحالفات بدرجة استمرار نسبيا فى اطار التوازن وبشكل يختلف عما كان سائدا من قبل ٠٠ وبهذا الشكل فان توازن القوى يعنى وجود دولتين أو أكثر فى وضع صراعى أو فى اطار التصارع ، ويتشكل الصراع بالامكانية المتوافرة لدى طرفى الصراع أو أكثر من طرفين ٠٠ ويتحقق التوازن عندما تكون معادلة القوى بين طرفى الصراع « أ ، ب مثلا أو أطراف أ ، ب ، ج » قريبة من التعادل ٠٠ ووفقا لما هو واضح فى مناهج البحث فى العلاقات الدولية فان مفهوم التوازن ما يلبث أن يتحول الى عدم توازن ، نظرا للتغير فى عناصر القوة لدى أطراف الصراع ، ومن هنا تستمر ظاهرة العلاقات الدولية فى منظور التوازن وعدم التوازن ٠٠ وهكذا فان مفهوم توازن القوى من المفاهيم الصعبة القياس ويتم تفسيره من خلال طرق متعددة من قبل الدارسين وممارسى العلاقات الدولية .

ويشير هذا المفهوم عدة قضايا تتعلق بالتوازن الناتج عن التوزيع المتساوى للقوى بين الدول ، والتوازن الناتج عن التوزيع غير المتساوى للقوى بين

الدول ، والتوازن الناتج عن سيطرة دولة على غيرها . وهذا يثير قضايا الاستقرار النسبي والسلام .

ويقتضى وجود توازن القوى : -

- وجود وحدات سياسية عديدة ذات سيادة .
- غياب سلطة مركزية شرعية قوية فوق هذه الوحدات .
- عدم وجود توزيع متساوي بشكل نسبي لامكانيات هذه الوحدات التي تشكل النظام الدولي ، وهذا يؤدي الى اختلاف وضع الدول ، فهناك الدول الكبيرة والدول المتوسطة والدول الصغيرة .
- المنافسة والصراع المستمر بين الوحدات ذات السيادة .
- وعي حكام الدول الكبرى بمغزى توزيع القوى في العالم والفائدة التي تعود عليهم من ذلك .

ويعتبر البعض أن الفترة ما بين ١٦٤٨ - سلام وستفاليا ، عام ١٧٨٩ م الثورة الفرنسية ، تعد أول عصر ذهبي لتوازن القوى التقليدي ، حيث خفت حدة الصراع الديني ، وسادت حرية التجارة ، وبدأت تتدعم سيادة الشعوب بعد أن تهاوت نظم الملكيات المطلقة .

وقد أثارت الثورة الفرنسية مفاهيم جديدة تتعلق بالحرية والمساواة والاخاء ، وارتبط ذلك بمفاهيم الوطنية والسيادة الشعبية ، كما أن الحملات العسكرية التوسعية لنابليون بونابرت عملت على خلق نظام جديد ، وبالطبع فإن ذلك لم يتمشى مع القواعد الأساسية لتوازن القوى التقليدي .

وتمثل رد فعل الدول الأوروبية لنابليون في الاتحاد لهزيمته واستعادة مبادئ الشرعية للنظام الدولي السابق ، وبمسد هزيمة نابليون النهائية في

ورتلو ، اجتمعت القوى العظمى في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ للعمل على
استعادة انظم توازن القوى الاوروي .

وتحت زعامة الامير مترنيخ Metternich النمساوي ، والاسكندر قيصر
روسيا ، بدأ عهد جديد لتوازن القوى ، استمر حتى بداية الحرب العالمية
الاولى . وبالتالي فان فترة القرن التاسع عشر ، ١٨١٥ - ١٩١٤ ، يمكن أن
تعتبر العصر الذهبي الثاني لتوازن القوى التقليدي ، اذ سمح لفرنسا في عهد
اسرة البوربون أن تبقى في اطار القوى العظمى بالاضافة الى انجلترا وبروسيا
النمسا - المجر وروسيا ، وعادت السياسة الدولية الى الاستقرار والتجانس
الايدولوجي فيما يتعلق بالملافة بين الحكام والحكومين ، وعدم تدخل
انغولة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والدينية والتعليمية للنشاط
الوطني ، اى تنفيذ مبدأ « دعه يعمل ، Laissez-faire ودعت الدول الاوروية
الى عمل مشترك ضد التمرد والحصيان ، مما قد يهدد بقاء النظم الملكية الاوروية
ويضمف القوى السياسية القائمة .

ويرى البعض ان القرن العشرين ادخل تغيرات ثورية في توازن القوى ،
وذلك بقيام الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ - ١٩١٨ ، والحرب العالمية الثانية
١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، وقيام الحرب الباردة ، بالاضافة الى وجود الفاشية في
ايطاليا والنازية في المانيا والشيوعية في الاتحاد السوفيتي والصين .

الاساليب السانعة في توازن القوى في العلاقات الدولية :

من البديهي أن توازن القوى يحتوى ضمن ما يحتوى على صم توازن
القوى ، واهم اساليبه :-

فولا - اسلوب فرق تسد : Divide and Rule

وهذا الاسلوب شائع في العلاقات الدولية بالابقاء على الدول
المتنافسة في حالة من التفكك والانقسام ، ومن الامثلة على ذلك سمي

السياسة الفرنسية الى سياسة « فرق تسد » تجاه الدويلات الالمانية ، وما ترتب على ذلك فى تسويات الحرب العالمية الثانية بتقسيم المانيا الى المانيتين « شرقية - غربية » ، وايضا السياسة الاستعمارية تجاه المستعمرات ، حيث عملت على ايجاد نوع من التقسيم الاصطناعى فى المناطق المستعمرة ، كما كان الحال فى القارة الافريقية ، وهذا يحتوى ضمن ما يحتوى على نفس الاسلوب « فرق تسد » .

ثانيا - اسلوب سياسة التعويضات الاقليمية : Compensation :

كانت وما زالت اساليب سياسة التعويضات الاقليمية من اساليب سياسة توازن القوى فى العلاقات الدولية ، وعلى سبيل المثال : قسمت بولندا ثلاث مرات خلال القرن ال ١٨ ، بين بروسيا وروسيا والنمسا كنوع من انواع التسوية الخاصة بالتعويضات الاقليمية ، كما ان الصراع الهندى الباكستانى حول الحدود او حول اقليم كشمير يحتوى ضمن ما يحتوى على نوع من التسوية الاقليمية وهى بدورها تعنى نوعا من انواع التعويضات الاقليمية .

ثالثا - اسلوب سياسة التسليح : Armament :

وهى عكس سياسة نزع السلاح ، وتعنى ان هناك نوعا من التسابق فى التسليح بين طرفين او اكثر ، ومن الامثلة على ذلك التنافس الشديد بين التجربة الانجليزية والتجربة الالمانية قبل الحرب العالمية الاولى ، او التنافس الشديد بين القوة البرية الفرنسية والقوة البرية الالمانية قبل الحرب العالمية الاولى ، وكذلك التنافس بين اسرائيل من جانب والدول العربية من جانب آخر ، لا سيما الدول المجاورة لاسرائيل على المستوى الفردى والجماعى ، كذلك التنافس فى التسليح بين الهند وباكستان فى اعقاب قيام الدولتين وتقسيم شبه القارة الهندية الى هند وباكستان .

رابعاً - اسلوب المحالفات : Alliances :

المحالفات ببساطة تعنى أن دولتين أو أكثر تتكتل في إطار ثنائي أو جماعي نحو السعى لتحقيق المفهوم الامنى أو ما يسمى أحيانا بالامن الجماعي أو الامن الفردى للدولة وللدول أعضاء هذه المحالفات ، وتدخل سياسة المحالفات في إطار سياسات توازن القوى ، فالسياسة الامريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت حريصة على محاصرة الخطر الشيوعى والسياسة السوفيتية ، بأن اتبعت ما سمي بسياسة الاحتواء Containment ، التى كانت تعنى ضمن ما تعنى اقامة أحلاف تحيط بالاتحاد السوفيتى وحلفائه ، لمقاومة التيسرب الشيوعى ، فأقيم - على سبيل المثال - حلف شمال الاطلسى ، ثم أقيمت معاهدات دفاعية ثنائية بين الولايات المتحدة وعدد من الدول المجاورة للاتحاد السوفيتى أو حلفائه مثل تركيا وايران ، بل والعراق ، ومجموعة الدول الموجودة في جنوب وشرق آسيا مثل الفلبين ، وتايوان « الصين الشعبية » ، واليابان ، وتايلاند ، وحلف السياتو SEATO ، كما أقيم حلف بغداد ، وبعد أن انسحبت العراق من هذا الحلف سمي حلف الستتو : Cents أو الحلف المركزى ، وهذه المحالفات والمعاهدات الثنائية هى نوع من السعى نحو تحقيق التوازن في العلاقات الدولية .

خامساً - سياسة المناطق العازلة : Buffer Zones :

وهى تعنى ببساطة ايجاد كيان ضعيف نسبيا بين كيانين أو أكثر أقوى نسبيا ، وعلى سبيل المثال : اعتبرت أفغانستان نوعا من المناطق العازلة بين الهند وبين روسيا ، كما اعتبرت بلجيكا منطقة عازلة بين فرنسا ومانيا ، واعتبرت دول أوروبا الشرقية قبل خضوعها للنظم الشيوعية ، نوعا من المناطق العازلة بين ألمانيا وبين روسيا من جانب آخر ، وذلك طبقا لمعاهدة فرساي في أعقاب الحرب العالمية الاولى ،

بل أن اسرائيل يمكن أن تعتبر نوعا من المنطقة العازلة بين السدول العربية بعضها البعض .

سادسا - سياسة التدخل : Intervention

بمعنى التدخل فى شكل عسكري مثل تدخل الاتحاد السوفيتى فى انجر عام ١٩٥٦ ، وتدخله فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، والتدخل الأمريكى فى لبنان عام ١٩٥٨ ، فهذا التدخل قد يعنى فى بعض مدلولاته المحافظة على سياسة التوازن مثل التدخل السوفيتى فى المجر ، أو تشيكوسلوفاكيا ، وذلك بالسعى لاعادة الهيمنة السوفيتية على كلتا الدولتين ، كما أن التدخل الامبريالى الأمريكى عام ١٩٥٨ كان يعنى السعى لفرض الوضع القائم فى لبنان ، على أساس السياسة الطائفية ومقاومة النظم التى اعتبرتها السياسة الامريكية منافئة لها ، بعد ان انتشرت السياسة الناصرية وتدعمت فى هذا الوقت .

توازن القوى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية

ذكرنا أن النظام الدولى تميز بعد الحرب العالمية الثانية بما يسمى بميزان الرعب النووى أو الذرى ، وقد ميزنا بين الميزانين وتوصلنا الى مفهوم ميزان الرعب النووى ، وتوصلنا الى نظرية الحروب المحدودة ، واللجوء مرة ثانية الى استخدام الاسلحة التقليدية ، والحروب الوقائية . . . وفيما يتعلق بتوازن القوى فى العلاقات الدولية ، فان هذا التوازن « الرعب الذرى » يعنى فى بعض تطبيقاته بما يسمى بسياسة الردع ، والردع ببساطة هو أن تخشى الدولة عواقب فعل فلا تقدم عليه . . . واذا طبقنا لفهوم الردع هذا على العلاقات الدولية فيما بعد الحرب العالمية الثانية فان خشية القوى الكبرى من عواقب استخدام الاسلحة النووية جعلتها لا تقدم على استعمالها ، ومن هنا أتى مفهوم امكانية الضربة الثانية Second Strike Capability بمعنى أن الدولة التى تبدأ بالهجوم النووى ، تعلم أن

الطرف الآخر لديه إمكانيات قوى أخرى مدمرة، يستطيع أن يدمر قواها في الضربة الثانية ، ومن هنا أتى القول ان امكانية الضربة الثانية قضت على مفهوم امكانية الضربة الاولى : first Strike Capability

وبالتالى ، لم يعد من المتصور أن تنشب حرب نووية الا عن طريق الخطأ ..

انماط توازن القوى

هناك عدة أنماط لتوازن القوى أثارها مورتون كابلان M.rton A. Kaplan وهي :-

● نمط توازن القوى التقليدى :

The Classical Balance of Power Model

يظهر هذا النمط واضحا فى الفترة من ١٨١٥ - ١٩١٤م ، ويعمل نمط توازن القوى التقليدى بشكل أفضل عندما يشتمل النظام الدولى على خمس قوى رئيسية على الأقل ، مع عدم وجود منظمات اقليمية او دولية ، والمحالقات فى هذا النظام لا تدوم طويلا ، وتفسر للاعتبارات العملية أكثر من الاعتبارات الايديولوجية .. والحروب بين القوى الكبرى حروب محدودة ، ولا يسمح للحروب التى تنشب بين القوى الصغرى بالتصاعد ، وتسوى بطريقة معينة ، بما يتماشى مع مصالح القوى الكبرى ..

● نمط القطبين غير المحكمين : The Loose Bipolar Model

وأحيانا يسمى هذا النمط بنمط الحرب الباردة ، ويظهر هذا واضحا فى الفترة من ١٩٤٧ - ١٩٧١ ، ويعمل هذا النظام عندما توجد قوتان عظيمتان فقط وتعمل كل قوة بمثابة حلف ، كما تحمي وتسيطر على عدد من الدول الاضعف منها فى اطار الكتلة التى تنتمى اليها .. ويبدو دور

السلاح النووي واضحا في هذا النمط ، ويستمر هذا النمط فترة طويلة نسبيا ، نظرا لأن المصالح التي يقوم عليها دائمة نسبيا ، وان كانت تصاغ في عبارات أيديولوجية .

● نمط القطبين الحكيمين : The Tight Bipolar Model :

يرى كابلان أنه لا يوجد مثال تاريخي لهذا النمط ، لذلك لن نعول عليه ، ويفترض هذا النمط أن كل دول عدم الانحياز انضمت الى كتلة اخرى ، ويصور هذا النظام في اطار عالم تم تقسيمه الى امبراطوريتين رئيسيتين ، الاولى : على رأسها واشنطن . والثانية : على رأسها موسكو ، وكل منهما يحاول أن يسيطر بشدة على حلفائه ، مع عداوة الكتلة الاخرى .

● نمط الفيتو لمعظم الدول : The Unit – Veto Model :

ويعرف هذا النمط أيضا بنمط ما بعد الانتشار النووي : The post-nuclear proliferation model ، ولا يوجد مثال تاريخي لهذا النمط ، وفي هذا النظام تمتلك معظم الدول قدرات نووية ، ويمكن اللجوء اليها لمنع الدول الاخرى من اتباع سياسات لا تتسم بالصدقة نحوهم .

● نمط الأمن الجماعي : The Collective Security Model :

هذا نمط مثالي ، وتمتد الأمم المتحدة مثلا لهذا النمط ، ووفقا لهذا النظام فان القوة العسكرية تعد وسيلة غير جائزة ، وأي عدوان يتم ارتكابه يواجهه من خلال العقوبات العسكرية والسياسية ، ويمارس ذلك بشكل جماعي . . . وهكذا فان هذا النظام يمكن أن يحقق السلام بشكل نسبي .

وانتقد هذا النظام باعتباره مثاليا وغير عملي ، حيث واجه عدة صعوبات في الواقع العملي .

● نمط التعدد الكتلي : The Multibloc Model :

وجد هذا النمط في اطار عالم قسم الى عدة مناطق للنفوذ ، وكل من هذه المناطق تتكون من عدة دول تسيطر عليها واحدة من القوى الكبرى ، ويتم ذلك من خلال المحالفات كحلف الناتو وحلف وارسو .

كما وجد هذا النمط في اطار آخر يتمثل في التكتلات السياسية والاقتصادية في اطار قارات العالم .

● نمط التفتت الوطني : The National – Fragmentation Model :

وفقا لهذا النمط يمكن تصور عمليات عدم التكامل السياسي والاقليمي تهدد كيان الدول من خلال الحركات العرقية والقبلية ، والعنصرية ، والاقتصادية .

● نمط ما بعد الحرب النووية : The Post – Nuclear War Model :

وهنا يتم تصور الأرض بعد كارثة نووية مدمرة ، اذ يمكن أن يفنى نصف بليون من البشر ، وتتوقف حركة النقل والمواصلات والانتاج الصناعي ، وتظهر مشاكل الايواء والطعام والعلاج . . . وقضايا التدمير والاشعاعات والمصابين والمعوقين ، وأمراض الاعصاب وغيرها .

● نمط التسلسل الهرمي : The Hierarchical Model :

يعد هذا النمط بمثابة نظام هرمي للتنظيم الدولي ، ويمكن أن يتحقق ذلك بشكل أفضل من خلال حكومة عالمية ، ويمكن لهذه الحكومة أن تقوم على مبادئ فيدرالية وديمقراطية .

مراجع مختارة

- * Coulombis, Theodore A., *Introduction to International Relations ; Power and Justice*, New Jersey: Printice Hall / nc., 1978.
- * Aron, Raymond, *Peace and War: a Theory of International Relations*, New York : Doubleday, 1966.
- * Hoffmann, Stanley, *The State of War : Essays on the Theory and Practice of International Politics*, New York; Praeger 1965.
- * Colard, Daniel, *Les Relations Internationales*, Paris, Masson., 1977.
- * Morgenthau, Hans J., *Politics among Nations; The Struggle for Power and Peace*, Calcutta, Scientific Book Agency, 1969.

● هانسون و. بالدوين : « استراتيجية العد » ، لاستراتيجية الامريكية في السبعينيات والثمانينات وحتى سنة ٢٠٠٠ ، ، ترجمة د. محمود خيرى بنونة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٢ .

● د. اسماعيل صبرى مقلد : « العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الاصول والنظريات » ، مطبعة جامعة الكويت ، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٢ .

الحركة الاستعمارية

يمكن القول أن الحركة الاستعمارية في العلاقات الدولية هي شكل من أشكال السيطرة أو الهيمنة تمارسه دولة أو أكثر من دولة على دولة أخرى أو على مجموعة دول أخرى ، وإن كان في أغلب الأحيان على مناطق مختلفة وقعت أساسا فيما يسمى حاليا بأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وهناك علاقة وثيقة بين الظاهرة الاستعمارية وبين نظرية القوة الوطنية أو القومية ، فالحركة الاستعمارية في أحد مظاهرها مظهرا من مظاهر القوة الوطنية أو القومية للقائم بالاستعمار ، ومظهر من مظاهر الضعف الوطنى أو القومى للخاضع للاستعمار . والحركة الاستعمارية بالمفهوم الواسع حركة قديمة ، بل يمكن ارجاعها الى ما قبل قيام الدولة ، بل أنها كانت قائمة في العلاقات بين الجماعات البشرية المتعددة ، وهي كما ذكرنا مظهر من مظاهر السيطرة ، وعلى هذا الأساس فتاريخ البشرية يبين أن الجماعات البشرية منذ فجر التاريخ عرفت أشكال السيطرة وأشكال الخضوع تبعا لتغيرات القوى التي كانت سائدة في ذلك الوقت . وبهذا المفهوم أيضا يتبين لنا أن الظاهرة الاستعمارية ما زالت موجودة حتى يومنا هذا ، ويمكن أن نثبت ونؤكد أنها ستظل موجودة وإن ما يتشدد به الزعماء السياسيون في الدول الحديثة بأنهم حصلوا على الاستقلال ، وإن عصر الاستعمار قد انتهى هو قول في حاجة الى مراجعة ، فكل ما حصلت عليه الدول النامية أو بعنارة أدق الدول الجديدة هو : شكل من أشكال الاستقلال السياسى الهش ، والواقع يبين أن أغلبية هذه الدول ما زالت خاضعة لأشكال السيطرة الاستعمارية بأشكال تمشى مع طبيعة التطور والديناميكية في العلاقات الدولية .

وإذا كانت هذه الدول الجديدة حصلت على الاستقلال السياسي ، فإنها ما زالت لم تحصل بعد على ما يمكن أن نسميه بالاستقلال الاقتصادي ، بالإضافة الى تعرضها للهيمنة الثقافية أو الغزو الثقافي ، وما يرتبط بذلك من نقصان واقعي فيما يسمى بسيادة الدولة .

وعلى هذا الأساس فإذا كانت ظواهر العلاقات الدولية تتحدث عما يسمى بانحسار الاستعمار أو تصفية الاستعمار Decolonization ، فالمقصود هو انحسار الاستعمار بالمفهوم القديم ، أما الاستعمار والظواهر الاستعمارية فما زالت باقية بالمفاهيم الجديدة التي تتمشى مع ديناميكية العلاقات الدولية ، وقد أثبتت سوابق العلاقات الدولية أن الدولة أو الدول التي تريد أن تتخلص نسبياً من الظواهر الاستعمارية في العلاقات الدولية يمكن لها أن تبتدع بعض السياسات نذكر منها ما يسمى بعملية بناء الدولة أو بناء الأمة ، وسياسات الدفعات القوية Big Pushes للسير في إطار ما يسمى بالتنمية والاشتراك بالفعل والقول في حركات التكامل أو الحركات التكاملية ، والمخرج النهائي Final output لهذه السياسات هو : زيادة القوى الوطنية للدولة أو الدول المعنية ، أما سياسات الشعارات الجوفاء ، والوحدات الكلامية والحركات التكاملية بالكلام ، وسياسة حشد الدهماء والغوغاء فلن تؤدي في النهاية الى تخلص الدول المتخلفة من الظواهر الاستعمارية .

وهناك بعض القضايا التي تناو في الحركة الاستعمارية وهي : -

العلاقة بين العامل الاقتصادي والظاهرة الاستعمارية بالمفهوم التقليدي ، إذ ارتبطت الثورة الصناعية في أوروبا خلال القرن الـ ١٨ بعدة ظواهر منها قضية تصريف الانتساج الكبير أو ما يسمى بالبحث عن الاسواق ، وظاهرة الحصول على مدخلات الصناعة inputs ، وبعبارة أخرى الحصول على المواد الخام التي تستخدم في العملية الصناعية ، الأمر الذي أدى الى تأثير هذه الظاهرة الاقتصادية على الظاهرة السياسية ، وذلك بالسنى نحو قيام

هذه الدول بالاستعمار هذه ضاغط لتأمين هذين الجانبين السابق ذكرهما ، وفيها يتعلق بالصلاقة بين العامل الاقتصادي والحركة الاستعمارية فان النظرية الماركسية اللينينية تنهيب الى ان الامبريالية او الاستعمار اعلى مراحل الرأسمالية ، وقد ذهب « لينين » في هذا الصدد الى ان الرأسمالية ترتبط بالمنافسة ، وهي تؤدي الى قتل الاضعف ، او اندماجه في الاقوى نسبيا مما يؤدي الى ما سمي بالاحتكار والتركيز في النظام الرأسمالي ، وأن هذه الاحتكارات أدت بشكل او بآخر للسمي لتدعيم الظواهر الاستعمارية حتى يمكن تصريف المنتجات الخاصة بهذه الاحتكارات وتأمين الحصول على مدخلات الصناعة او المواد الخام ، أما مفكروا الرأسمالية فيذهبون الى القول ان النظرية الخاصة بالاستعمار بالمفهوم « الماركسي اللينيني » لا تنمى مع الواقع ولا ترقى الى مستوى النظرية ، نذكر من هؤلاء « هارموز جاشو » فقد ذهب الى القول ان معظم الحركات الاستعمارية تمت في القرون ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، أما التوسع الاستعماري في القرنين ١٩ ، ٢٠ فكان اقل شأنا من القرون السابقة ، بل انه في هذه الفترة ضعفت سببيا الحركة الاستعمارية ، بل انها اتجهت نحو الاحساس والتصفية في القرن ال ٢٠ ، ويصل « هانز مورجاشو » من هذا الى ان الاحتكارات الرأسمالية ، وفترة نضج الرأسمالية بنفت ذروتها في وقت كان التوسع الاستعماري يتناقص فيه نسبيا ، بل وينجسه نحو الانحسار .

الجانب الاستراتيجي وعلاقته بالحركات الاستعمارية :-

عرضنا للعوامل التي تؤثر في السياسة الدولية ، وذكرنا العامل الجيوبولينيكي ، وتعرضنا للعلاقة بين هذا العامل والعامل الاستراتيجي وراينا كيف كان العنصر الجيوبوليتيكي مؤثرا ومتاثرا بديناميكية العلاقات الدولية ، ونضيف الى ما سبق : ان الظواهر الاستعمارية ارتبطت بالتنافس والتصارع بين القوى الاستعمارية فعندما بدأت ظواهر التوسع الاستعماري ساد التنافس

بين هولندا وبريطانيا ، وما لبث نفوذ هولندا الاستعماري أن ضعف نسبياً ثم ظهرت قوى استعمارية أخرى وبالذات فرنسا وألمانيا ، وبدأت هذه القوى تتنافس وتتصارع على المستعمرات ، ومفهوم بداهة أنه كانت هناك قوى استعمارية قبل هذه القوى نذكر منها أسبانيا والبرتغال .

المهم أن القوى الاستعمارية في تصارعها أدركت المناطق الاستراتيجية نظراً لوضعها المتميز في حسم الصراع بين القوى الاستعمارية ، وفقاً لمقتضيات العصور المختلفة . . . وعلى هذا الأساس ظهرت أهمية بعض المناطق الاستراتيجية كراس الرجاء الصالح ، وجبل طارق ، وقناة السويس ، وعدن ، وقبرص ، ومالطة ، وسنغافورة وغيرها . . . بالإضافة إلى توفر الموارد الاستراتيجية في المستعمرات .

الدوافع الحضارية للاستعمار :

يزعم الفكر الأوروبي ويركز على أن الدوافع الحضارية كانت من الأسباب الأساسية للحركة الاستعمارية ، ويقولون في هذا الصدد : « سواء الفرنسيون أو الانجلو ساكسون ، أن هناك مسئولية الرجل الأبيض : The white man's burden في تحضير الاجناس الاخرى وان أحد الدوافع الأساسية للاستعمار هو تحضير الاجناس الاخرى . . . وهذا القول ليس صحيحاً . في منطقته أو في كلياته ، فالمصالح كانت هي المحرك الأساسي للظواهر الاستعمارية ، ويمكن القول أن الدوافع الحضارية تعتبر بمثابة السياسة المعلنة للظواهر الاستعمارية ، إلا أن الانصاف يقتضي منا القول أن الحركة الاستعمارية ساهمت نسبياً في تحضير بعض المناطق ، ولا يستطيع أحد أن ينفي تماماً هذا الجانب الإيجابي للظاهرة الاستعمارية .

وسائل السيطرة الاستعمارية :

هناك عدة وسائل بارزة للسيطرة الاستعمارية من أهمها الوسيلة

العسكرية وكانت هذه الوسيلة أكثر بروزا من الوسائل الأخرى ، فيما يتعلق بما يمكن أن نسميه بالاستعمار التقليدي ، حيث كانت الوسيلة العسكرية هي العامل المسيطر في الظواهر الاستعمارية ويلي ذلك الوسيلة الاقتصادية ، وقد نبين لنا من خلال دراسة العلاقات الدولية ، كيف أن الامكانية الاقتصادية والعامل الاقتصادي من العوامل المؤثرة في السياسة الدولية ، وكذلك فهي مكون من مكونات القوة القومية أو الوطنية . . . ونضيف الى ما سبق أن الامكانية الاقتصادية زادت أهميتها نسبيا في الفترات الأخيرة وبعد الحرب العالمية الثانية حتى أن البعض وصف الدبلوماسية الأمريكية بدبلوماسية الدولار ، والدبلوماسية السوفيتية بدبلوماسية « الروبيل » ويمكن أن نفرق بين الامبريالية في كل من الدولتين فكلاهما وجهان لعملة واحدة ، وهذه العملة هي التفوق والسيطرة في العلاقات الدولية . . . وان كانت الامبريالية السوفيتية في تقدير الكثيرين أشد خطرا من الامبريالية الأمريكية نظرا لما تتميز به من عدة صفات أهمها تحطيم القيم الروحية ومحاربة الأديان ، في سبيل السعى نحو ما يسمى بدكتاتورية البروليتاريا والثورة الدموية ، وشعار : يا عمال العالم اتحدوا . . . ولكن هذه مجرد شعارات نظرية حيث أن الواقع يبين عكس ذلك . . . والتجربة السوفيتية تبين أنه ليست هناك ديكتاتورية بروليتاريا ، ولكن هناك ديكتاتورية الحزب ، وداخل الحزب نجد في النهاية ديكتاتورية شخص واحد هو الأمين الأول للجنة المركزية ، وهناك من يملكون ومن لا يملكون . . . فبطاقة الحزب أو العضوية فيه أحد الصفات اللازمة لصعود سلم من يملك والعكس بالعكس . . . وهناك مظاهر الشراء النسبي للفئات المسيطرة ، والفقر النسبي للفئات التي تقع في أدنى المجتمع السوفيتي ، وان كانت الدقة تقتضى القول أن هناك مجتمعات أو قوميات سوفيتية ، وليس هناك ما يمكن أن نسميه بدقة مجتمعا سوفيتيا .

الوسيلة الثقافية :-

وتعنى السيطرة على العقول والأفكار ، إذ كانت الوسيلة الثقافية أحد

مظاهر الاستعمار التقليدي ، وان كان الاستعمار الفرنسي هو الذى ركز على هذه الوسيلة وتميز بهذه الصفة عن غيره من القوى الاستعمارية الاخرى . ولذلك سعى هذا الاستعمار لما يسمى بسياسة الاندماج : assimilation وتطورت هذه السياسة من خلال التجربة الى ما يسمى فرنسية النخبة ، اى التركيز على النخبة فى المستعمرات والعمق على تشبهما بالثقافة الفرنسية ، وقد وصلت هذه الممارسة الى حد عدم اختلاف هذه النخبة فى فونستها عن الفرنسي ، الا فى اللون فقط .

وكان هذا أحد العوامل التى لا زالت تفسر لنا حتى اليوم طبيعة العلاقة الخاصة نسبيا بين فرنسا وبين دول فرانكفون غير العربية . . . ومن هنا نجد أن الغزو الثقافى من الوسائل البارزة فى العلاقات الدولية ، وهو شكل من أشكال السيطرة الاستعمارية فالجامعات الامريكية فى مختلف أنحاء العالم والمؤسسات التعليمية الالمانية الغربية هى فى أحد مظاهرها مظهر من مظاهرها الغزو الثقافى . ، فانا تعاملنا معها فيجب أن ندرك أنها تسمى لتحقيق مصلحة معينة ، واننا نسمى بدورها لتحقيق مصلحة معينة ، ولكن المهم ان يكون هناك تقدير عاقل لطرق التلاقى أو عدمه لهذه المصالح بين الطرفين ، أو للأطراف المعنية .

المواجهة الاستعمارية للصراع الاستعماري : -

هناك عدة أساليب اتبعت لمواجهة الصراع الاستعماري بين القوى المتنافسة : -

أولا - توزيع مناطق النفوذ : Spheres of influence :

يعد أسلوب توزيع مناطق النفوذ من الاساليب التى كانت بمثابة تقسيم المناطق المستعمرة بين القوى الاستعمارية وذلك باتفاق بين القوى على حلول معينة أو تسويات معينة فيما بينها وعلى حساب المناطق

المستعمرة ومن الأمثلة على ذلك الوفاق الودي البريطاني الفرنسي سنة ١٩٠٤ الذي بمقتضاه تطلق بريطانيا يد فرنسا في المغرب وتطلق فرنسا يد بريطانيا في مصر ، ويدخل في هذا الأسلوب أيضا تقسيم المغرب « مراكش » بين القوى الفرنسية والقوى الإسبانية على حساب المنطقة المراكشية بالإضافة الى اتفاق الدول الاستعمارية بمقتضى معاهدة سايكس بيكو على تقسيم مناطق عربية بين هذه القوى بعد أن استطاعت بريطانيا أن ترأسل الشريف حسين وتجعله يعلن الحرب على تركيا الإسلامية ، تحت ما يسمى باستقلال الدول العربية عن الدولة العثمانية . .

ويلاحظ أن كثيرا من المؤرخين المصريين يعومون بشويه حقانية التاريخ ، وذلك بالتعرض للدولة العثمانية ووصفها بأنها حركة استعمارية ، إذ أن هذا غير دقيق في كلياته ، حيث كان المفهوم السائد للدولة في هذا الوقت هو الدولة الدينية ، وتحت ما يسمى بالدولة الدينية برزت الدولة العثمانية ، ومن هنا فقد استطاعت بريطانيا وفقا لسياسة « فرق تسد » أن تجعل المسلمين يحاربون بعضهم بعضا تحت شعار استقلال البلاد العربية . . وفي هذا الإطار وصل « النبي » البريطاني الى بيت المقدس ، ثم قال قولته المشهورة : « الآن انتهت الحروب الصليبية » ، وبعد ذلك بدأت القوى الكبرى في التآمر على البلاد العربية . ومن هنا كان اتفاق « سايكس بيكو » الذي أعلنته البلشفية بعد أن انتهى النظام القيصري .

ثانيا - قيام الدولة العازلة : Buffer State :

بعد أسلوب قيام الدولة العازلة أيضا من أصاليب التسوية بين القوى الاستعمارية ، ومن أمثله قيام أفغانستان كمنطقة عازلة بين الهند وروسيا وبمقتضى اتفاق بريطاني روسي عام ١٩٠٧ .

الثالث - الحكم الثنائي : Condominium :

وهو ببساطة يعنى أن دولتين مسيطرتان من الناحية القانونية على منطقة ثالثة هي الخاضعة للحكم الثنائي . ومن الامثلة على ذلك ما سمي بالحكم الثنائي البريطانى المصرى للسودان . ومن الناحية الفعلية كانت مصر خاضعة للاستعمار البريطانى ، وبالتالي فكان دورها دورا اسميا فى الحكم الثنائي على السودان ، ويمكن تفسير الدافع البريطانى هذا الى محاولة ايجاد نوع من الشقاق والخلافات بين مصر والسودان ، الأمر الذى يساعدها فى السيطرة على السودان .

التطور الاستعماري :-

يلاحظ أنه مع التطور الاستعماري برزت أساليب جديدة للمساومة بين القوى الاستعمارية ، وإذا كان التطور في أوروبا وما ارتبط به من عصر النهضة والثورة الصناعية ، أدى الى تزايد الهوة بين أوروبا من جانب والقوى الآسيوية والافريقية من جانب آخر ، وهذا يساعدنا على تفهم نجاح الحركة الاستعمارية ابتداء من الاستعمار الهولندى والبريطانى وما تلاه من بروز القوى النسبية للاستعمار البريطانى والاستعمار الفرنسى ، والتدهور النسبى للحركة الاستعمارية الايطالية والالمانية ، ويدخل فى هذا الصدد استقلال المستعمرات الامريكية عن بريطانيا فى عام ١٧٧٦ ، الأمر الذى أدى الى قيام القوى الاستعمارية البريطانية بالاتجاه الى سياسة التمويض عما أصابها من فقدان مستعمراتها الامريكية ، وذلك باستعمارها « سيلان » و« الملايو » و« ماليزيا » و« سنغافورة » و« هونج كونج » ، ثم اتجاها للتوغل فى الاراضى الصينية ، واستخدامها الافيون فى توغلها فى الاراضى الصينية ، ولذلك حاربت بريطانيا الصين عام ١٨٣٩ وانتصرت عليها عام ١٨٤٢ ، ويذهب الدارسون الغربيون الى أن بريطانيا استخدمت التبشير المسيحى كأداة استعمارية فى مستعمراتها فى آسيا و« أفريقيا » ، كما أنها دعمت سيطرتها على جنوب أفريقيا ، وذلك بان

استفادت من ضعف هولندا ، وذلك بأن حلت محلها في هذه المناطق ، وعلى الجانب الآخر استطاعت فرنسا أن تدعم استعمارها لمناطق شاسعة في أفريقيا فاحتلت الجزائر عام ١٨٣٠ وسيطرت على شمال أفريقيا ١٨٨٤ واستولت على الهند الصينية ، كما احتلت بريطانيا مصر سنة ١٨٨٢ واستمر الحال على هذا الوضع حتى قامت الحرب العالمية الأولى التي انتهت بقيام عصبة الأمم وكان مقرها جنيف ، وتمخض عن هذه المنظمة ما سمي بنظام الانتداب : **mandate** ، فوفقا لعقد عصبة الأمم قام نظام الانتداب وذلك بقيام القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى بالانتداب على عدة مناطق وبالذات المناطق التي كانت خاضعة لأمانيا المهزومة في الحرب ٠٠ أي أنه وفقا لهذا النظام أضفى طابع قانوني دولي على بعض جوانب الظهرة الاستعمارية تحت اسم نظام الانتداب ٠٠ وبعد أن قامت الحرب العالمية الثانية ، وانهزم المحور برز نوع جديد من أشكال المساومة الاستعمارية وهو ما عرف بنظام الوصاية ٠٠ فوفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة أنشئ نظام الوصاية وأصبحت هناك عدة دول وبالذات الدول الكبرى قائمة بالوصاية على عدة مناطق في العالم ، لم تبلغ بعد سن الرشد ، وبهذا أضفى ميثاق الأمم المتحدة طابعا قانونيا دوليا على هذا الشكل من أشكال المساومة الاستعمارية ، ووصفه بنظام الوصاية ، بل ان الأمم المتحدة أنشأت ما سمي بمجلس الوصاية للإشراف على المناطق الخاضعة للوصاية ، ومن الناحية الفعلية يتبين أن كل هذه الأشكال في جوهرها ظواهر استعمارية وتشكل من أشكال السيطرة تمارسها قوى كبرى على حساب القوى الأخرى .

وبعد الحرب العالمية الثانية برزت ظاهرة الاستقلال السياسي لكثير من المناطق المستعمرة في العالم تحت ما سمي بتصنيفية الاستعمار أو انجساره ، ومن هنا وجدت ظاهرة الدول الجديدة أو الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، وهذه الدول حصلت على استقلال اسمي ، في الواقع ، وليس استقلالاً فعلياً لأن ديناىكية العلاقات الدولية تبين أن أشكال السيطرة والنظام الدولي

ما زالت وستظل موجودة ، فلم تعرف العلاقات بين المجتمعات البشرية بل وبين
الفراد المجتمع في اطار العلاقات الدولية توقفا لظاهرة الصراع وما ارتبط بها
من تفوق وخضوع ، ومن هنا فان القوى تقوم بدور يمتد به في حسم مسنده
انصرافات ، بل وفي فرض أنواع السيطرة من عدمه ، وعلى هذا الاساس فان
الدول الجديدة ما زالت تتشقق بالامتتلال ، وإن الاستثمار اخذ حصاه ورحل
بينما الواقع يقول أن الظواهر الامتصارية ما زالت موجودة ولكنها تأخذ
اشكالا مختلفة وفقا للتطور وامكانيات القوى وما يطرا عليها من تغير ، وقد
برزت بعد الحرب العالمية الثانية ، او بعبارة أدق : بعد حصول كثير من الدول
على استقلالها السياسي ما سمي بالاستعمار الجديد ، ويلاحظ أن المدرسه
الماركسية ، أو المنهج السوفيتي في الاستثمار الجديد يعمل على لصق حده
الصفة بالقوى الغربية ، ويحاول أن يبرىء نفسه من هذه التهمة ، فالامبريالية
عند المدرسه الماركسية هي القوى الاوروبية والامريكية ، أما القوى السوفيتية
فهي بريئة من الاستعمار الجديد ، وللأسف الشديد فان كثيرا من الماركسيين
في العالم العربي ، عن وعي أو عن جهل ، صدقوا هذا الاتهام وأخذوا يروجون
شعارات الاستثمار الجديد ، في اطار مهاجمة الامبريالية الامريكية ،
والامبريالية الاوروبية الغربية ، ونسى هؤلاء الماركسيون ، عن جهل أو عن
وهي ، ان الامبريالية واحدة لأنها تمنى مظهرا من مظاهر السيطرة سواء كانت
امريكية أم سوفيتية . المهم ان الاستثمار الجديد يضى شمسكلا من اشكال
السيطرة ، وعلى رتبة الموضوع السيطرة الاقتصادية والثقافية ، وعلى هذا
الاساس فان السيطرة الاقتصادية أو الثقافية أصفقا ترتبط بالاتحاد السوفيتي
كما ترتبط بالولايات المتحدة .

ولعل من الممكن أن نضيف الى أشكال الاستثمار ما يعرف ب :
• الاستثمار الاستيطاني ، كالاستعمار الاستيطاني في فلسطين ، أو في
جنوب أفريقيا .



مراجع مختارة

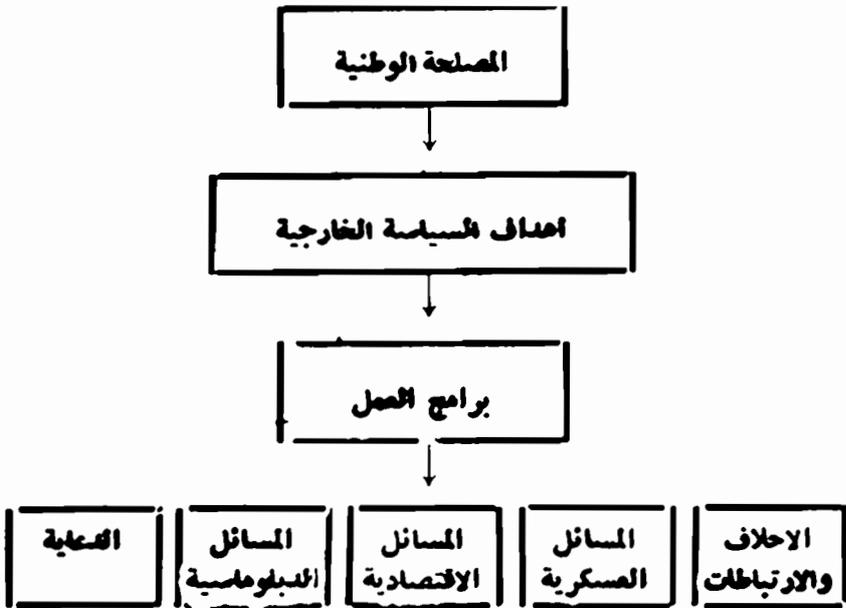
- * Colard, Daniel, *Les Relations Internationales*, Paris : Masson, 1977.
- * Morgenthau, Hans J., *Politics among Nations : The struggle for power and peace*, Calcutta, Scientific Book Agency, 1969.
- * Coulombis, Theodore A. and Wolfe, James H, *Introduction to International Relations : Power and Justice*, New Jersey : Prentice Hall Inc., 1978.

● د. اسماعيل صبرى مقلد : « العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في
الأصول والنظريات » ، مطبعة جامعة الكويت ، كلية التجارة والاقتصاد
والعلوم السياسية ، ١٩٧٢ .

صناعة السياسة الخارجية

عناصر السياسة الخارجية : -

يبين الشكل التالي عناصر السياسة الخارجية ، ويسمىها البعض عملية السياسة الخارجية : -



لولا - عملية السياسة الخارجية أو عناصرها Foreign policy process

ظواهر العلاقات الدولية ارتباطية تؤثر وتتأثر ، وهي ايضا ظواهر تفاعلية ، ويبين الشكل السابق كيفية تكوين السياسة الخارجية .

National interest

أولاً - المصلحة الوطنية :

طريقة تقدير المصلحة الوطنية ليست سهلة ، فإذا كان هناك نظام يخدم سياسة معينة ، فهذا النظام عندما يقرر المصلحة الوطنية بشكل دقيق يجد صعوبة ، فهي عملية في حاجة الى روح الفريق والمختصين ، وهنا يظهر دور معاهد البحوث ، فعملية الترشيد في حاجة الى اخصائين في العلوم السياسية الاقتصادية ، وعلوم الحرب ، وعلوم الاجتماع ، والعلوم التطبيقية ، وهي تعنى أنها مخرج للعوامل المؤثرة في العلاقات الدولية ، وعناصر القوى الوطنية وما يرتبط بذلك على وجه الخصوص ، لاعتبارات الديناميكية الاجتماعية ، والموقع والإمكانية العسكرية والاقتصادية والديموجرافية والهيكل السياسي أو البنيان السياسي ، وهل هو ديموقراطي أم أوتوقراطي ، وعوامل أقليمية خاصة بالنظام الاقليمي وهل هو نظام تابع Subordinate System أم نظام مسيطر Dominat system ، وقضايا النظام الدولي وما يرتبط بها ، كل هذه العوامل من المفروض أن تعد بمثابة المدخل In put والمصلحة الوطنية هي المخرج : Out put .

طرق تقدير المصلحة الوطنية :-

كل هذه العوامل ترتبط بما يسمى طرق تقدير المصلحة الوطنية ، ويلاحظ أن طرق التقدير تعتمد على عنصرين رئيسيين وهما :-

١ - الطريقة التقريرية .

٢ - الطريقة القياسية Value

الطريقة التقريرية : لا خلاف عليها في كثير من الحالات بين الافراد .

الطريقة القياسية : قد يحدث اختلاف عليها .

فالأيول السياسية لبعض الافراد أو الانتماء الى حزب معين كالحزب النازي

والحزب الفاشي ، أو الالتواء الى تنظيم سرى معين ، أو الطابور الخامس ، الجاسوسية ، كل هذه العوامل تؤثر على اتجاهات وسلوك الافراد ، ومثل هؤلاء الافراد يرون العالم من خلال هذه القيم والمعتقدات ، والخطورة في هذا الصدد ان رؤية العالم ، رؤية القضايا من خلال هذه النظرية تؤدي الى اغفال الكثير من الجوانب من قبل هؤلاء الافراد .

اهداف السياسة الخارجية :-

ياتى هذا المنصر من الناحية العملية في مرتبة تلى مباشرة عنصر المصلحة الوطنية ، حيث أن اهداف السياسة الخارجية تابع من توابع المصلحة الوطنية . وبما يتعلق ببناء اهداف السياسة الخارجية يتم تحديد اهداف طويلة الامد للسياسة الخارجية ، كما يمكن تحديد اهداف موسطة الاجل وقصيرة الاجل أيضا . وفي نفس الوقت توضع اولويات للاهداف ، وقد تقضى الضرورة التضحية ببعض الاهداف لصالح تحقيق اهداف اخرى اهم ، كما يتم التمييز بين الاهداف المعلنة ، والاهداف الفعلية ، بمعنى أن ضرورات السياسة الدولية قد تقضى الاعلان عن اهداف معينة ، وعدم الاعلان عن اهداف اخرى وفقا لضرورات هذه السياسة . وعادة ما تتخفى الاهداف مع الاحتياجات الفعلية للدولة .

برامج العمل :-

حيث أنه من المفروض أن تترجم المصلحة الوطنية والاهداف الى برامج عمل في فترة معينة ، وبرامج العمل ببساطة هي مشروعات محددة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والدعائية تمزج ما بين بعض جوانب المصلحة الوطنية وبعض اهداف السياسة الخارجية وبعض الوسائل اللازمة لهذا التحقيق . وعادة ما تقسم برامج العمل وتوضع وفقا لوزن الدولة ، وامكانياتها ، والاحداث والظروف الدولية ، وارتباطات الدولة المعنية ، وعلى

هذا الأساس يمكن تقسيم برامج العمل الى خمسة اقسام : -

- ١ - برامج عمل فى مجال الاحلاف والارتباطات : اذا كانت الدولة ترتبط بسياسات الاحلاف او ترتبط ببعض الترتيبات العسكرية ، ويلي ذلك :
- ٢ - برامج العمل العسكرية : وتزداد اهميتها كلما زاد وزن الدولة وكلما واجهت قضايا ملحة .
- ٣ - برامج العمل الاقتصادية : وتزداد اهميتها كلما زادت الامكانيات الاقتصادية للدولة او كلما واجهت الدولة قضايا اقتصادية ملحة .
- ٤ - برامج العمل الدبلوماسية : وينطبق عليها ما يتعلق بدورها فى المجال الدولى ، وزيادة فاعليتها .
- ٥ - البرامج الدعائية : وتعلق بدور الدعاية فى السياسة الخارجية ، ويتعاطم هذا الدور بتعاطم دور الدولة .

العلاقة بين البيئة والسياسة الخفوية : -

يمكن ان نميز ما بين البيئة العملية Operational environment والبيئة النفسية Psychological environment ويقصد بالبيئة العملية المحددات او الحدود الواقعية التى تؤثر فى السياسات الخارجية كالوضع الجيوبوليتيكي ، والامكانيات الاقتصادية والديموجرافية والعسكرية والتكنولوجية والبيئة النفسية ، وهى اصعب تحديدا من الناحية العملية ، نظرا للضعوبة النسبية لقياسها ، وألتى تتناول ما يسمى بالطابع القومى او الوطنى National character لشعب معين او غيره ، وخصائص الشخصية الوطنية لهذا الشعب ، وكثيرا ما يكون هناك تفاعل بين الميراث التاريخى ، والشخصية الوطنية لشعب معين او غيره ، كما تنطبق البيئة النفسية ايضا على الخصائص النفسية للحكام ، فاذا سلفنا بوجود خصائص سنيكولوجية

عامة للشعب معين ، فانه داخل هذه الخصائص المشتركة ، توجد اختلافات بين افراد هذا الشعب من الناحية السيكولوجية ، واذا اردنا ان نضرب مثلا يوضح البيئة السيكولوجية فان دراسة « مايكل بريتشر » عن نظام السياسة الخارجية الاسرائيلية توضح لنا البيئة السيكولوجية ، فالبيئة السيكولوجية للصهيونيين ، والاسرائيليين : تتعلق بعدة جوانب منها الميراث التاريخي المتعلق بالجيتو ، والذي يعنى الاماكن المنعزلة التى عاش بها اليهود فى أوروبا أو ما يسمى عندنا « حارات اليهود » ، وهذه الانعزالية ولدت عدة خصائص منها الانعزالية اليهودية ، والتضخيم فى الذات فى بعض الاحيان ، وان كان هذا التضخيم قد جاء فى أعقاب التقليل فى الذات ، نتيجة لاضطهاد اليهود فى أوروبا ومعاملتهم « كمناصر منحطة » ، بالإضافة الى ما يسميه البعض « عقدة الاغتصاب » ، بحيث أن الشخصية اليهودية التى اغتصبت هلى مر العصور تعمل على تعويض هذا الاغتصاب ، وذلك باغتصاب شعوب اخرى منها الشعب الفلسطينى ، اما ما يتعلق بالخصائص الخاصة للزعامة الصهيونية ، فانه رغم وجود صفات عامة للصهيونيين أو الاسرائيليين فانه داخل هذه الخصائص العامة توجد خصائص خاصة بين هذه الزعامات ، فاذا كان « ديفيد بن جوريون » اول رئيس لوزراء الدولة الصهيونية ، تميز بنزعة السيطرة والانفراد باتخاذ الكثير من القرارات ، فان هذه النزعة قلت نسبيا لدى زعيم مثل « ليفى اشكول » ، الذى تولى منصب رئاسة الوزراء فى اسرائيل ٠٠ كما أن شخصية « مناهم بيجين » أكثر تشددا وأكثر ذاتية من شخصية « جولدا مائير » ٠٠ ويتضح لنا من هنا المثال معنى البيئة النفسية ، او ما يمكن أن نسميه بالابعاد السيكولوجية للبيئة .

كذلك تعد السياسة الخارجية امتدادا للسياسة الداخلية ، حيث أنها تمكس الاوضاع الداخلية وتؤثر عليها وتتأثر بها ، وكلما كانت السياسة الداخلية أكثر قوة وتماسكا ، كلما ساهم ذلك فى زيادة فاعلية السياسة الخارجية ٠٠ اذ تعد قضايا السياسة الخارجية والداخلية نتاجا للنظام

السياسى ..وهن سبيل المثال : فان تنمية الاقتصاديات لموطنية قد يحتاج الى الاستفادة من التقدم التكنولوجى وتجبرات الدول الاخرى ، وقد يحتاج الامر الى التوسع فى الاسواق عبر الحدود الدولية ، وهذا يبين العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ،

قرارات السياسة الخارجية :-

يعد القرار بساطة اختيار لبديل alternative من البدائل ، ويتم اعداد البدائل بناء على توفر معلومات معينة متعلقة بالبديل ، وتحديد ما له وما عليه ، ثم يتخذ القرار ، ومن المعروف ان يختار البديل الذى يحقق اكبر قدر ممكن من المزايا واقل قدر ممكن من الخسائر ، وبالتالي فان القرار فى حد ذاته يمد مفاهمة .

وفى النظم الديمقراطية تعدد مؤسسات صناعة القرارات ، الامر الذى يزيد من ترشيد القرار ، ويجعله اكثر دقة من غيره .

وفى الدول المنطوية ، يتم الاستعانة بهريق عمل Team Work عند صناعة القرارات ، وذلك من المستشارين فى التخصصات التى يتطلبها القرار ، وهذا يساهم فى زيادة فاعلية السياسة الخارجية لهذه الدول .

وتزداد مسئولية صانع القرار عند التعرض للقرارات المصيرية : Fatal decisions وهى التى تقدم لنا حكما على مدى دقة صانع القرار فى اختيار البدائل ، وتقدير الامكانيات ، حيث ان أى خطأ قد يرتب عليه خسائر فادحة .. على عكس القرارات الاخرى كتلك التى تتناول امورا عادية او التى تتسم بتأجيل الموضوع المعروض او تبيعه ، وهى التى تعنى للمكايبة تأجيل اختيار البدائل اذا لم يكن هنالك ضرورة ملحة ، واذا لم تتوافر امكانيات التنفيذ ، وهناك القرارات الروتينية التى تتناول القضايا غير الملحة والتي تثار بشكل متكرر .

ويزداد الأمر تعقيدا بالنسبة للقرارات التي تتناول السياسة الخارجية ، حيث أن المعلومات المتوفرة عن الدول الأخرى ، قد لا تكون بالدقة المنشودة إذا مورنت بالمعلومات المتوفرة عن المسائل الداخلية ، وكلما كانت المعلومات المتعلقة بالدول الأخرى التي يشملها القرار أكثر دقة ، كلما ساهم ذلك في قوة القرارات المعنية . . وينطبق نفس الشيء على المسائل المتعلقة بإدارة الصراعات الدولية ولا سيما إبان الأزمات الساخنة حيث أن مدى دقة المعلومات المتعلقة بالخصم تفيد في عملية تكوين البدائل وصناعة القرارات ، كل ذلك يبين أهمية الاستعانة بالمتخصصين في صناعة القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية ، وأهمية تدريب العاملين في هذه المجالات ، وإنشاء كليات علمية متخصصة في العلوم السياسية والإعلامية تفيد الاحتياجات العملية .

دور وسائل الإعلام في صناعة قرارات السياسة الخارجية :-

هناك علاقة بين الإعلام الدولي والسياسة الخارجية . . وهناك قسوة ذاتية للإعلام الدولي وقوة يعكسها الإعلام الدولي خاصة ، بالمقارنة بالوسائل الأخرى للسياسة الخارجية ، إذ يؤثر الإعلام الدولي على عملية صناعة القرارات من خلال تعرض *exposure* النخبة ، أو صانعي القرارات ، لهذا الإعلام ، حيث أن المعلومات التي يحصلون عليها من وسائل الإعلام تكون بمثابة المدخلات *inputs* لعملية صناعة القرارات ، وهناك دراسات خاصة بالقابلية للقراءة *readability* لدى الزعماء لصحف دون أخرى ، الأمر الذي يؤثر على عملية صياغة القرار . . وبالإضافة إلى ما سبق يمكن أن تميز بين القرار الاتوقراطي ، والقرار الديمقراطي ، ودور وسائل الإعلام في القرار الاتوقراطي هو نقل قرارات الحاكم إلى المحكوم ، ومحاولة استمالة المحكومين تجاه الحاكمين .

أما دور وسائل الإعلام في القرار الديمقراطي فهو تور مزيج ، حيث أنها تنقل مواقف الحاكم إلى المحكوم ، ومواقف المحكوم إلى للحاكم ، أي أنها تدعم

حكم الشعب أو بعبارة أدق حكم الاغلبية .

وهكذا تساهم وسائل الاعلام بدور في صناعة قرارات السياسة الخارجية ، فمحتوى وسائل الاعلام يعد مصدرا من مصادر المعلومات التي تساهم في تقديم البدائل المتعلقة بالقرارات ، وصناعة القرارات ذاتها .

وبالحسبة للدول النامية ، يبرز دور وكالات الانباء الدولية والاذاعات الدولية والصحف الدولية ، كمصدر من مصادر المعلومات التي تساعد في صناعة قرارات السياسة الخارجية ، وهذه المصادر تخدم سياسات معينة ومصالح معينة ، الأمر الذي يتطلب وجود خبراء يساعدون في تحليل هذه المصادر والاستفادة منها ، مع ادراك أنها تخدم مصالح وسياسات معينة .

كما أن تطوير وسائل الاعلام يساعد على اقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية والارتفاع بثافتهم السياسية ، وزيادة مشاركتهم السياسية أي زيادة تفاعلهم مع النظام القائم وتأثيرهم فيه وتأثرهم به .

كما يمكن لوسائل الاعلام أن تنقل مواقف الجماهير الى صانعي القرارات ، الأمر الذي يساعد على زيادة التفاعل بين صانعي القرارات والجماهير . كل ذلك يبين أهمية توفر كوادر سياسية ، واعلامية مؤهلة للارتقاء بوسائل الاعلام والاستفادة منها في مجالات عديدة ، ومنها نقل مواقف الجماهير الى الحكام ، ونقل مواقف الحكام الى الجماهير ، الأمر الذي يزيد من شعبية صانعي القرارات ، ويضفي طابعا عصريا على شعبية السياسة الخارجية .

واذا طبقنا ذلك على الدول العربية فانه اذا ظهرت خلافات عربية ، فمن الاهمية بمكان لوسائل الاعلام العربية أن تتناولها بشكل يقلل من الخلافات ويزيد من التفاهم ، وأن يتمشى مضمونها مع الاعتبارات العصرية التي تبتعد عن التشنج والاحكام المتعصبة وتتمس بانساع الافق ، والنظر الى الموضوع

بزوايا مختلفة ، وحتى تكون وسائل الاعلام العربية أداة من أدوات التفاهم العربي حتى اذا وجدت خلاقات بين الدول العربية .

ومن الالهية بمكان مراعاة الفرق بين السياسة المعلنة **declaration policy** والسياسة الفعلية **action policy** فكثيرا ما تفضي الظروف عدم اذاعة أو نشر بعض النقاط المتعلقة بالسياسة الفعلية في وقت معين ، وفي بعض الاحيان لا تتمشي السياسة المعلنة مع السياسة الفعلية ، وذلك مراعاة لتحقيق أهداف معينة ، أو ملائمة معينة ، وعادة ما يقع دور الاعلام في اطار السياسة المعلنة بمعنى شرحها للجماهير ، ونقل مواقف الجماهير بشأنها الى صانعي القرارات .

تنفيذ السياسة الخارجية :-

هناك نقطتان أساسيتان تتعلقان بتنفيذ السياسة الخارجية :

اولا - عدم قدرة صانع القرار على السيطرة على ما يسمى بالبيئة الدولية :

ومن هنا تأتي صعوبة التنبؤ بقرارات السياسة الخارجية ، فاذا كان هناك قرار داخلي خاص بافتتاح مكتب بريد ، أو انشاء كلية ، يتضمن سيطرة صانع القرار على كل ما يتعلق بالموضوع تقريبا ، فان قرار شن الحرب ، أو قطع العلاقات مع دولة كبرى لا يتضمن سيطرة صانع القرار على الطرف أو الاطراف الاخرى ، نظرا لانها لا تدخل ضمن اطار الدولة المعنية ، وبالتالي يصعب لدى صانع القرار أن يتنبأ بمستقبل هذا القرار ، فالبيئة الدولية **The international environment** تأتي من عدة عوامل أهمها : عدم قدرة الدول على أن تسيطر على أنشطة الدول الاخرى ، وعدم قدرة الكثير من الدول على التنبؤ بالمتغيرات السائدة في البيئة الدولية .

٤٤٦ - المفهرة وعدم التأكد :-

نظرا لأن قرارات السياسة الخارجية تتضمن أطراف أخرى خارج حدود الدولة المعنية ، وبالتالي فإن هناك نقصا نسبيا في السيطرة على كل الجوانب للموقف ، ومن هنا أتى ما يسمى سوء التقدير miscalculation ، أو المفامرة في عملية السياسة الخارجية ، وهذا لا يعنى أن قرارات السياسة الخارجية قرارات غير علمية ٠٠ فإيا بلغت علمية هذه القرارات فهناك نقص نسبي في المعلومات المتعلقة بالعناصر الخارجية ، وهذا يؤكد ما ذكرناه من عدم الدقة والمفامرة في قرارات السياسة الخارجية ٠٠ وهناك الجهات المعنية بتنفيذ السياسة الخارجية كالسفارات والمنظمات الدولية في بعض الحالات ، والأجهزة المتعددة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدعائية ، فمن الأهمية بمكان تزايد كفاءة الأجهزة ، وتزايد فاعلية دورها في عملية تنفيذ السياسة الخارجية .

وتكمل أنشطة هذه الأجهزة بعضها البعض ، وبالتالي فإن كل جهاز يستفيد ويفيد في آن واحد ، وهذا يوضح الدور التكاملي لأجهزة تنفيذ السياسة الخارجية .

السيطرة والتنسيق في السياسة الخارجية :-

يبين العرض السابق أن تعقيدا شديدا يحيط بطبيعة واحتياجات السياسة الخارجية ، فالعرض السابق الخاص بعناصر السياسة الخارجية يمكن الإضافة إليه أن الزعيم الوطنى لا يستطيع السيطرة على السياسة الخارجية وفرض إرادته على البيئة الدولية ، وإن كان دور الزعيم الوطنى يتزايد كلما تزايدت إمكانات دولته المتعلقة بالقوة الوطنية National Power ، مع الأخذ في الاعتبار تعقيدات النظام الدولى والتصارع بين المصالح .

ويزداد الأمر تعقيدا إذا نشبت أزمة في السياسة الخارجية ، وهذا الأمر قد يهدد المصالح الحيوية للدولة ، بل قد يهدد حدود الدولة ووجودها في حد ذاته ، وكل هذا يبين أهمية الاهتمام بصناعة السياسة الخارجية وما يحيط بها من أمور .

ويؤخذ في الاعتبار دور أجهزة المخابرات ، في تقديم المعلومات التي تفيد في صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية ، وكثيرا ما يؤثر تقدير المخابرات على السياسة ، فالتقدير المضلل أو الفشل في متابعة التطورات ، قد يؤثر على وضع الدولة في التئون الدولية وذلك يبين أهمية الارتقاء بأجهزة المخابرات والكوادر العاملة فيها .

والتنسيق بين أجهزة تنفيذ السياسة الخارجية ، أمر مفيد للغاية ، ويساعد على زيادة فاعليتها ، ويمنع التضارب في العمل الاعلامي ، وكثيرا ما يؤدي اغفال التنسيق الى اخفاق السياسة الخارجية في بعض او كل جوانبها .

ويتضح من العرض السابق التعقيدات المتعلقة بصناعة السياسة الخارجية سواء من حيث عناصرها ، أو العلاقة بين البيئة والسياسة الخارجية وقرارات السياسة الخارجية ، وأهمية دور وسائل الاعلام في صناعة قرارات السياسة الخارجية ، وتنفيذ السياسة الخارجية ، وأهمية السيطرة والتنسيق في السياسة الخارجية .

ويزداد الأمر أهمية اذا أخذنا في الاعتبار استفادة الدول الكبرى من التقدم العلمي في مجال صناعة السياسة الخارجية ، والاعتماد على الدارسين والمتخصصين ، وهذا يضاعف من مسئولية الدول النامية في زيادة فاعلية سياستها الخارجية ، الأمر الذي يجب النظر اليه بعين الجد .

عملية صناعة القرارات في

السياسة الخارجية الأمريكية

تؤثر السياسة الخارجية للولايات المتحدة على أمن أوروبا والأمن العالمي .
واتسمت السياسة الخارجية الأمريكية في أول الأمر بالعزلة وساعد على ذلك
وخصيتها الجيوبوليتيكية ، ثم ما لبثت أن تخلت عنها في إطار الالتزامات
الجديدة للسياسة الأمريكية .

ومن الناحية القانونية فإن للكونجرس الأمريكي سلطة اعلان الحرب واقامة
السلام وابرام المعاهدات والموافقة على تعيين السفراء .

أما الرئيس فيفود من جانبه القوات المسلحة ، ويعين السفراء والمبعوثين ،
وهو المسئول عن ادارة الدبلوماسية .

وتعد وزارة الخارجية Department of State المنظمة المركزية في
عملية السياسة الخارجية ، كما تعد مركزا رئيسيا للمعلومات عن العلاقات
الخارجية . .

أما وزارة الدفاع : The Department of Defence فهي من الاجهزة
المؤثرة في عملية السياسة الخارجية .

وفي عام ١٩٤٧ م . انشأ الكونجرس المؤسسة العسكرية الوطنية :
National Military establishment وتشمل وزارة الدفاع ، ويرأسها
وزير مدني ، بالإضافة الى هيئة الاركان المشتركة . . وتتولى وزارة الدفاع
توجيه الخدمات المسلحة ، أما هيئة الاركان فتتولى تقديم المشورة العسكرية
للرئيس الأمريكي .

وتشمل وزارة الدفاع أكثر من ٣ مليون مدني وعسكري ، ولها ميزانية
ضخمة قدرت ب ٨٨ بليون دولار في العام المالي ١٩٧٥ .

وبالتالي تأثير المؤسسة العسكرية على صناعة السياسة الخارجية من :
Secretary of Defence وزير الدفاع ، وهو مثل وزير الخارجية عضو في
وزارة الدفاع ، ويعد رمزا للسيطرة المدنية .

اما المخابرات ، فتشمل وكالة المخابرات المركزية :
The central intelligence Agency ومنذ عام ١٩٤٧ تم مصدرها اساسيا
للتخابر الاستراتيجي ، ويتولى رئسها رئاسة هيئة المخابرات الامريكية :
US Intelligence Board وبعد مستشار الاستخبارات للرئيس الامريكي
وهناك عدة منظمات اخرى تتمثل في ال Board ، وهي وكالة المخابرات
الحربية The Defence Intelligence Agency وتنمى وزير الدفاع .
وبوكالة الأمن القومي The National Security Agency ولها مسئولية خاصة
في الاستخبارات الالكترونية ، بالاضافة الى مكتب الاستخبارات والبحوث
التامع لوزارة الخارجية .

The State Department's Bureau of Intelligence and Research

ويعمل على توفير المعلومات من خلال التقارير الخارجية .

واذا كانت وزارة الخارجية ووزارة الدفاع من العوامل الاساسية في
صناعة السياسة الخارجية الامريكية فان هناك مؤسسات اخرى تلعب دورا
كبيرا مثل : وكالة بحوث وتنمية الطاقة :

The Energy Research and Development Agency.

The National Science Foundation. المؤسسة الوطنية للعلوم

The Federal Energy Administration. ادارة الطاقة الفيدرالية

الادارات التي تبحث شؤون التجارة

The Departments of Commerce and Treasury.

وقد زاد دور الاخيرة مع بروز مشاكل الطاقة على المستوى الدولي ،
والصعوبات المالية والتقيدية في النظام الدولي .

وهناك دور موطنى البيت الابيض ، بالاضافة الى مجموعة الاشخاص الذين يعملون عن قرب من الرئيس الامريكى ، كما توجد مؤسستان هامتان فى عملية السياسة الخارجية وهما : مكتب الادارة والموازنة ومجلس الامن القومى . اما مكتب الادارة والموازنة

The Office of Management and Budget "O.M.B."

فيساعد الرئيس على برشيد السياسة المالية ، مما يوفر كثيرا فى السياسة الخارجية .

The National Security Council : اما مجلس الامن القومى :

فيعد مصدرا استشاريا للرئيس فى شئون الدفاع والسياسة الخارجية ، بالاضافة الى مجلس بحوث الطاقة The Energy Research Council

عملية صناعة السياسة الخارجية البرلمانية : -

على عكس عملية تشكيل السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة ، فان معظم النظم السياسية البرلمانية ، بما فى ذلك بريطانيا العظمى ، وكندا ، وفرنسا ، ودول أوروبا الغربية الاخرى ، واستراليا ، ونيوزيلاندا ، تدار سياستها الخارجية من خلال تشكيل برلمانى أو وزارى ، ومن مميزات صناعة السياسة فى النظام البرلمانى دور رئيس الوزراء ومجلس الوزراء Cabinet الذى يتم اختيارهم من الزعماء السياسيين للحزب الحاصل على الاغلبية أو الائتلاف البرلمانى .

ويشتمل مجلس الوزراء على رئيس الوزراء ، وهو زعيم الحكومة والوزراء . . . وفيما يتعلق ببريطانيا فان صناعة السياسة الخارجية تحولت بالتدريج من الملك ومجموعة المستشارين ، الى زعماء الاغلبية فى مجلس العموم ، الذين يشكلون مجلس الوزراء المسئول بشكل جماعى امام مجلس العموم ، ويعد منصبه وزير الخارجية منصبا هاما فى النظام البرلمانى ويطلق على وزارة الخارجية البريطانية : The British Foreign Office

عملية صناعة السياسة الخارجية في الدول الشيوعية : -

من الناحية القانونية توجد عدة أجهزة في النظم الشيوعية تتولى عملية صناعة السياسة الخارجية ، وهذه الاجهزة هي المجلس التشريعي ، ومجلس الوزراء . الخ . ولكن من الناحية الفعلية يلاحظ أن الحزب الشيوعي هو المسيطر الرئيسي على عملية صناعة السياسة الخارجية ، وبالذات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ، ثم المكتب السياسي . وعلى وجه التجديد السكرتير الاول للجنة المركزية .

أى انه من الناحية الواقعية ، نجد أن طرق صناعة القرارات في النظم الشيوعية تتسم بالطابع الاوتوقراطي .



مراجع مختارة

- * Padelford, Lincoln and Olivey, *The Dynamics of International Politics*, New York : Macmillan, 1976.
- * Frankel, Joseph, *International Relations*, London : Oxford University press, 2nd. ed., 1976.
- * Couloumbis, Theadore A. and Wolfe, James H., *Introduction to International Relations; Power and Justice*, New Jersey (Prentice-Hall Inc. 1978.
- * Hilsman, Roger, Jr., *The Politics of Policy Macking in Defense and Foreign Affairs*, New York : Harper and Row Publisher, 1971.
- * London Kurt, *The Making of Foreign Policy : East and West*, Philadelphia : J.B. Lippincot Co., 1965.
- * Waltz Kenneth N., *Foreign Policy and Democratic Politics*, Boston :Little Brown Company, 1967.
- * Birth, A. H., *The British System of Government*, New York: Praeger Publishers Inc., 1967.
- * Barghorn, Frederic C., *Politics in The U.S.S.R.*, Boston Little Brown Company, 1966.

وسائل تنفيذ السياسات الخارجية

١ - سياسات القوى وتوازن القوى

يتمثل المفهوم العملي للقوى An Operational concept of power فى المقدرة على تحقيق الاهداف بشكل فعال ، واغراء أو اكراه الآخرين لتحقيق اهداف معينة ، ويؤخذ فى الاعتبار عدد من الاعتبارات هى : -

● ادراك كل طرف وتقويمه للوضع .

● مدى ادراك كل طرف لاهدافه مع احترام الوضع القائم .

وهناك صعوبة فى تحديد الاولويات عند النظر الى اهمية مكونات معادلة القوى Power equation ، فالموقع الجغرافى قد يكون أكثر اهمية لبعض الدول عن الاخرى واذا كان صراع القوى عسكريا فى المقام الاول ، فان العوامل المسيطرة قد تكون السكان والصناعة ، ودرجة القوى فى عناصر القوى القائمة .

ويشير مفهوم توازن القوى The Balance of Power معانى كثيرة وله تعريفات مختلفة ، فقد استعمل على أنه توزيع للقوى أو توازن بينها ، ويمكن تحديد خصائص توازن القوى التقليدى فيما يلى : -

● وزعت القوى ، ولا سيما القوى العسكرية ، بين عدد من الدول الكبرى .

● كان عامل القوى العسكرية أقل صعوبة فى التقدير اذا قورن بتوازن القوى غير التقليدى .

● ساهم في تحقيق توازن سياسة القوى

Balance of Power Policy

الدبلوماسية السرية ودور الدبلوماسيين المهرة .

● كانت بعض القوى الكبرى في موقع تلعب منه دور العائم بالدوران .

Balance في النظام .

وهناك ادعاء قوى بأن توازن القوى قد منع الحروب ، ولم يشجع على

قيامها ، وحافظ على استقلال الدول .

وقد يميل التاريخ الى تأكيد ان سياسة توازن القوى قد حدثت من بعض

الحروب ، وفي نفس الوقت فشل النظام في منع الحروب الكثيرة في الماضي ،

كما انه ليس ضمانا للمستقبل .

وقد ساعدت سياسات توازن القوى على المحافظة على الاستقلال لمعظم

الدول الاوروبية ، وان كان هذا النظام لم يمنع ايطاليا من غزو اثيوبيا ، أو

قيام اليابان بالاستيلاء على اجزاء كثيرة من الصين ، وفي أوروبا فان الترتيبات

المسكينة بين القوى الكبرى احتوت على اتفاقيات جاءت على حساب الدول

الصغرى في الثلاثينيات ، اذ تحطمت تشيكوسلوفاكيا من جراء السياسة

الهلمرية ، وقسمت بولندا بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي عام ١٩٣٩ .

٢ - الدبلوماسية

تعد الدبلوماسية مؤسسة قديمة ، واستخدمها الاغريق والرومان بشكل

مكثف ، وأنشئت اول سفارة مقيمة The first resident diplomacy

عام ١٤٥٠ م بين امارتين ايطاليتين Two Italian princely states

ولكن انشاء المعثات الدائمة لم تطلق الا في نهاية القرن ال ١٧ ، ثم اصححت

الاجراءات procedures الفرنسية نمطا للطريقة الدبلوماسية .

وقد أدى التطور في وسائل الاتصال الى التقليل من دور السفير في تنفيذ

السياسة ، حيث أن التعازير يمكن أن يرسل بسرعة ويمكن ارسال التعليمات

من خلال البرقيات أو المكالمات التليفونية .

وقد اذان الرئيس • ويلسون • Woodrow Wilson الدبلوماسية السرية ،
ودعا الى الدبلوماسية المفتوحة .

وتشمل دبلوماسية اليوم ما اطلق عليه « ليستر بيرسون » :
Lester Pearson الدبلوماسية السياسية Political diplomacy الى تنفيذ
الدبلوماسية بشكل شخصى بواسطة وزراء الخارجية ورؤساء الدول أو ممثلهم
الشخصيين ، وغالبا ما تغطى المفاوضات بواسطة الصحافة والراديو
والتليفزيون .

ثم ان بروز الدول الشيوعية ، والدول الجديدة ، ادى الى وجود
عناصر جديدة تؤثر في الدبلوماسية ، حيث وجدت اختلافات ثقافية بين
الدول الجديدة والدول القديمة .. وهذا قد يؤدي الى تفسيرات مختلفة
للعادلة والواقع .

وحتى مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ م . التزمت الدبلوماسية الاوروبية بقواعد
غير مفضنة ، ومنذ ذلك الوقت بدأ تقنين الدبلوماسية وعقد مؤتمر الامم المتحدة
حول العلاقات الدبلوماسية والحصانات ، واعمت اتفاقية حول العلاقات
الدبلوماسية في ١٤ ابريل ١٩٦١ .

اما الفاعلون في دبلوماسية القرن العشرين منهم :

The actors in twentieth century diplomacy

- رؤساء الدول والحكومات .
- وزراء الخارجية .
- الدبلوماسيون .

وتتمثل وظائف الدبلوماسية في :-

الحماية : اى حماية وتقويم حقوق ومصالح دولة الدبلوماسى ورعاياها فى

الخارج .

التمثيل : الملاحظة وكتابة التقارير والتفاوض .

ويعد التفاوض واحدا من عمليات صناعة القرارات السياسية الاساسية ،

ومن التكتيكات الاساسية فى الدبلوماسية الاقناع ، والحلول الوسط :

Persuasion and compromise

وتنزهب بعض المصادر الغربية الى ان التكتيك الروسى فى الدبلوماسية

يتسم بالسرية والخداع .

وهناك دبلوماسية القمة ، ويمكن ان تكون مفيدة اذا كانت هناك رغبة فى

الاتفاق المتبادل ، ولكن ذلك يتطلب اعدادا جيدا ، وتحتوى دبلوماسية القمة

على مفاخرات كبيرة **Largerisks**

اما دبلوماسية المؤتمرات **Conference diplomacy** فترجع الى

مؤتمر « وستفاليا » عام ١٦٤٢ - ١٦٤٨ الذى وضع اساس الدولة الحديثة ،

ثم مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ، ومؤتمر برلين عام ١٨٨٤ ومؤتمر لاهاى عام ١٨٩٩

ومؤتمر لاهاى عام ١٩٠٧ .

وقد ربط دبن راسك الدبلوماسية الالمانية **Parliamentary diplomacy**

باجتماعات الامم المتحدة ، حيث ان المناقشات تحكمها قواعد الاجراءات ، الامر

الذى يشبه البرلمانات التقليدية .

وتعد الدبلوماسية الناجحة بمثابة السياسة العاقلة ، وذلك من خلال

ترجمتها الى برامج فعالة :

Successful diplomacy Sound policy and effective programs.



٣ - الوسائل الاقتصادية

هناك عدة وسائل اقتصادية لتنفيذ السياسات الخارجية نذكر منها :

الرقابة على النقد : -

تدخل هذه السياسة في اطار معالجة العجز في ميزان المدفوعات أو ترشيد انفاق العملات الصعبة ، وقد فرضت بعض دول غرب أوروبا في اوقات معينة رقابة على النقد لمنع تسرب أرصدها المحدودة من الدولار الأمريكى .

فرض حظر تجارى Embargo على دولة معينة : -

وقد يكون كلياً أو جزئياً ، مثل الحظر الذى فرضته الولايات المتحدة على كمبا والصين الشيوعية ، أو الحظر الفرنسى على ارسال الاسلحة للشرق الاوسط فى اعقاب حرب ١٩٦٧ .

فرض التعريفات الجمركية Tarrifs ، نظام الحصص Quotas

بدخل فرض التعريفات الجمركية فى اطار حماية الصناعات المحلية ، أو باعتبارها مورداً من موارد الدخل القومى للدولة .

أما نظام الحصص ، فيعمل على الحد من الواردات ، وذلك لتحديدها ، وتحديد الدول القادمة منها ، وهذا يدخل فى اطار حماية الصناعات والمنتجات المحلية .

العقوبات : Boycott

أى رفض استيراد السلع التى تنتجها دولة أو مؤسسة معينة ، من الامثلة على ذلك : المقاطعة العربية لاسرائيل ، والشركات والمؤسسات الأجنبية التى تتعامل معها .

انسياسات الانعلاجية :-

مثل اقامة اشكال تكاملية كمنطقة للتجارة الحرة ، او سوق مشتركة ، او تخفيض الاجراءات الجمركية بين الدول المشتركة في مثل هذه الاتفاقيات .

التاميم والتجميد :-

وذلك بنقل الملكية من الجهات الخاصة الى الجهات العمامة ، وقد تكون الجهات الخاصة اجنبية .

ويعمل التجميد على الاحتفاظ بالارصدة الخاصة بدولة معينة او رعاياها او مؤسسات تابعة لها ، وهذا شكل من اشكال العقوبات الاقتصادية .

تخفيض قيمة العملة :- Devaluation

بذلك لزيادة حجم صادرات الدولة ، وهذا قد يحسن من وضعها الاقتصادي ، ويستخدم هذا الاسلوب اذا كانت هناك ازمات اقتصادية في الدولة المعنية .

سياسة المساعدات :-

تعد المساعدات الاقتصادية وسيلة من وسائل السياسات الخارجية في اطار الصراع الدولي ، والسعى لتحقيق المصالح الوطنية ، وقد يتم تقديم المساعدات وفقا لترتيبات ثنائية بين دولة ودولة ، وقد يتم تقديمها من خلال المنظمات الدولية كالامم المتحدة ، ومن مزايا تقديم المساعدات من خلال الامم المتحدة انها تتسم بطابع الحيادة ولا تحمل طابع الضغط السياسي اذا قورنت بمساعدات الدول الكبرى .

ويحمل البنك الدولي للانماء والتعمير : International Bank for Reconstruction and Development على تقديم القروض التي تستخدم في التنمية ، وتتراوح مدة السداد بين ١٠ ، و ٢٠ سنة ، وتتراوح فوائد هذه

القروض بين ٤ ، ٦ / ، أما حوالها للقروض السوفيتية المقدمة للدول النامية
فتتراوح بين ٢٥ ، ٣٥ / .

وهناك وكالة التنمية الدولية *International Development Agency*
وتتبع البنك الدولي للانشاء والتصير ، ويقدم تسهيلات ائتمانية للدول النامية
اذ أن قروضها دون فوائد ، ولمدة تصل الى خمس سنوات .
وهناك المساعدات التي تقدم من خلال ترتيبات اقليمية مثل دور الجامعة
العربية في التعاون العربي الافريقي .

المساعدات الفنية : *Technical Assistance*

تعد أداة من أدوات السياسة الخارجية ، ويشتمل هذا الاسلوب على تقديم
الخبراء المتخصصين في مجالات التنمية . ويتم تقديم هذه المساعدات مثل :
المساعدات الاقتصادية على اساس ثنائي او اقليمي او دولي .



٤ - الوسائل العسكرية

ترتبط الحرب بالوسيلة العسكرية ، ويشير ذلك قضية الامكانيات . .
ويمكن أن نثير في هذا الصدد المفاهيم التالية : -

امكانية الحرب الدفاعية : Defensive war capability

أي استخدام القوة المسلحة اضطرارا لمواجهة لدوان الذي ارتكب ضد
الدولة المنيبة .

امكانية الحرب الهجومية : Offensive war capability

أي انتهاك الحدود الاقليمية لدولة ممنة ، او التوسع على حساب دولة او
دول اخرى مثال ذلك اسرائيل في عدوانها على الدول العربية .

امكانية الردع : Deterrent capability

ازدادت اهمية الردع بعد التطور الرهيب في صناعة الاسلحة النووية
التقليدية ، وقد يكون الردع بالاسلح النووى او الاسلح التقليدى .

ويتطلب الردع توفر قدرات كبيرة للدولة التي تمارس الردع ضد الدولة
المهاجمة واستخدام هذه القدرات .

وقد يتم اللجوء الى حرب المصائب كوسيلة عسكرية من وسائل تحقيق
السياسات الخارجية .

وتثير الوسائل العسكرية قضية الانضمام الى الاحلاف العسكرية وترتيبات
الامن الاقليمي مثل معاهدة حلف شمال الاطلسي :

The North Atlantic Treaty Organization (n a t o)

وقد وقعت هذه المعاهدة في أبريل ١٩٤٩ في واشنطن ، واشتركت في
توقيعها الولايات المتحدة وكندا وبلجيكا والدانمرك وفرنسا وايرلندا وايطاليا

• ولكسمبورج وهولندا والنرويج والبرتغال والمملكة المتحدة .

• وفي عام ١٩٥٢ انضمت اليها تركيا واليونان .

• وفي عام ١٩٥٥ أصبحت ألمانيا الغربية عضوا عاملا في الحلف .

• ومجلس الحلف هو السلطة الأساسية في وضع سياسات الحلف .
• ويحضر اجتماعاته وزراء الخارجية والدفاع والمالية ، ويمكن للمجلس ان يتخذ من خلال الممثلين الدائمين لهذه الدول في مقر الحلف . . . وهناك صكوك تاريخية للحلف ، بالإضافة الى عدد من اللجان ومن أهمها اللجنة العسكرية ، وهي السلطة العسكرية العليا في الحلف .

• وفي مارس ١٩٦٦ انسحبت فرنسا من القيادة العسكرية الموحدة للحلف .
• وقد تمكن الحلف ليكون أداة في مواجهة الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية . . . وتمثل استراتيجية الحلف في القوة العسكرية التقليدية والقوة العسكرية النووية . وقد تبنت استراتيجية الانتقام الفلظ *Massive retaliation* أي مواجهة أي عدوان بالشدّة مع استخدام السلاح النووي . . . غير ان التقدم التكنولوجي الذي وضع قيودا على استخدام الاسلحة النووية أدى الى سياسة استراتيجية الرد المرن *Flexible Response* أي الاستجابة والرد وفقا لطبيعة العمل العدائي ، وقد أثار هذا مخاوف بعض الدول أعضاء الحلف ، كما أدى الى اتركيز من جديد على دور الاسلحة التقليدية لحلف الاطلنطي .

• أما بخصوص حلف السياتو أو حلف مانيليا :

South East Asia Treaty Organization (SEATO)

فقد تم توقيع معاهدة مانيليا أو حلف السياتو في ٨ سبتمبر ١٩٥٤ ووقع عليها كل من : الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأستراليا ونيوزيلندا والباكستان وتايلاند والفلبين ، وأنشئ هذا الحلف لمواجهة انتشار الشيوعية ، وتشمل منطقة الحلف الدفاعية : منطقة جنوب شرق آسيا ، ومنطقة جنوب غرب

• المحيط الهادئ .

ولم يكن الحلف فعالا في مواجهة الخطر الشيوعي في جنوب شرق آسيا ..

ثم كان الحلف المركزي : Central Treaty Organization

اذ وقعت تركيا والىراق، ميثاقا دفاعيا في ٢٤ فبراير ١٩٥٥ ، وفي أبريل ١٩٥٥ انضمت انجلترا اليه .. وباكستان في يوليو ١٩٥٥ .. ويران في نوفمبر ١٩٥٥ ، وسمى الحلف في أول الأمر حلف بغداد .

وفي البداية ، انضمت الولايات المتحدة الى بعض لجان الحلف .. وعندما قامت ثورة العراق عام ١٩٥٨ ، أصبحت الولايات المتحدة عضوا كاهلا في الحلف ، وكان مقر الحلف بغداد ، وبعد انسحاب العراق ، انتقل المقر الى القسرة .. وانتهى الحلف بقتسام الثورة الإيرانية ، وانسحاب بقية الاعضاء منه .

اما حلف وارسو ، فقد انشىء في مايو ١٩٥٥ فيما بين الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية ، وعقب انضمام ألمانيا الغربية الى حلف الاطلنطى وتمت اقامة قيادة موحدة للحلف ، ولجنة سياسية استشارية :



الانتماء الدولي

بعد التكتل الاقتصادى وسيلة لمواجهة المشكلات الاقتصادية والسياسية ،
وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية برزت مشكلة إعادة بناء الاقتصاديات
الاوروبية المنهارة وتنمية اقتصاديات العالم الثالث .

ورات النظرية الاقتصادية التقليدية من حرية التجارة وما يرتبط بها من
النساء القيود على التجارة والمدفوعات الخارجية هي الوسيلة المثلى لحل
مشاكل النظام الدولى ولكن أحداث ما بين الحربين اثبتت ان هذه النظرية تهدد
مستويات التشغيل والانتاج فهم كثير من الدول وادى ذلك الى قيام الدول
بفرض القيود على التجارة الدولية ثم كان انهيار قاعدة الذهب ، الامر الذى
ادى الى تشديد هذه القيود .

واثبتت الواقع أن الإفراط فى نظام الحماية ، يحتوى على مساوى لانه ينال
من مستوى الرفاهية الاقتصادية .

وهكذا اعتبر التكتل الاقتصادى مسلكا وسطا بين حرية التجارة والحماية
التي يفتت بمقتضاها الى وحدات اقتصادية صغيرة .

وسائل التكتل الاقتصادى :-

تدخل وسائل التكتل الاقتصادى فى اطار :-

١ - التعاون الاقتصادى ، ويشمل مجموعة الاجرملط.التي تتخذها مجموعة
من الدول لتخفيف القيود التي تمرقل انسياب السلع ورؤوس الاموال
فيما بينها .

٢ - الاندماج الاقتصادي : وهو درجة أعلى من التكتل الاقتصادي .

وهناك عدة أشكال للاندماج الاقتصادي وهي : -

١ - منطقة التجارة الحرة : Free trade area

أي إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على السلع المستوردة من بقية الدول المشتركة في المنطقة ، على أن تحتفظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية إزاء الدول غير المشتركة في المنطقة .

٢ - الاتحاد الجمركي : Customs Union

يشتمل على إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية فيما بين الدول الأعضاء ، بالإضافة إلى ارتباط هذه الدول بتعريف جمركية واحدة تفرضها على السلع المستوردة من دول العالم الخارجي .

٣ - السوق المشتركة : Common Market

تمثل درجة أعلى من الاندماج الاقتصادي ، إذ أنه بالإضافة إلى اختفاء العوائق المانعة أو المعنية لانتقال السلع بين الدول الأعضاء ، تختفي أيضا الحواجز المانعة ، أو المقيدة ، لحركات عناصر الإنتاج الأخرى ، كـ رأس المال والعمل .

٤ - الوحدة الاقتصادية : Economic Union

تتميز الوحدة الاقتصادية بأنها تلغي القيود على التجارة وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص ، كما تحقق الانسجام بين السياسات المالية والنقدية للدول المشتركة في الوحدة .

٥ - الاندماج الاقتصادي الكامل : Total Economic Integration

وسمقضاء تصبح الدول المتدمجة كأنها اقتصاد واحد ، تحدد سياساته سلطة عليا فوق الدول ، وتكون قراراتها ملزمة .

الحركات التكاملية في أوروبا الغربية

خرجت دول أوروبا الغربية من الحرب وقد تحطت اقتصادها ، وقد عملت على مواجهة هذه المشاكل من خلال التنمية والانتاج الكبير ، ووجود سوق واسعة .

وفي إطار التعاون الاقتصادي ، اتخذت دول أوروبا الغربية الخطوات التالية : -

● اتفقت ١٥ دولة أوروبية ، بالإضافة الى تركيا ، على انشاء منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي :

Organization for European Economic Cooperation , "OEEC"

وذلك لتنمية العلاقات التجارية بين الدول الاعضاء ، وكانت تمارس أنشطة مثل منظمة الجات ، ولكن في إطار اقليمي .

● في سنة ١٩٥٨ الغيت المنظمة ، وحلت محلها منظمة التعاون والاسماء الاقتصادية :

Organization for Economic Cooperation and Development

(OECD) وأصبح اسم عضويتها الولايات المتحدة وكندا .

● في سنة ١٩٥٠ وقعت الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي اتفقا خاصا باقامة اتحاد المدفوعات الاوروبي :

European payment Union , "EPU" ذلك لتسهيل المبادلات

بين الدول الاعضاء ، وهذا ما فعله ، وذلك بالسماح لكل دولة بأن تستعمل في حدود معينة الفائض المستحق لها قبل احدى الدول الاعضاء لتسوية ديونها قبل دولة ثالثة من دول الاتحاد ، وعمل الاتحاد على القضاء على اتفاقيات الدفع الثنائية ، ووقفت اعمال الاتحاد في عام ١٩٥٨ بعد أن أعلنت معظم الدول الاعضاء قابلية عملاتها للتحويل ، وبعد ذلك أبرمت

الاتفاقية النقدية الأوروبية :

European Monetary Agreement "EMA"

وفى مجال الاندماج الاقتصادى أقيمت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب .

European Coal and Steel Community "ECSC"

وذلك بمقتضى معاهدة باريس ١٩٥١ ، حيث أقامت ست دول أوروبية هي : فرنسا ، إيطاليا ، ألمانيا الغربية ، بلجيكا ، هولندا ، لكسمبورج ، هذه الجماعة ، والهدف منها هو حرية تبادل منتجات الفحم والصلب بين البلاد الأوروبية ، والغاء ما يعوقه من رسوم جمركية وقيود كمية ، ويعد هذا الاتحاد اتحادا جمركيا ، ولكن فى قطاع معين .

السوق الأوروبية المشتركة : -

European Economic Community "EEC" Common Market.

أنشئت وفقا لاتفاقية روما عام ١٩٥٧ ، حيث تنتقل السلم والخدمات ، ورؤوس الاموال والاشخاص ، داخل الدول الاعضاء بحرية ، وذلك بإزالة قيود الانتقال ، وقد ساهمت السوق فى زيادة حجم التجارة الاقليمية وزيادة كفاءة المشروعات الاقتصادية .

المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة :

European Free Trade Association "EFTA"

بمقتضى اتفاقية استوكهولم ، اتفقت سبع دول أوروبية هي : إنجلترا ، السويد ، الدنمارك ، البرتغال ، النمسا ، سويسرا ، على انشائها ، وتقتصر الاتفاقية على الغاء القيود لحركات السلم ، بين الدول الاعضاء .

التكتل الاقتصادى للدول الشيوعية :

فى يناير سنة ١٩٤٩ أعلن الاتحاد السوفيتى وعدد من الدول الشيوعية

انشاء مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة Council for Mutual
Economic Assistance وذلك لوضع اسس التقسيم الدولي الاشتراكي
للمعمل .

وجاء انشاء المجلس كرد فعل لقيام منظمة التعاون الاقتصادي الاوروي ،
وتوقف الدول الغربية عن تصدير المواد الاستراتيجية الى الدول المذكورة .
وكان الغرض من المجلس هو تقسيم العمل بين الدول الشيوعية ،
كما عمل على تنمية التجارة الخارجية بين الدول الاعضاء ، وتبادل
المعلومات الفنية والعلمية ، واشتملت أنشطته على التعاون في مجال
التخطيط والانتاج . . . وعمل على تنسيق الخطط الاقتصادية للدول الاعضاء ،
تنسيقاً زمنياً .

: اشكل الاقتصادى بين الدول المتخلفة : -

واجهت الدول المتخلفة مشاكل التخلف ، ووضعت برامج للتنمية ، الا
انها واجهت عقبات خاصة بضيق السوق ، والعجز في موازين المدفوعات ،
ولذلك ظهرت أهمية التعاون والاندماج الاقتصادي فيما بينها . . . ولذلك اتجهت
الدول العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية الى تقوية جهات التعاون
الاقتصادي فيما بينها ، اذ أبرمت اتفاقيات لتسهيل التبادل التجاري وانتقال
رؤوس الاموال على نطاق ثنائي .

وأبرمت اتفاقيات جماعية في اطار الجامعة العربية مثل اتفاقية تسهيل
التبادل التجاري وتنظيم تجارة التانزيت واتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات
الجارية وانتقال رؤوس الاموال .

واتفق على انشاء مشروعات مشتركة مثل المؤسسة المالية العربية للاندماج
الاقتصادي وشركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة .

وأبرمت اتفاقية الوحدة الاقتصادية سنة ١٩٥٧ وترتب عليها قيام مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية سنة ١٩٦٤ ، كما قفز المجلس انشاء السوق
العربية المشتركة .

مراجع مختارة

- * Nicolson Harold *The Evolution of Diplomacy*, New York : Collier Books, 1966.
- * Jatmoko Soed & Thompson Kenneth *Cultural Diplomacy*, Rosenau, *World Politics.*, New York : The Free Press, 1978.
- * Hirschman A., *The Strategy of Economic Development* New Haven Yale University Press, 1958.
- * Beaufre, Andre, *Deterrance and Strategy*, London : Faber, 1965.
- * Coulombis, Theodore A. & Wolfe, James H., *Introduction to International Relations : Power and Justice*, New Jersey, Prentice-Hall Inc, 1978.
- * Morgenthau, Hans J., *Power and Ideology of International Politics*, in *International Politics and Foreign Policy*, New York, The Free Press, 1961.

رقم الايداع ٨٧/٤٠٤٤

الترقيم الدولي ٦ - ٠٧٨ - ٣٧٣ - ٩٧٧

طبع بمطابع دار الوزان للطباعة والنشر

المعادي - القاهرة ت : ٢٥٢٠٧٠٨